نشرة ابن رشد الحقوقية
العدد الثالث- ايلول/ سبتمبر- ٢٠٢٤م

نشرة

ابن رشد الحقوقية

نشرة حقوقية قانونية تصدر فصليّا

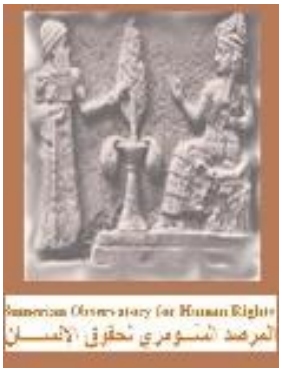

نشرة ابن رشد الحقوقية

نشرة حقوقية قانونية تصدر فصليّا

Journal of Ibn Rushd Legal Bulletin

A Legal Journal Published Quarterly

عنوان خاص بالمراسلة البريدية فقط / Correspondence address

BRAHMALAAN 18, 3772 PZ, BARNEVELD, THE NETHERLAND

Registration number in Holland: (47692.01/MMK)

وسائل المراسلة / Correspondence methods

Website	www.somerian-slates.com
E-mail	info@somerian-slates.com
	ibnrushdmag@averroesuniversity.org
Telefax	0031342846411

KVK-nummer	68197217
BTW-nummer	NL857340840B01
Rechtsvorm	(74) Stichting
Gemeente	s-Gravenhage'
Provincie	Zuid-Holland

©حقوق الطبع والنشر محفوظة للمرصد السومري لحقوق الإنسان

هيأة التحرير الموسعة تتألَّف من
كاتبات النشرة وكتّابها

بإشراف متخصصين من المراكز البحثية في جامعة ابن رشد في هولندا والمرصد السومري لحقوق الإنسان هولندا

العلاف تصميم الأستاذ الدكتور معتز عناد غزوان

ولوحة الواجهة (الأمامي) للفنان الأستاذ وليد شيت

ولوحة الغلاف الآخر (الخلفي) للفنان الأستاذ هاشم الطويل

للزملاء الأفاضل كبير الاعتزاز ولهم جميعا كل الشكر والتقدير

فهرس نشرة ابن رشد العدد الثالث

قضايا في التنوير المجتمعي

- كيف يمكننا الاستفادة من تجارب الشعوب في مجال التعليم؟
- التجربة البريطانية (الحلقة 1)
- التجربة الصينية (الحلقة 2).
- التجربة الكورية(الحلقة 3)
- التجربة السنغافورية (الحلقة 4)
- استراتيجيات الجهل والتجهيل 1 + 2
- تعديل قانون الأحوال الشخصية دعوة لمغادرة الهوية الوطنية
- تحول خطير في إشكالية القيم بين السائد ونتائجه
- الثقافة والقانون وأسس الارتباط البنيوي العضوي بينهما

الأيام الدولية

اليوم الدولي للعمل الخيري 5 أيلول/سبتمبر
اليوم الدولي للسلام 21 أيلول/سبتمبر موضوع احتفالية عام 2024: زرع ثقافة السلام

أخبار وبيانات

- ندوة عراقية في برلين.. "لا لتعديل قانون الأحوال الشخصية"
- ا الحركة الفنية العراقية ومجمل حركة التنوير في العراق تودع الفنان حمودي الحارثي
- في استذكار الراحل فقيد الحركتين الوطنية والحقوقية الأستاذ عبدالخالق زنكنة
- صور وثائقية لتظاهرة المتقاعدين في بغداد
- يدين المنتدى العراقي لحقوق الإنسان ظاهرة الاعتداءات الممنهجة على التظاهرات والأنشطة الجماهيرية
- صورة لنقابة المحامين
- إدانة جرائم القمع الممنهجة بحق الحراك المطلبي والجماهيري في العراق
- إدانة شديدة لاستمرار ارتكاب الجرائم بحق المجموعات الدينية والقومية الأصلية في العراق
- العراق وكارثة أخرى لتسلل مجموعات باكستانية هذه المرة
- في اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص ما استعداداتنا لمجابهة الجريمة واختراقها الفئات الهشة؟
- الذكرى العاشرة لجرائم الإبادة الجماعية بحق الإيزيدية علامة أخرى ونداء من أجل حسم القضية ومعالجتها العاجلة
- عشرة أعوام على الابادة الجماعية للايزيديين
- التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية يدين جريمة الاعتداء الإرهابية على مقر الحزب الديموقراطي الكوردستاني بكركوك
- مرة أخرى مع كرنفال النخلة العراقية يوم 14 آب أغسطس يوم النخلة العراقية
- نادي الأسير الفلسطيني ، ومركز "شمس" يصدران ورقة حقائق في يوم الأسير الفلسطيني

بيانات ومواقف من الاعتداء على حرية التعبير والتظاهر

- أشد عبارات الإدانة لقوات أفلتت أي معيار حقوقي أو إنساني في تعاملها مع حرية التظاهر والتعبير في العراق
- صورة وتعليق ثمن الدفاع عن الحق ليس الاستجابة له ولكن هذا بعض ما أصاب من طالب بحقه
- بيان استنكار من المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان.
- احفظوا كرامة الخريجين بدلا من الاعتداء عليهم
- اعتداء سافر جديد آخر على تظاهرة مطلبية احتجاجية سلمية
- بيان تجمع عراق الغد بشأن الاعتداء على الخريجين في بغداد

شؤون الطلبة

- بلاغ صادر عن اجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق
لا للإمعان في الإساءة إلى السمعة الأكاديمية.. لا للتضييق على الحريات الأكاديمية والطلابية.
- مظاهر الفساد والصراعات تفاقمان ظاهرة الاميّة

العام الدراسي على الأبواب.. وثلثا المدارس في العراق تفتقد البيئة التعليمية المناسبة

قضية قانون الأحوال الشخصية والهجوم على المرأة العراقية والمجتمع المدني

- رفض شعبي جماهيري لمحاولات (تعديل) قانون الأحوال الشخصية
- لا للطائفية.. لا لتعديل قانون الأحوال الشخصية
- تحالف قيم المدني: نرفض إدراج تشريع تعديل قانون الأحوال الشخصية
- بيان تجمع نساء العراق
- بيان من المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان.محاولة يائسة لتغيير قانون الأحوال الشخصية
- تعديلات مقترحة من البرلمان العراقي على قانون الاحوال الشخصية
- حملة وطنية // مجدداً مساعي لفرض سلطة دينية وإلغاء أي وجود للدولة المدنية
- المرصد السومري قوى أحزاب الإسلام السياسي تكشر عن أنيابها وتوغل في ممارسة نهج العنف ومعاداة السلم الأهلي
- تحالف 188: نرفض إدراج تعديل قانون الأحوال الشخصية في جلسات مجلس النواب
- رابطة المرأة العراقية في بريطانيا تسلم مذكرة احتجاج على مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية
- الجالية العراقية في #الدنمارك تَضُم صوتها لرافضي تعديل قانون الاحوال الشخصية
- موقف اللجنة القانونية للتيار الديمقراطي العراقي بشأن التعديلات المقترحة على القانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٩
- مذكرة تحالف 188 للدفاع عن قانون الأحوال الشخصية
- نرفض تعديل قانون الأحوال الشخصية على أساس طائفي
- ندوة في هولندا

المؤتمر الاستثنائي الثالث للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

- البلاغ الختامي الصادر عن المؤتمر الاستثنائي للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
- رسالة تضامن مع الشعب الفلسطيني
- رسالة تضامن مع شعب السودان في أزمته
- بيان مخصوص بما دار من صراع بشأن تعديلات قانون الأحوال الشخصية
- التضامن مع حقوق المتقاعدين العراقيين
- تحايا إلى الأطراف الداعمة للمؤتمر
- رسالة تحية في ضوء انتهاء أعمال المؤتمر الاستثنائي

فعاليات وأنشطة \ أخبار من هنا وهناك

- ندوة في دنهاخ الأنا والآخر والعلاقات الإنسانية التي تقف بوجه أشكال التمييز السلبية مدخل سايكوسوسيولوجي في الإشكالية وامتداداتها
- نداء متجدد في اليوم العراقي للسلم الأهلي من أجل مواصلة مشوار مكافحة نهج العنف وتمكين نهج التعايش
- رسالة تهنئة بذكرى تأسيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني
- بيان المجلس السياسي الفيلي حول إستحواذ حقوق المكون الفيلي

الحقوق والقوانين

- مفهوم ومكانة نظام هيئة المحلفين في النظام القضائي العالمي
- حرية العقيدة يتقاطع مع التطرف
- البطاقة التموينية
- الاختفاء القسري في العراق واحدة من جرائم ضد الإنسانية التي لم يتم تجريمها عراقيا قانونيا

•

افتتاحية

ونحن نُطلق العدد الجديد من نشرة ابن رشد التنويرية الحقوقية، نقدم شكرنا وتقديرنا لكل من ساهمت أو ساهم في إغناء مواد النشرة سواء بمعالجة إشكاليةٍ بعينها أم بتغطية نشاط أو حدث حقوقي أو آخر. ونشيد هنا بالخصوص بحدث نوعي مهم ممثلا بانعقاد المؤتمر الاستثنائي الثالث للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان وتجدون وثائقه وأدبياته متاحة هنا بجانب جملة من البيانات والتصريحات الحقوقية لمنظمات الدفاع عن الحقوق وحماية الحريات العامة والخاصة، وهي قضية أبعد من مجرد توثيق للوقائع والأحداث الجارية وتفاعل المنظمات المختصة معها بما تبديه من مواقف ومعالجات؛ لتذهب بنا إلى كونها تنشر ضمناً ثقافة تتبنى الإنسان وقيمه الأسمى ووسائل الدفاع عنها وحمايتها ما يتطلب مزيداً من الوعي بأسس تلبية ذلك وبمرجعياته القانونية الحقوقية التي تعني حتما وحصرا مرجعية العقل العلمي في قراءة الحدث وتفكيك أسبابه ونتائجه ومعالجتها كافة.

وفي ذات الوقت، تتابع نشرة ابن رشد مهامها في نشر ثقافة التنوير والمعارف التي تتبنى الأنسنة وبناء العقل العلمي والبحث في اشتغالاته الأنجع؛ بما في ذلك مهمة فضح و\أو كشف وسائل قوى الظلام والتخلف ومحاولاتها اختراقه بتفريغه وتسطيحه وتمهياً لحشوه بقيم الخرافة بمعطيات التجهيل وبقصدية التضليل وقيادة المجتمع الإنساني بطريقة تقصي فعله وتحيّد إرادته في إعمار الأرض وطناً و\أو بيتاً له. وهنا نشير إلى مجريات الأوضاع مع تصاعد سطوة تلك القوى في بلدان بمنطقتنا مثل العراق واليمن وسوريا وغيرها.. وفي ذات هذا التوجه، ركزت النشرة على إضاءات متخصصة بميدان الثقافة والقانون بخاصة في مساراتها الحقوقية..

ونحن نتطلع في قابل الأعداد لمزيد مساهمات من المنظمات الحقوقية كافة في إرسال التغطيات الوافية لأنشطتها ومن الكاتبات والكتّاب بمسيرة التنوير ليقدموا معالجاتهم سواء بمسار تنويري مباشر أم بمسار إضاءات محاور النشر وملفاتها التخصصية التي ستظل تطرح أسئلتها على المعنيات والمعنيين بالواقع الإنساني سواء وطنيا في العراق وشرقنا الأوسط أم في التجاريب العالمية التي نمتاح منها ما يخدم حركة تضامن من أجل تحريك عجلة التقدم والتنمية البشرية لينتقل بنا إلى مرحلة تستحقها شعوبنا في حياة تنتمي للعصر وحداثته وتلبي الحقوق والحريات وتحميها ولعل أبرزها خياراتها في بناء دولة ديموقراطية تتبنى حق تقرير المصير وقيم التعايش السلمي بين مكونات المجتمع على أساس مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية وأعلى قيم الانعتاق والتحرر..

نجدد الشكر والتقدير للجميع نساء ورجالا، شيبا وشبيبة للمساهمة التي تجسد وجود أعداد النشرة وإمكان إدامة استمراريتها.

عن هيأة التحرير

قضايا في التنوير المجتمعي

- **كيف يمكننا الاستفادة من تجارب الشعوب في مجال التعليم؟ تاريخ اليوم العالمي لعيد المرأة.**
- **التجربة البريطانية (الحلقة 1)**
- **التجربة الصينية (الحلقة 2).**
- **التجربة الكورية(الحلقة 3)**
- **التجربة السنغافورية (الحلقة 4)**
- **استراتيجيات الجهل والتجهيل 1 + 2**
- **تعديل قانون الأحوال الشخصية دعوة لمغادرة الهوية الوطنية**
- **تحول خطير في إشكالية القيم بين السائد ونتائجه**
- **الثقافة والقانون وأسس الارتباط البنيوي العضوي بينهما**

كيف يمكننا الاستفادة من تجارب الشعوب في مجال التعليم؟

الدكتور محمد الربيعي \ نشرت المعالجة في صحيفة المدى العراقية في: 27 أغسطس, 2024

الأستاذ الدكتور محمد الربيعي

سلسلة مقالات ومعالجات جديدة مضافة في التعليم وآليات التنمية والتحديث يكتبها الأستاذ الدكتور محمد الربيعي وقد نشر منها حتى الآن ثلاث حلقات في عدة صحف عراقية فيما سيظهر منها حلقات جديدة على وفق التسلسل وتجدون هنا نص تلك المواد لتعزيز الاستفادة ونشر التجاريب بما يمكنه أن يخدم محاور الاستفادة وتبادل الخبرات بين التعليم في العراق والتعليم بعدد من البلدان المتميزة بمنجزها ومخرجاتها في هذا الميدان..

نشرة ابن رشد التنويرية الحقوقية

التجربة البريطانية (الحلقة 1)

نشر بتاريخ: 05 تموز/يوليو 2024

بريطانيا معروفة بنظامها التعليمي المتميز الذي يجمع بين التقاليد العريقة والابتكار المستمر والمرونة والتشجيع على التفكير النقدي والإبداع، حيث يُتاح للطلاب فرصة اختيار المسار الدراسي الذي يتناسب مع اهتماماتهم وميولهم الشخصية. كما تعد المدارس البريطانية من بين الأفضل في العالم من حيث جودة التعليم والبنية التحتية التعليمية حيث يتميز النظام التعليمي بتنوعه الثقافي والأكاديمي، مما يوفر بيئة غنية للتعلم والتطور الشخصي. كما يُعطى اهتمام خاص للأنشطة اللامنهجية التي تُعزز من مهارات الطلاب الاجتماعية والقيادية.

ومن ناحية التمايز تعتبر بريطانيا وجهة مفضلة للطلاب الاجانب الراغبين في الحصول على تعليم عالي الجودة، وذلك بفضل نظامها التعليمي المرموق والمعترف به عالميا، والذي يعتبر من اجدر الانظمة في إعداد اجيال من القادة والمبتكرين القادرين على مواجهة تحديات العصر والمساهمة في تقدم المجتمعات.

مجالات الاستفادة

يمكن للعراق أن يستفيد من تجربة التعليم المدرسي البريطاني في العديد من المجالات، منها:

1. التركيز على المهارات الأساسية: يركز التعليم المدرسي البريطاني على تعليم الطلاب المهارات الأساسية، مثل القراءة والكتابة والحساب، بشكل متين. بالإضافة الى اعتبار التعليم أساسيا لفهم الظواهر الطبيعية وكذلك لتطوير مهارات الطالب اللغوية، والتي تستخدم بشكل يومي في التواصل والتعبير. هذه المهارات ضرورية للنجاح في جميع المجالات، سواء في التعليم العالي أو في سوق العمل.

2. التركيز على التفكير النقدي وحل المشكلات: يركز التعليم المدرسي البريطاني ايضا على تعليم الطلاب التفكير النقدي وحل المشكلات، وتحفيز الطالب على تقديم أفكاره والتعبير عن آرائه، سواء كان ذلك شفويا أو كتابيا، وذلك من خلال اعداد التقارير. وتهتم المدرسة البريطانية بتمكين الطالب من استكشاف الحقائق بذاته عبر الجهد الفكري وتحفيزه على الاستقصاء الذهني والمثابرة في المحاولات بأسلوب "المحاولة والخطأ"، والتي تستمر حتى تحقيق الفهم الصحيح للمسألة. هذه المهارات ضرورية للطلاب للنجاح في القرن الحادي والعشرين، حيث يواجهون العالم المتغير باستمرار.

3. التركيز على التعلم التعاوني: يركز التعليم المدرسي البريطاني أيضا على التعلم التعاوني. يتعلم الطلاب من بعضهم البعض من خلال العمل معا في مشاريع ومجموعات. هذا يساعد الطلاب على تطوير مهارات العمل الجماعي والتواصل.

4. التركيز على التقييم المستمر: يركز التعليم المدرسي البريطاني على التقييم المستمر. يتم تقييم الطلاب بشكل منتظم على تقدمهم، مما يساعدهم على البقاء على المسار الصحيح. ويقدّر الجهد الفكري، والذي يستند الى التفكير الابداعي القادر على ربط الحقائق بطريقة مبتكرة.

5. التركيز على خلق بيئة محفزة للعمل: يُعد المعلمون حجر الزاوية في أي نظام تعليمي ناجح، ولذلك فأن تحفيزهم وتشجيعهم على التطور والابداع أمر ضروري لضمان جودة التعليم. لذلك تركز ادارة التعليم البريطانية على خلق بيئة عمل ايجابية ومحفزة للمعلمين، وتعزيز شعورهم بالمسؤولية والتمكين، وتشجيعهم على التطور والابداع. من خلال نظام النقط وهيكلية الأقسام ولجان المتابعة والتقييم، تسعى هذه السياسة الى ضمان جودة التعليم وتحقيق أفضل النتائج للطلاب.

مجالات اخرى

ويمكن للعراق ان يستفيد فيها من تجربة التعليم المدرسي البريطاني في بعض المجالات المحددة، منها:

1. تحسين جودة التعليم: يمكن أن تساعد تجربة التعليم المدرسي البريطاني العراق في تحسين جودة التعليم من خلال التركيز على المهارات الأساسية والتفكير النقدي وحل المشكلات، وتبني اساليب تجعل من التعلم تجربة ممتعة وشيقة.
2. زيادة فرص العمل: يمكن أن تساعد تجربة التعليم المدرسي البريطاني العراق في زيادة فرص العمل من خلال تعليم الطلاب المهارات اللازمة للنجاح في سوق العمل.
3. تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية: يمكن أن تساعد تجربة التعليم المدرسي البريطاني العراق في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تعليم الطلاب المهارات اللازمة للمساهمة في المجتمع.
4. خلق بيئة عمل محفزة للمعلمين: من خلال اتباع الممارسات الجيدة في النظام البريطاني، مثل نظام منح النقط للأعمال الاضافية التي يقوم بها المعلم وترجمتها الى زيادة في الراتب، والتي من خلالها يمكن للمدارس خلق بيئة عمل مثالية تجذب افضل المعلمين وتساعدهم على تحقيق امكاناتهم الكاملة، مما ينعكس ايجاباً على جودة التعليم وتحقيق أفضل النتائج للطلاب.

تكييف التجارب

من المهم أن يتم تكييف تجربة التعليم المدرسي البريطاني مع الاحتياجات الخاصة للعراق، بما يتناسب مع السياق الثقافي والاجتماعي المحلي. يجب أن تأخذ عملية التكييف هذه في الاعتبار الخصوصية الثقافية للعراق وانتشار الفساد المالي والمحسوبية والمنسوبية، مع التركيز على تعزيز الهوية الوطنية والقيم المشتركة بين جميع أفراد المجتمع، بعيدا عن الطائفية والعشائرية. يمكن تحقيق حيث يمكن للطلاب أن يشعروا بالأمان والتقدير، وأن يكونوا قادرين على استكشاف هوياتهم الثقافية وتطوير مهاراتهم الشخصية والأكاديمية.

بشكل عام، يمكن أن تكون تجربة التعليم المدرسي البريطاني مصدرا قيما للعراق في تحسين جودة التعليم ذلك من خلال تعديل المناهج الدراسية لتشمل المزيد من المحتوى الثقافي الوطني، مثل التراث الثقافي المشترك والأداب والفنون والعلوم التي تعكس الإنجازات والتحديات الخاصة بالبلاد.

الاهداف التربوية العراقية

استنادا على فلسفة واهداف التعليم البريطاني نرى ضرورة ان تتضمن الاهداف التربوية العراقية ما مدرج ادناه، وبأن توضع الخيارات والخطط والسياسات لتحقيقها:

1. تربية الطالب بثقافة المحبة والاخاء بين القوميات والاديان والطوائف ونبذ التعصب بكل اشكاله.
2. تربية الطالب بثقافة الاعتراف بالأخر وثقافة السلم وبالقيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.
3. التأكيد على مبدأ المواطنة الصالحة وحب العراق ووحدته.
4. تربية الطالب بأهمية القوانين واحترامها وبعدم مخالفتها وبحرمة ممتلكات الدولة واموالها، وبتعريفه على حقوقه وواجباته.
5. تنمية الشخصية وحب الاستطلاع والتفكير المستقل وممارسة السلوك المتمدن والعمل التعاوني والمبادرة عند الطلاب.
6. تنمية القدرات اللغوية (عربي وكردي وانكليزي) عند الطفل وأكسابه مهارات الاتصال اللغوي الاساسية.
7. التأكيد على اهمية تدريس العلوم والرياضيات وتنمية التفكير العلمي والقيم المرتبطة به والتآلف مع التكنولوجيا، لاسيما الحاسوب، كمصدر للمعلومات.

من الضروري ان يتم توفير تدريب مكثف للمعلمين العراقيين على الأساليب التعليمية الحديثة، بحيث يكونوا قادرين على تطبيق أفضل الممارسات التعليمية. يجب أن يشمل هذا التدريب أساليب التدريس الحديثة، استراتيجيات التقييم، وكيفية دمج التكنولوجيا بطريقة تعزز التعلم وتشجع على التفكير النقدي، في صفوف دراسية منظمة وفقا للتخصصات بدلاً من الأعمار، مما يسمح بتوفير جميع الموارد التعليمية الأساسية في الصفوف لتكون في متناول المعلم عند الحاجة لها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعطى الأولوية لإنشاء بيئة تعليمية ترحيبية وداعمة، تعزز من التفاهم المتبادل والاحترام بين الطلاب من مختلف الخلفيات الثقافية والاجتماعية وتحبذ التعلم للطلاب. يجب أن تكون المدارس مساحات للتعلم والنمو،

وزيادة فرص العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

***

* أعرب عن شكري لصديقي الدكتور حسن صادق الخبير التربوي في بريطانيا لملاحظاته القيمة التي اغنت المقال

محمد الربيعي: كيف يمكننا الاستفادة من تجارب الشعوب في مجال التعليم؟ (2)

ا. د. محمد الربيعي نشر بتاريخ: 20 آب/أغسطس 2024

التجربة الصينية (الحلقة 2)

عرضت مؤخرا التجربة البريطانية في التعليم، والتي يتميز نظامها بتعليم الطلاب المهارات الأساسية والتركيز على التفكير النقدي وحل المشكلات والتعلم التعاوني والتقييم المستمر وخلق بيئة محفزة للعمل (مصدر 1). في هذه الحلقة، التي تغير عنوانها قليلا، سانتقل الى تجربة مختلفة تماما، وهي تجربة الصين، لاستعراض ايجابياتها وسلبياتها، وساتطرق باختصار الى عملية الاصلاح الجارية.

يمتاز النظام التعليمي الصيني بالعديد من الايجابيات، مثل التركيز على التفوق الاكاديمي والانضباط والهيكلية. ومع ذلك، يواجه ايضا تحديات مثل الضغط العالي على الطلاب والاعتماد على الحفظ والتلقين. هناك اتجاه نحو تحقيق توازن بين التفوق الاكاديمي وتطوير مهارات التفكير النقدي والابداعي لضمان نجاح الطلاب في المستقبل.

الايجابيات

يتميز النظام التعليمي الصيني بتركيزه الكبير على التفوق الأكاديمي، خاصة في المواد الأساسية مثل الرياضيات والعلوم واللغات، مما يساعد الطلاب على تحقيق نتائج ممتازة في المسابقات والاختبارات الدولية. يتصف هذا النظام بانضباطه وهيكليته الصارمة، مما يعزز مهارات إدارة الوقت والانضباط والتنظيم لدى الطلاب، وهي مهارات أساسية للنجاح الأكاديمي والمهني في المستقبل. ويتم إعطاء أهمية كبيرة للمواد الأساسية مثل العلوم والرياضيات واللغات، مما يوفر للطلاب أساسًا أكاديميا قويا يمكنهم البناء عليه في مسيرتهم الأكاديمية والمهنية. بالإضافة إلى ذلك، يولي النظام التعليمي الصيني أهمية كبيرة لتعليم مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة (STEM)، مما يساعد الطلاب على التأهل للعمل في مجالات ذات طلب عالٍ مثل التكنولوجيا والهندسة. تنجح الصين أيضا في خلق أبطال رياضيين من خلال برامج رياضية متخصصة منذ سن مبكرة، واستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لتحسين الأداء، والتوازن بين التعليم والرياضة، والدعم الحكومي الكبير. هذه الاستراتيجيات المتكاملة تساعد في تحقيق نجاحات رياضية كبيرة رغم التركيز على التعليم الأكاديمي والضغط العالي على الطلاب.

السلبيات

النظام التعليمي الصيني معروف بضغطه العالي والمنافسة الشديدة بين الطلاب، مما يؤدي إلى مستويات عالية من التوتر والقلق، ويؤثر سلبا على الصحة النفسية للطلاب. أحد الانتقادات الرئيسية لهذا النظام هو اعتماده الكبير على الحفظ والتلقين بدلاً من تعزيز التفكير النقدي والإبداعي، مما يحد من قدرة الطلاب على التفكير بشكل مستقل وحل المشكلات بطرق مبتكرة. وبالرغم من أن الطلاب الصينيين يظهرون مهارات تفكير قوية في المرحلة الثانوية، إلا أنهم يفقدون هذا التفوق في المرحلة الجامعية بسبب نقص التحفيز والتحديات الأكاديمية في الجامعات. كما يركز النظام التعليمي الصيني بشكل كبير على الامتحانات، خاصة امتحان القبول الجامعي الوطني (gaokao)، مما يمكن أن يقتل الإبداع ويحد من تطوير مهارات أخرى غير أكاديمية. هذا التركيز يؤدي غالبا إلى حياة رتيبة "من المنزل إلى المدرسة إلى المنزل"، مع ساعات دراسية طويلة والعديد من الامتحانات لكل مادة، مما يترك القليل من الوقت للأنشطة اللامنهجية أو الهوايات.

التاثيرات السلبية للتعليم القائم على الامتحانات على طلاب المدارس في الصين

في دراسة لروبرت كيركباتريك ويوبينغ زانغ يشير فيه الباحثين الى الاثار الضارة لنظام التعليم القائم على الامتحانات في الصين على طلاب المدارس الثانوية. سلطت دراستهم الضوء على عدة قضايا رئيسية، منها:

- الاثار السلبية: يمكن ان يعيق النهج القائم على الامتحانات خيال الطلاب وابداعهم واحساسهم بالذات. هذه الصفات ضرورية للنجاح داخل وخارج الفصل الدراسي. يمكن ان يؤثر الضغط للتميز في الامتحانات ايضا سلبا على الصحة النفسية والاجتماعية للطلاب.
- تاثير الارتداد: يشير مفهوم "الارتداد" الى تاثير الاختبارات على التدريس والتعلم. يناقش المقال كيف يمكن ان يكون لهذا التاثير جوانب ايجابية او سلبية، اعتمادا على السياق. في حالة الصين، يكون تاثير

الارتداد سلبي الى حد كبير، حيث يعيق تركيز نظام التعليم على الامتحانات التعلم والتطوير الاوسع.

- الحجج السياسية: يستكشف الكاتبان الحجج السياسية والافتراضات الكامنة وراء النهج القائم على الامتحانات. يقترحون ان الضغط المعتدل للتميز، الى جانب تقليل التركيز على الامتحانات ذات المخاطر العالية، يمكن ان يحفز الطلاب بشكل افضل ويحسن النجاح الاكاديمي والرفاهية النفسية.

خلصت الدراسة الى ان النهج الاكثر توازنا في التعليم، والذي يشمل تقليل التركيز على الامتحانات، يمكن ان يؤدي الى نتائج افضل للطلاب من حيث الاداء الاكاديمي والتطوير الشامل.

وفي هذا السياق، لابد من الاشارة الى حصول تغييرات كبيرة في اتجاه اصلاح نظام التعليم في الصين في السنوات الاخيرة، فقد اتخذت الحكومة الصينية خطوات جادة لاصلاح النظام التعليمي بهدف تحسين جودة التعليم وتقليل الضغط على الطلاب. ادناه بعض الاصلاحات الرئيسية:

- حظر الدروس الخصوصية: في حزيران 2021، حظرت الحكومة الصينية الانشطة التعليمية بعد المدرسة، مما ادى الى انهيار السوق للشركات التعليمية الخاصة. كان الهدف من هذا الحظر هو تقليل الضغط على الطلاب وتخفيف العبء المالي على الاسر.
- خطة تحديث التعليم 2035: تهدف هذه الخطة الى تحديث نظام التعليم في الصين بحلول عام 2035. تشمل الاهداف الرئيسية تحسين جودة التعليم في جميع المراحل، تحقيق حضور شامل في التعليم قبل المدرسي، وتوفير تعليم عالي الجودة ومتوازن في التعليم الالزامي (الصفوف 1-9)، وتحسين التعليم المهني والتقني.
- تحسين جودة المعلمين والبنية التحتية التعليمية: تشمل الاصلاحات تحسين جودة المعلمين وتطوير البنية التحتية التعليمية، بما في ذلك القوانين والسياسات واطار المؤهلات والتقييم.
- التعليم مدى الحياة: تروج الحكومة لفكرة التعليم مدى الحياة وتشجيع التعلم المستمر في جميع مراحل الحياة.

تسعى هذه الاصلاحات الى تحقيق توازن افضل بين التعليم الاكاديمي والنمو الشخصي للطلاب، وتقليل التركيز على الامتحانات ذات المخاطر العالية.

في الختام، يمكن القول ان التجارب التعليمية المختلفة، سواء في بريطانيا او الصين، تقدم رؤى قيمة حول كيفية تحسين نظم التعليم. بينما تركز بريطانيا على تطوير مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات، تسعى الصين إلى تحقيق توازن بين مهارات الحفظ وتطوير مهارات التفكير النقدي. ان الاصلاحات الجارية في الصين تهدف إلى تقليل الضغط على الطلاب وتحسين جودة التعليم، مما يعكس التوجه نحو نهج اكثر توازنا وشمولية في التعليم.

محمد الربيعي: كيف يمكننا الاستفادة من تجارب الشعوب في مجال التعليم؟(3)

ا. د. محمد الربيعي نشر بتاريخ: 28 آب/أغسطس 2024

التجربة الكورية(الحلقة 3)

تجربة كوريا الجنوبية في التعليم تعتبر واحدة من أنجح التجارب العالمية فقد استطاعت أن تحقق قفزة نوعية في مسارها التنموي، فحوّلت نفسها من دولة فقيرة إلى قوة اقتصادية عظمى في غضون بضعة عقود. وسر هذا النجاح يكمن في رؤية ثاقبة اعتمدت على التعليم كركيزة أساسية لبناء المستقبل.

تعليم متميز

أولت كوريا الجنوبية اهتماما بالغا بقطاع التعليم، معتبرة اياه استثمارا في حاضر ومستقبل كوريا، فخصصت ميزانيات ضخمة لتطوير البنية التحتية المدرسية وتوفير أحدث الوسائل التعليمية، كما حرصت على تطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس بشكل مستمر لتواكب التطورات المتسارعة في العالم ومن خلال المعهد الكوري للمناهج والتقويم الذي يرتبط مباشرة برئيس الوزراء. ويتم قبل اعتماد اي منهج جديد بتجربته في عدد من المدارس وتقييم نتائجه قبل تطبيقه على نطاق واسع ليتماشى مع التطورات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية. وما يميز التعليم الكوري هو اعتماد التعليم متعدد اللغات وذلك بتدريس اللغة الانكليزية بشكل مكثف بالإضافة الى لغات اخرى مثل الصينية واليابانية.

ولم تتوقف كوريا عند هذا الحد، بل ركزت على تحسين جودة التعليم، فاعتبرت المعلم أهم ركن في العملية التعليمية، وقامت بتدريبه وتأهيله بشكل مستمر، كما عملت على تهيئة بيئة تعليمية محفزة للإبداع والابتكار وركزت على تدريس الرياضيات واللغة الانكليزية. ولم تغفل عن دور التكنولوجيا في التعليم، فاستثمرت بكثافة في تطوير التعليم الإلكتروني وربط المدارس

بشبكة الإنترنت وتوزيع الأجهزة الذكية على الطلاب والمعلمين، مما ساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية لم يتوقف الحد عند بناء نظام تعليمي متميز أكاديميا، بل امتد ليشمل تحويل العملية التعليمية نفسها إلى حاضنة للإبداع والابتكار. فاصبح الطالب ليس مجرد متلقٍ للمعلومات، بل هو شريك في عملية بناء المعرفة.

صناعة العقول

امتدت الرؤية الاستراتيجية لكوريا الجنوبية لتشمل الاستثمار بقوة في البحث العلمي والتطوير، فخصصت جزءا كبيرا من ميزانيتها السنوية لدعم مشاريع البحث والتطوير الطموحة، التي تغطي مجالات واسعة كصناعة الرقائق الإلكترونية المتطورة والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الكم وغيرها من المجالات الواعدة. وجعلت من الاستثمار في البحث والتطوير أولوية وطنية، فخصصت نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي لهذا الغرض، متجاوزة بذلك العديد من الدول المتقدمة حيث تستثمر حوالي 4.5% من ناتجها المحلي الاجمالي في البحث والتطوير، وهي نسبة اعلى بكثير من دول مثل الولايات المتحدة (2.7%) والصين (2.0%) وبريطانيا (1.7%). أسفر هذا الاستثمار الضخم عن نتائج مبهرة، حيث أصبحت كوريا الجنوبية قوة عالمية في مجال التكنولوجيا، وتتمتع بمكانة مرموقة في صناعة الشرائح الإلكترونية والاتصالات، وغيرها من الصناعات المتقدمة. وتخطط الحكومة لانفاق ما لا يقل عن 4 مليار دولار في مشاريع البحث والتطوير مع شركاء اجانب خلال السنوات الثلاث المقبلة.

التعليم المهني وصناعة المهارات

وبشأن التعليم المهني تم انشاء شبكة واسعة جدا من المدارس الثانوية والجامعات المتخصصة في مختلف المجالات كالمدارس المهنية والجامعات التقنية والكليات المهنية، والتي توفر للطلاب تدريبا عمليا مكثفا إلى جانب المعارف النظرية. كما سعت إلى بناء شراكة قوية بين المؤسسات التعليمية والقطاع الصناعي، مما أتاح لها تطوير برامج تعليمية تواكب احتياجات السوق بشكل مستمر، وتضمن توظيف الخريجين في وظائف مناسبة. وامتدت الرؤية الاستراتيجية لتشمل تطوير العنصر البشري القائم، لذا تم توفير مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية المدعومة، والتي تشمل دورات قصيرة وطويلة الأمد تغطي مختلف المجالات، كما أنشأت شبكة واسعة من مراكز التعليم المستمر التي تقدم برامج مرنة تناسب احتياجات العاملين. واستغل التطور التكنولوجي في خدمة التعليم، فتم الاعتماد بشكل كبير على التعليم الالكتروني، مما أتاح للجميع فرصة التعلم من أي مكان وفي أي وقت.

وشجعت الشركات على توفير برامج تدريبية داخل أماكن العمل، مما ساهم في ربط النظرية بالواقع، وزيادة كفاءة العاملين.

تربية وطنية

لم تكتفِ كوريا الجنوبية ببناء نظام تعليمي متميز أكاديميا، بل امتدت رؤيتها لتشمل بناء مجتمع أخلاقي قويم، فآمنت بأن غرس القيم الأخلاقية في نفوس الأجيال الشابة هو الاستثمار الحقيقي في مستقبل البلاد. فقد دمجت التربية الأخلاقية في صميم النظام التعليمي، حيث أصبحت جزءا لا يتجزأ من المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية، بحيث يتعلم الطلاب القيم الأساسية كالأمانة والاحترام والالتزام والعمل الجماعي، ويتدربوا على تطبيقها في حياتهم اليومية.

استند النظام التعليمي الكوري الى القيم الكونفوشية التي تشدد على الانضباط والاجتهاد والاحترام، والتي غُرست في نفوس الطلاب منذ الصغر، وعززت من خلال الأنشطة المدرسية والتعامل اليومي بين المعلمين والطلاب. ولم تقتصر التربية الأخلاقية على الفصول الدراسية، بل امتدت لتشمل المشاركة في الأنشطة المجتمعية، حيث شجعت المدارس طلابها على التطوع والخدمة المجتمعية المجانية، مما ساهم في تنمية روح التعاون والتضامن لديهم.

ثورة تعليمية

أحدثت كوريا ثورة في المدارس، حيث حوّلتها من أماكن جامدة إلى بيئات مرنة تشجع على الحركة والتفاعل، مما يخلق جوا محفزا للإبداع ويساعد الطلاب على اكتشاف قدراتهم الكامنة. كما استثمرت بكثافة في التكنولوجيا الحديثة، وجعلت منها اداة اساسية في العملية التعليمية، مما اتاح للطلاب التعلم بطرق مبتكرة وممتعة، ووسع آفاقهم المعرفية. ولم تقتصر على ذلك، بل شجعت على التفكير النقدي والابداعي، فدرست الطلاب على استخدام التفكير النقدي التصميمي لحل المشكلات، مما جعلهم قادرين على ابتكار حلول جديدة للتحديات التي يواجهونها. كما اعتمدت على منهجية التعلم القائم على المشاريع، حيث يتعلم الطلاب من خلال تطبيق المعرفة النظرية على مشاريع عملية، مما يعزز من مهاراتهم العملية ويشجعهم على العمل الجماعي. ولم تنسَ أهمية الاستقلالية، فمنحت الطلاب مساحة واسعة لاتخاذ القرارات وتطوير أفكارهم الخاصة، مما حفز روح المبادرة لديهم.

وبفضل هذه الاستراتيجيات المبتكرة، تمكنت كوريا الجنوبية من بناء جيل جديد من المبدعين والمبتكرين، القادر على مواجهة تحديات المستقبل، والمساهمة في دفع عجلة التنمية في بلاده.

الخلاصة

تعتبر تجربة كوريا الجنوبية في التعليم من أنجح التجارب العالمية، حيث حولت نفسها من دولة فقيرة الى قوة اقتصادية عظمى بفضل التعليم. استثمرت كوريا في تطوير البنية التحتية المدرسية وتدريب المعلمين وتعزيز التعليم الإلكتروني والتربية الاخلاقية، وتحديث المناهج وبالخصوص التركيز على التفكير النقدي والعلوم والتكنولوجيا والرياضيات والهندسة والفنون. كما ركزت على التعليم المهني والشراكة مع القطاع الصناعي، مما ساهم في توظيف الخريجين. بالإضافة إلى ذلك، دمجت القيم الأخلاقية في المناهج الدراسية، وشجعت على التطوع والخدمة المجتمعية، مما ساهم في بناء مجتمع صناعي وأخلاقي قويم.

كيف يمكننا الاستفادة من تجارب الشعوب في مجال التعليم؟

الدكتور محمد الربيعي \ نشرت المعالجة في صحيفة المدى العراقية في: 5 سبتمبر 2024

التجربة السنغافورية (الحلقة 4)

سنغافورة، دولة صغيرة تقع في أقصى جنوب شبه جزيرة الملايو، تُعرف بتنوعها الثقافي والعرقي، حيث يعيش فيها مزيج من المالاويين والصينيين والهنود وغيرهم. تتمتع سنغافورة باقتصاد قوي ومزدهر، يعتمد بشكل كبير على التجارة والخدمات المالية. كما انها تُعتبر واحدة من اكثر الدولامانا ونظافة في العالم، بفضل القوانين الصارمة والبنية التحتية المتطورة.

لا أخفي سرا اذا قلت إنني من أشد المعجبين بنظام التعليم السنغافوري، وكثيرا ما كتبت عن هذا الموضوع وشرحت تفوق هذا النظام على الأنظمة التربوية العالمية الأخرى. وبسبب ارتباطي الكبير بهذه الجزيرة لسنوات عديدة، والذي بدأ في بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث ساهمت بشكل فعال في تطوير علم البيولوجيا التطبيقية ومساعدة جامعة سنغافورة الوطنية في بناء القاعدة العلمية لانتاج العقاقير الطبية. وقد أشار إلى ذلك "لي كوان يو"، مؤسس سنغافورة الحديثة، حيث قال ان سنغافورة قامت "بتأسيس المعهد العالي للجينات البيولوجية، واستقدمت خبراء من بريطانيا والسويد واليابان، وعملوا معهم بجد ومثابرة على مستوى دولي، مما أدى إلى تطوير صناعة متقدمة للعقاقير الطبية". هذه إشارة واضحة إلى العمل الرائد الذي ساهمت به في تلك السنوات (راجع مقالنا: سنغافورة صرح كبير للعلم والتكنولوجيا، 2014).

مميزات نظام التعليم السنغافوري

-نظام التعليم في سنغافورة هو بلا شك الأفضل في العالم. في الواقع، إن الطلاب السنغافوريين هم الأفضل أداءً في جميع أنحاء العالم والذين يسجلون باستمرار درجات عالية في التقييمات الدولية مثل برنامج تقييم الطلاب الدولي (PISA) ودراسة الرياضيات والعلوم الدولية (TIMSS)، مما يعكس فعالية النظام التعليمي في إعداد الطلاب لمواجهة التحديات العالمية.

- بالإضافة للتفوق الأكاديمي، يولي نظام التعليم في سنغافورة أيضا أهمية كبيرة لتعليم القيم الانسانية وتنمية الشخصية وتعزيز المهارات المهمة للقرن الواحد والعشرين مثل التفكير النقدي والتعاون والإبداع.
- تضع سنغافورة قيمة عالية على استقطاب وتطوير والاحتفاظ بمعلمين عاليين الجودة. يخضع معلمون في سنغافورة لتدريب شاق وتطوير مهني لضمان أنهم مجهزون لتقديم تعليم عالي الجودة للطلاب.
- تم تصميم المنهج الدراسي في سنغافورة بعناية لتزويد الطلاب بأساس قوي في المواد الأساسية مثل الرياضيات والعلوم واللغة. يتم مراجعة وتحديث المنهج الدراسي بانتظام لضمان بقائه ذو صلة وتلبي احتياجات عالم متغير.
- يشدد نظام التعليم في سنغافورة على أهمية التعلم مدى الحياة والتحسين المستمر. يتم تشجيع الطلاب على اعتناق نمط العقل التوسعي ومتابعة فرص التعلم خارج الفصول الدراسية.
- تستثمر سنغافورة بشكل كبير في التعليم، وتوفر للمدارس مرافق حديثة وتكنولوجيا محدثة ومجموعة واسعة من الموارد لدعم التدريس والتعلم.
- يتمتع نظام التعليم في سنغافورة بشراكات قوية مع الصناعة والجهات الحكومية والمنظمات المجتمعية لتوفير للطلاب تجارب تعلم عملية وفرص للتدريب العملي والإرشاد المهني.

ماذا يمكن أن يكون السبب في أن نظام التعليم في سنغافورة هو الأفضل في العالم؟ وما هي الدروس التي يمكن أن نتعلمها منهم؟

تهدف وزارة التعليم السنغافورية إلى "تطوير شغف التعلم لمساعدة الطلاب على تحقيق إمكاناتهم الكاملة واكتشاف مواهبهم ومساعدتهم على التفوق". وقد اختارت منهجا فريدا من نوعه للتعليم مع التركيز الأساسي على ضمان نمو الفرد النفسي والاجتماعي. يعتمد تعليم سنغافورة على الأساليب المهنية النوعية والماهرة، وهذا هو سبب إنفاق 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم.

جودة التعليم السنغافوري فريدة من نوعها من حيث طرق التدريس والتعلم وتميز نفسها عن البلدان الأخرى من خلال التركيز على جودة التعليم بدلاً من كميته.

رواتب المعلمين سخية وليس عليهم أن يتحملوا وطأة السياسات الاقتصادية القاتلة للحكومة. يتم منحهم مكانة أكثر شرفاً في المجتمع من أي مسؤول حكومي آخر. من النادر العثور على أي خطأ في المدرسة فالمرافق مجهزة بأفضل التجهيزات ونسبة الطلاب إلى المدرسين هي 15: 1 في المرحلة الابتدائية و 11: 1 في المرحلة الثانوية، اما معدل التسرب فهو لا يكاد يذكر ونظام القبول صارم للغاية. وسيلة التدريس هي اللغة الإنجليزية فقط ويعد "التعلم المبهج" و"الإحساس بالوطنية" لدى الأطفال و"تعلم أقل لتعلم المزيد" من السمات المهمة لنظام التعليم في سنغافورة.

إذا تحدثنا عن المنهج، فقد اعتمدت الدولة منهجا يمكن مواطنيها من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. على الرغم من أن هذه الدولة كانت تحت الحكم البريطاني لفترة طويلة، إلا أنها لم تتبنى نظام التعليم الغربي بالكامل. يركزون على قراءة وتدريس الرياضيات والعلوم واللغة الأم من المستوى الابتدائي والى المستوى الاعدادي، وتم تبني المواد المهنية الأكثر توجهاً عملياً بدلاً من الموضوعات التقليدية في سنوات الثانوية وما بعدها فمعظم المدارس في سنغافورة هي مدارس موجهة للتطوير المهني. ومن ثم، يوجد حد أدنى لعدد ساعات التدريب المهني لكل معلم.

يعتبر عدم قيام الوالدين بإرسال أطفالهم إلى المدرسة جريمة جنائية بموجب قانون الحق في التعليم لعام 2010. والتي بموجبه يمكن معاقبتهم أو تغريمهم. كما يجب توفير "التعليم المنزلي" والموافقة عليه بصورة خطية من إدارة التعليم. لأن الحكومة هناك ملتزمة ومسؤولة عن التطوير النوعي لمواطنيها.

وفي مقابلة مع صحيفة الفاينانشيال تايمز اللندنية، قال رئيس الوزراء السنغافوري "لي هسين لونج": إن نظام التعليم مصمم لتدريب الطلاب على الوظائف التي يمكنهم شغلها. ولهذا السبب، عندما يتخرج الطلاب، يحصلون على عمل على الفور."

ولكن هذا ليس إلا غيض من فيض، حيث يوجد الكثير لنتعلمه من التعليم في سنغافورة. ومنه ما يلي:

- يعلم المنهج مهارات حل المشكلات والتفكير الإبداعي.

يهتم التعليم السنغافوري بالجوهر الحقيقي للتفكير النقدي ويدرب الطلاب على تعزيز مهاراتهم بشكل كامل لحل مشاكل مكان العمل ذات الصلة، بالإضافة إلى ايجاد الحلول بفعالية. ويقدم مجموعة متنوعة من أساليب التفكير التي يمكن الطالب من استخدامها لصالحه. ويكتسب الطلاب من خلاله نظرة ثاقبة حول كيفية تقييم عبارات المشكلة المختلفة بشكل فعال وتقديم استنتاجاتهم بطريقة منطقية ومقنعة.

- يركز منهج سنغافورة على تعليم الطلاب مهارات إبداعية وحل المشكلات.
- يتم تعليم الطلاب موضوعات محددة توفر المعرفة العملية والمهارات التي تمكنهم من حل تحديات العالم الحقيقي.
- بالإضافة إلى ذلك، يقوم جميع أصحاب المصلحة في مجال التعليم بتقييم وتحسين النظام المدرسي باستمرار لتحسين الأداء.

معايير التعليم العالي للمعلمين

- قبل أن يتم توظيف المرشحين من الحاصلين على شهادات جامعية في التعليم بشكل كامل، يتم اخضاعهم لتمرين وفحص صارم.
- يتم أيضا تأهيل المعلمين وتطويرهم بكفاءة قبل تلقي التدريب.
- بمجرد اختيار المرشحين لمنصب معلم، يتم نقلهم إلى تدريب مهني كامل أوصى به المعهد الوطني للتعليم.
- بعد الانتهاء من التدريب، يأخذ المعلمون المرشحون دورة تدريبية في التطوير المهني تستغرق 100 ساعة.

برنامج إنكليزي لا مثيل له

أنشأت هيئة التعليم في سنغافورة برنامج تعلم وقراءة اللغة الإنجليزية في عام 2006 لمساعدة الطلاب متعددي اللغات على تعلم اللغة الإنجليزية والتي هي اللغة الاولى في البلاد، ويشتمل البرنامج على تقنيات الدراما ولعب الأدوار لتحسين المهارات اللغوية للطلاب.

مناهج الرياضيات الرئيسية

على الرغم من أن الرياضيات هي أصعب موضوع للعديد من الطلاب حول العالم، إلا أن نظام التعليم في سنغافورة ينتج أفضل الطلاب في الرياضيات في جميع أنحاء العالم. وهذا يرجع إلى النهج الكفء للمؤسسة التعليمية الذي يشجع الطلاب على تعلم الرياضيات باستخدام الوسائل البصرية والعملية مثل المخططات الشريطية والكتل وما إلى ذلك.

مسارات تدريب مختلفة

نجاح سنغافورة كدولة، يعود إلى كون السياسات الاقتصادية والتربوية براغماتية، وليس أيديولوجية بحيث تؤكد دائما على أهمية الجهود ومعايير الجودة. وتؤكد سياسات التعليم على تحقيق الجدارة في مواضيع ثلاث رئيسية وهي العلوم والرياضيات واللغة الإنكليزية. أما في التعليم العالي فتؤكد سياساتها على التعليم التكنولوجي والمهني في معاهد تقنية وبولي تكنيك. وهناك خمس جامعات تضم 27% فقط من الطلبة المؤهلين لولوج التعليم العالي.

يوفر النظام التعليمي في سنغافورة للطلاب مسارات وتفصيلات تعليمية مختلفة. وتم تصميم نظام التعليم لتشجيع الطلاب على إيجاد شغفهم واهتماماتهم.

يحصل الطلاب السنغافوريون على مسارين للتدريب المهني، وكليات الفنون التطبيقية، وكليات المبتدئين التي تؤدي إلى التعليم الجامعي.

تم تصميم النظام المدرسي لتعزيز قدرات التعلم ونقاط القوة لدى الموهوبين مع إنه يمنح جميع الطلاب فرصًا متساوية في العالم الحقيقي.

الخلاصة

نظام التعليم في سنغافورة يتميز بعدة جوانب تجعله من بين الأفضل في العالم. تستثمر سنغافورة حوالي 20% من ميزانيتها الوطنية في التعليم، مما يعكس التزام الحكومة بتوفير تعليم عالي الجودة لجميع الطلاب. يركز النظام التعليمي في سنغافورة على تطوير مهارات وقدرات كل طالب بشكل فردي، مما يساعد في تنمية مواهبهم الفريدة وتوجيههم نحو المجالات التي يبدعون فيها. يتم تدريب المعلمين بشكل مستمر لضمان أنهم يستخدمون أحدث الأساليب التعليمية وأكثرها فعالية، مما يضمن أن الطلاب يحصلون على أفضل تعليم ممكن. بالإضافة الى ذلك، المدارس في سنغافورة مجهزة بأحدث التقنيات التعليمية، مما يساعد في توفير بيئة تعليمية محفزة وممتعة للطلاب.

اخيراً، لا يسعنا إلا التأكيد على أن سنغافورة تتمتع بأفضل نظام تعليمي بسبب نظام التربية والثقافة من الدرجة الأولى في البلاد. وليس سراً أنه يمكننا تعلم الكثير من سنغافورة فيما يتعلق بأساليب التعليم والتعلم لتحسين قطاع التربية والتعليم العالي في بلداننا العربية.

ملاحظة: هذه المقالة مبنية على مقالة للكاتب نشرت لأول مرة في 7.4.2023 بعنوان "لماذا تفوقت سنغافورة في التعليم؟"..

صورة من شبكة الإنترنت

استراتيجيات الجهل والتجهيل 1 – 2

الدكتور نجم حيدر

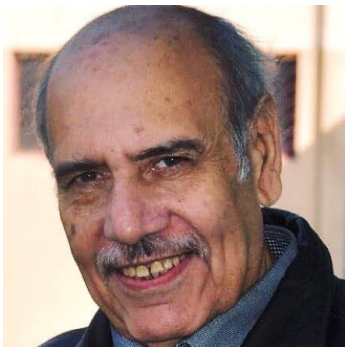

منذ أزمنه موغلة في القدم وحتى يومنا؛ تمكنت السلطات الاستبدادية المهيمنة على الشعوب من تأسيس طرق و مخططات اجرائية لإدامة و تطوير قدراتهما، اهمها واوسعها فاعلية يتمثل بالجهل، مما عملوا على ترسيخه ، بل اصبح الجهل و التجهيل صناعة تمتلك استراتيجيات بأدوات متنوعة . تحقق له فاعلية في اثره و مؤثراته بحسب متغيرات الحياة وتنوعها. اذ ما لبث للجهل ان يُصَير علماً تستثمرهُ مراكز بحثية و تعمل على تناميه . بإرساء سلوكيات جمعية ما تلبث ان تحال الى (اشتراطات سيكولوجية) بفعل ترسيخ (المقدس) الساذج، لاسيما في خلق تابو (بوميثوسيسيولوجي) في الذات الجمعية ، كل ذلك ساهم في اخماد التطور العلمي الحضاري بتحقيق المبتغى الخفي في الخنوع و الاستسلام

فما الجهل وما انواعه؟ وكيف يمكن ان يحال الى نظم مبرمجه وما أدواته؟ ومتغيراته في تنوعها و مواكبتها للتحولات الحضارية العلمية المتنوعة وكيف تبرمج استراتيجيات التجهيل في منطقتنا العربية، وهل من سبل للتصدي التي لابد ان نعمل عليها؟

في الاجابة عن ما ذكر انفاً نحرص ملامسة الخطاب الاكاديمي. ان موضوع بحثنا في (استراتيجيات الجهل و التجهيل). يعتمد كشف ما يعد مخفياً بقصد او دونهِ ، منها حرصنا على ان لا نقدم (الجهل و التجهيل) بوصفه منحسراً بفقدان المعلومات المعرفية الصحيحة بمستويات التعليم المختلفة، على الرغم في اشكالية التثبت من ماهية الصحيح او عكسه امر فيه اختلاف، الموقف مستمر ونسبي مع كل نظم المعرفة واتجاهاتها ،

ومن مستثمرات (**استراتيجيات التجهيل**) هذا الاختلاف الطبيعي بفعل تنوع المرجعيات . ان تمركز مفهوم الجهل يتمثل بذاك التخريب الذهني المُتَعمد ، عندما يكون الانسان خارج (النسق الحضاري) الذي يحتاج الى تعريف ابتداءً من النسق بعده سلوك و ممارسة تبدأ من الوعي في فهم ماهية الوجود وبنية الحياة المعاش فيها بما تمتلك من معادلة ذهبية تؤسس لمنطق التحضر ،تتمثل في ضرورة معادلة لابد ان تُعتَمد: (ليس من الضرورة ان تكون انتماءاتي هي ذات انتماءات الاخر)، و من ثم (ليس من الضرورة ان تكون مفاهيم والتزامات و عقائد الاخر مطابقة لانتماءاتي و عقائدي) ، بل (ان الاختلاف الذي يؤسس لجدلية الحوار يثري المعرفة وينمي الوعي الجمعي) . بذلك اتضح المعنى بما نقصد (بالنسق الحضاري) ، بعده خارج المتداول الشائع في اسر الجهل بما هو خارج منظومات المعارف المتداولة في علوم الدراسة و التعليم ،فما نؤكده ان الموقف لا يؤسر الثقافة والنسق الحضاري بالمعلومات الدراسية و الأكاديمية، حتى لو كانت بأعلى عناوين الشهادات الجامعية ،اذ من الممكن أن يقبع حامل هذه العناوين في جهل وسلوكيات متخلفة، بالمقابل يمكن من لم يحقق هذه العناوين المدرسية و الجامعية من امتلاك مستوى من الوعي الحضاري الذي يضعه في تصنيف المثقف العاقل في اعلى مستويات الثراء حضاريا .

وعليه فان (الثراء الحضاري) يتمثل ب :

أ ـــ وعي بموضوعية وضرورة العيش مع الاخر حتى وان كان الاخر مختلف معه في الانتماءات العقائدية و المذهبية والدينية و العرقية . بذلك يكون (المتخلف الجاهل) هو من يؤمن ان انتماءاته المذكورة تمثل القيمة المطلقة العليا، باعتقاد وهمي ساذج انها يمكن ان تمنحه صفات فوقية على من هو مختلف عنه في العرقية و المذهبية او مخالف في رؤى فكرية ، فيتعامل معه بسلوك متدنٍ.

ب : ان ثقافة المساواة و ضرورتها في تأكيد العيش مع الاخر المتنوع يحقق ثراء اقتصادياً و ثقافياً، بل يبني صورة حضارية تتجدد مع النمو و التحول في المجالات الحياتية المختلفة ، وعكسها يولد تقوقع و تراجع حتمي في النمو .

ج ـــ العاقل المثقف من يؤمن ان (الحقوق و الواجبات) متساوية بين الكل لا تميز و علو لاحد على الاخر حتى من هو في مفارقة كامله عنه ، فالأخر انسان يمتلك كل حقوق دون نقص او تهميش ، بينما الجاهل وان امتلك اعلى الشهادات الجامعية يجد الامر لابد ان يحقق له تميز ما .

د ـ المثقف من يؤمن (ان الواقع و فهم الوقائع متحركة لا يمتلك الثبات المطلق) ، حتى ما يؤمن به يمكن ان يصيبه التحول و التغيير ، بينما الجاهل من يصر ان المبادئ والافكار ثوابت لا يمكن تغيرها او تحولها من حال الى حال .

هـ ـ ان التحول والتطور او التغير في اي فكرة او مفهوم حتى العقائد لا يمكن لها الصمود ، فضلا عن ان التحول و التغيير في بناها امر يعد ضمن الضرورات لمواكبة النمو الحضاري الحتمي في كل بنى الوجود .
و ـــ العاقل من يسمع ويستقبل بشفافية الرأي الاخر ، ثم يفكر بما يسمع حتى و ان كان مخالفاً وعلى الضد لما يؤمن به ، بينما الجاهل من اغلق عقله رافضاً للأخر المخالف له، في هذا السلوك جهل مدقع حتى وان امتلك شهادات جامعية عليا .

إن (الجهل قرار و اقرار) يبدأ بذات الانسان ينتقل في برمجة موجهة لقيادة (الانا العليا) لتحقق التقبل والقبول ، ومن ثم يتحقق (استعمارها) من اصحاب المصالح ، ليضعوه مع قطيع مصنع بتراكم زمني، هؤلاء المتحذلقين يعملون على بناء قاسم مشترك بين منطلقات الجهل و ثقافة المتلقي باعتماد نظم و مؤسسات صنعوها و حققوا ديمومتها بأيهام قدسيتها .

فمن هم اصحاب المصلحة في صناعة الجهل و بناء استراتيجياته؟
هنا لابد ان ندخل مدخلا تاريخيا لان هؤلاء تطوروا بتغيير اليـاتهم و انشطروا بمتغيرات التاريخ ونمو الحضارة الانسانية .

قطعاً ان مصنعي الجهل وبناة استراتيجياته يصنفون بالقلة التي تمتلك :

أ : مهارات الاقناع . منها صناعة الترهيب و الترغيب و عروض لحماس تمثيلي انفعالي مفعم بدراماتيكية لا تخلو من اثار سيكولوجية تعتمد معظمها على مرجعيات ميثولوجية.
ب:امكانية قراءة مناطق الضعف في الاخر ، وتقويض الثقة الذاتية عند جمع متلقي افكارهم لأحالتها الى بديل يتم الارتكاز اليه و اعتماده كمنقذ .

ج : امتلاكهم طاقات برجماتية بمستويات ضحلة من الصور النفعية ،اذ تكشف القراءات التاريخية لهؤلاء (مصنعي الجهل و محركي الياته) الممتد في عمق ازمنة حياة الانسان ،انهم برجماتيون يعتمدون الاثارة بأنواعها باليات ترتكز على قراءة ما هو مخيف مرعب مقابل ما هو متأمل ممتع ، اولها في(تابو الموت) المهيمنة على العقل البشري .

فلو راجعنا بقراءة تحليلية للمهيمنات على فكر الانسان منذ زمن الكهوف و بتتابع تطوره المتسارع ، لتبين ان مركز الهم لدى الانسان يكمن في منطقتين :

الاولى : في استمرار حياته و البقاء على الحياة بكل طاقات الرفاه .

الثانيـة : في وعيه المرعب بحتمية موته .
في هذه المهيمنات تشكلت بنى العقائد و السلوكيات الدينية ، و اسست سيناريوهات درامية لتحقيق اطمئنان سيكولوجي من المصير المرعب .

استراتيجيات الجهل والتجهيل 2 – 2

الدكتور نجم حيدر
انطلق الخيال الانساني الخلاق بل المبدع في صناعة ما يريح الانسان و يخمد نار الخوف و الرعب في دواخله ، فأُنتجت أعظم سرديات الميثولوجيا ، من ثم احيلت الى طقوس وسلوكيات تداولية جمعية، ما لبثت ان استُغلت لتحال الى أداة ترهيب، بانبثاق طبقة من حماة و مريدين، ما لبثوا مع التطور ان صيروا (كهان لصروح السماء المفترضة) ، و تنامت قدراتهم البرجماتية ليستثمروا حاجات ورغبات الحكام و الطواغيت بتوافق مصالحهم، مما جعلوا من معابدهم ادوات لإدامة قوة و سلطة الحاكم بتبرير جبروته و منحه صفات ميثولوجيه خارقة تطورت عبر التاريخ كـ(الحاكم بأمر الله) معتمدين على مخيلة خصبة في صناعة الحكايات الدرامية ليحيلوها الى مقدسات بلغة مؤثرة تستثمر:

أ: القلق الوجودي المنبثق من وعي جدلية الحياة والموت التي تنص على أن حياة الإنسان لابد وأن تنتهي، بما يمتلك من رعب في الذات البشرية.
ب : الرغبة برفاهية الحياة بحسب التطور عبر ازمنة الحضارة الانسانية.
ان اهم ادوات التجهيل تتمركز بالتموضع في منطقة (الخوف السيكولوجي) الذي صير الى تابو انتقل من الفرد الى الجماعة، هذا التابو يحتاج الى دعم بوسائط الخيال الدراماتيكي، ولهذا كانت وما تزال السرديات ذات البعد الروحاني او الميتافيزيقي الاوسع فاعلية من ادوات جعل الانسان متفاعلاً بل منفعلاً مع المتطلبات الخفية التي تقود البنية العميقة لأصحاب المصلحة في افعال التجهيل و أستراتجياته مما استثمرت على نحو واسع في المعابد الاولى في تاريخ الاديان، اذ تلاقحت و تنامت بتراكمية انتجها مع ما تمتلك من ثقافة الأزمنة و الأمكنة. وقد يفهم خطأً ان هذا توجه الى الدين بالتقريع،

و الامر غير ذلك البتة، لأن الدين جزء فاعل من النمو الحضـــاري للبشـــرية، بل علامة طبيعية لتطور وعي الانسـان، و حاجة لضـبط سـلوكه، الا ان المشـكلة في اسـتثمار الدين عن طريق وسـائط تؤسـس لمطلق الثبات في الرؤى والافكار يتم اعمامها على كل زمان و مكان، الامر الذي كشف عن اشكاليات كبرى تجابه هذا الإطلاق في الثبات. مما جعل الفكر المسـتثمر للدين في احراج مع التطور العلمي ونتاجه، فضـــلا عن الاحراج مع تغيرات الحياة المفروضـــة بتطور الاحداث و الوقائع الطبيعية و المـادية. ان منطق العلم اثبت واقعية لتحول و التغيير، الامر الذي لامس الحتميات المفروضـة بمتغيرات بنيوية متنوعة انتجتها مخاضـات الحياة ، فضـلا عن اشـكالية اخرى انتجتها القوى المستثمرة للخطاب الديني تتمثل في ترحيل الدين من مكانته الطبيعية نحو ضـبط سـلوكيات الانســان بمنظومة قيم و تنظيم علاقاته بالأخر، الى ان يحال الى اداة توجه الاقتصاد والسياسة و الحكم. كل ذلك اسـس لتراجع و تخلف السـياسـة المسـتثمرة للعواطف الدينية، مما يكشف واقع و واقع نلتمسها في اماكن مختلفة من العالم. ان الصـراع بين الغيبيات الافتراضـية المحالة قسـراً الى قوانين تتحكم بمسـيرة البناء الحضـاري، مع الفكر التنويري الداعي الى اعتماد المنطق العلمي بميزان النتائج المتحققة من عمليات التحليل والتركيب بكشـف تجريبي يعتمد القياس كأداة لتقييم النتائج، صـراع بدأ مع تصـاعد النمو العقلي للإنسـان منذ بداية تنامي وعي الانسان. وها هو التاريخ يقدم مسببات النهضـة الإغريقية بين القرن السـابع الى الثاني ق.م عندما تسـاما الفكر والسلوك الديمقراطي ببدايات بسيطة مع تنامي الفلسـفة والجدل الفكري ليأخذ مكانه و احترام في الحياة العامة في بلاد اليونان، حتى ان الاختلاف و الحوار وجد مكانة في الثقافة المتداولة. بل ما نتغنى به في حضارتنا العربية الاســلامية من تطور و تحضــر بما قدم من مســتوى حضاري بين القرنين الثاني و الخامس الهجري، كل ذلك لما كان ان يكون لولا انتصار احكام العقل على النقل، بما تحقق على يد حركة المعتزلة، وما لحقت بها من تدعيم للفكر و تنامي العقل الفلسفي.

الا ان الامر لم يدم نتيجة محاربة دعاة الشـــريعة و المذهبية الدينية أي جدل فكري يحاور الجزيئات بدعوات لا تخلو من تلفيق يســتثمر عواطف العوام بصـــناعة اكاذيب و خلق اجواء من الانفعالات العقائدية بحجة حماية الدين، فصـبو جل غضـبهم على من يعتمد التفكير العلمي التحليلي مما وقع تحت معاولهم اهم فلاسفة الامة. حتى كابد منهم الكثير وها هو التاريخ يقدم لنا محن مؤلمة عاشها الفارابي و التوحيدي وابن رشد وابن الراوندي ، مما ادى الى ابعادهم أو ســجنهم و حرقت كتبهم. اما النهضـة الاوربية مثال واضـح وذلك بتأسيس عصـر بدأ يحارب بضـــراوة (الجهل المقدس) فكان ثورة (رينيه ديكارت 1596 ـــ 1650)(انا افكر اذن انا موجود) وما ساعد في تحييد و تحديد سلطة الكنيسة في القرن الخامس عشر على يد

(مارتن لوثر) برفضـــه تعاليم الكنيســـة الكاثوليكية في ألمانيا ، وقال عبارته الشهيرة (أنا احتج)، مما فتح الباب امام حرية و مشروعية الحوار و الاختلاف بتتابع الزمن، وســـاعد في ايقاف هيمنة احكام الثبات بمرجعيات تعتمد خيال ميتافيزيقي يدعو الى قدســـية النصـــوص ، وذلك بأجمعه امتداد و تعالق مع ما قدمه بجراءة مفرطة (غاليلو غاليليه) في مجابهة (الجهل المقدس) عندما اعلن الثورة و التمرد على ما يوصف (بالتابو) الذي لا يمس، ففي عام 1633 حكموا عليه بالإعدام ثم بالســجن مدى الحياة، بتهمة الطعن بتعاليم الرب واعلان الزندقة، لأنه دعم نظرية(مركزية الشـمس بدوران الارض والكواكب حولها)، مما جعل(اسـحاق نيوتن) بعد ما يقارب الخمسـين عاماً ان يتجرأ بإعلان فحوى افكاره في كتابه (لأصـول الرياضـية للفلسـفة الطبيعية) عام 1687، التي صـــاغ بها(قوانين الحركة الثلاث)و (قانون الجاذبية)، من هنا تحرك الفكر العلمي وبدأت حركة التفلسف تنتقص من كـاهلهـا في الهيمنـة الميتـافيزيقيـة حتى مع وكر الميتافيزيقيا ذاتها، هذا ما اسـس له (عما نؤيل كانت) من ثورة في (فلســفته النقدية) ومقالته المتميزة (ما التنوير)، التي حث بها الانســـان ان يعتمد عقله بما يمتلك من تصـديق الاحكام و وضـعها بميزان منطقي علمي ، وهو موقف يذكرنا بالاختلاف و الصـراع بين بين (المعتزلة و الاشاعرة) او بين(اصحاب العقل و اصحاب النقل)، بين رؤى (الغزالي) في (تهافت الفلاســفة) و (ابن رشــد في تهافت التهافت). وها نحن في خضـــم هذا الصـــراع في صـناعة التقديس و المقدس بسلوك يحقق قيادة اكبر عدد من (القطيع) البشـــري الســـاذج من اجل إدامة الجهل باستراتيجيات متحذلقة ماكرة تقلب الموازين.

تعديل قانون الأحوال الشخصية دعوة لمغادرة الهوية الوطنية

– الأستاذ هادي عزيز علي

كان قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 ومازال مرجعية لتنظيم احكام الاسرة واستقرارها ضمن تغطية تشريعية شملت كل الاحكام المتعلقة بالأسرة من الزواج والبنوة والنفقة والفرقة والحضانة والمواريث وسواها من الاحكام الاخرى ولمدة زادت على الستة عقود في التطبيق، وقد تماهى القضاء العراقي مع نصوص المدونة تلك فكانت له اجتهادات مشهودة ساهمت في ذلك الاستقرار من خلال الاحكام القضائية المعززة لمضامينه النصية. هذا القانون كان احد قوانين البناء المؤسسي للدولة العراقية الحديثة، وما يحسب له ايضا هو تعامله مع القواعد الشرعية وانتقاء الافضل منها ومن دون التقيد بمذهب معين ومن ثم صياغتها على شكل قواعد قانونية هدفها ترسيخ هوية المواطنة والابتعاد عن الهويات الفرعية اذ جاءت احكامه مستوفية لأسباب التشريع من حيث رصانة العملية التشريعية وصدق الصياغة القانونية فكان لها قصب السبق في المحيط الاقليمي الذي كثيرا ما تمنى باللحاق بهذا المنجز التشريعي العراقي. يحسب له ايضا مع هذا العمر المديد ان لا شكوى

تناولته لا من اطراف الدعاوى ولا من المؤسسة القضائية او اصحاب الشأن القانوني من اكاديميين او باحثين حتى مجيء دعاة الهويات الفرعية والنزوع نحو تغليب الهوية الطائفية فكثرت مشاريع القوانين الموظفة لهذا الغرض واخرها المشروع الحالي المعروض امام مجلس النواب اذ في حالة اقراره فإننا قطعا سنواجه الاثار الاتية:

اولا – ترسيخ الهوية الطائفية ومغادرة الهوية الوطنية ودفع البلد الى مرحلة ما قبل الدولة، فبدلا من الدولة ومؤسساتها وحكم القانون فان نصوص المشروع سوف توزعنا على الهويات الفرعية لنكون نهبا للمختلف عليه في الآراء الفقهية التي تنشر ثقافة الذي يجوز ولا يجوز وتتحكم بمستقبل العائلة ضمن منظور فقهي ضيق بعيدا عن الاحكام التي اقرها الدستور المتعلقة بالوظيفة الاجتماعية للأسرة كونها اساس المجتمع في الدولة والمكفولة من قبلها من حيث الامومة والطفولة والشيخوخة المادة (29) من الدستور. يضاف الى ما تقدم فان نصوص المشروع تخول رسميا رجال الدين لإبرام عقود الزواج رغم ثبوت كونهم السبب الرئيس في زواج القاصرات، فضلا عن ثبوت عوزهم المعرفي في الامور الشرعية المتعلقة بعقود الزواج الموثقة من قبلهم اذ كثيرا ما تتجه محاكم الاحوال الشخصية الى عدم تصديقها للمخالفات الشرعية فيها.

ثانيا – المشروع يعطل المساواة امام القانون الواردة في المادة (14) من الدستور على سبيل المثال ان الزوجة على المذهب الجعفري لا ترث مما يتركه الزوج من الاراضي لا عينا ولا قيمة وهذا ما هو مثبت في مشروع قانون الاحوال الشخصية الجعفرية المحتفظ به لدى مجلس النواب، في حين ان الزوجة على المذهب الحنفي ترث من زوجها الاراضي استنادا لأحكام المواريث الواردة في سورة النساء، هذا مثال على عدم المساواة امام القانون، ومثال اخر على عدم المساواة هو ان المذهب الحنفي يشترط شاهدين عدلين على عقد الزواج اذا لا ينعقد الزواج من دونهما، في حين ان المذهب الجعفري لا يشترط الشهود على عقد الزواج ويعد الزواج منعقدا ومستوفي لأسبابه الشرعية من دون حاجة الى الشهود. يلاحظ ان قانون الاحوال الشخصية 188 لسنة 1959 اشترط في عقد الزواج شهادة شاهدين عدلين متمتعين بالأهلية القانونية وطيلة فترة تطبيق القانون فان اي من اتباع المذهب الجعفري الذي يروم أبرام عقد الزواج امام المحكمة يأتي بشاهدين عدلين طاعة للقانون اولا ومن اجل التوثيق والاشهار على العقد المذكور ثانيا، وبهذا النهج يكون القانون قد ارسى ثقافة المساواة امام القانون.

ثالثا – لا سيادة للقانون مع وجود هذا المشروع – سيادة القانون تعني ان المواطنين ومن يحكمهم ملزمين بطاعة القانون، وسيادة القانون جاءت نصا في احكام المادة (5) من الدستور. فاذا اقر مشروع التعديل من قبل مجلس النواب واصبح قانونا نافذا فان للمذهب الجعفري احكامه وللمذاهب السنية احكامها ايضا واي منهما غير معني بالنصوص القانونية التي تخص الاخر ولا يلزم بطاعة قانون الاخر. فعلى سبيل المثال ان للمذهب الجعفري احكاما خاصة به في عدة المطلقة ولديهم ان: (لا عدة للمطلقة اذا كانت صغيرة لم تكمل الـ (9) سنوات هلالية من عمرها) فهذا النص لا طاعة له في المذاهب السنية لعدم الجواز الشرعي بالزواج في هذا العمر وعندما تكثر النصوص غير القابلة للطاعة تتوقف وظيفة سيادة القانون لابل ان القانون يتخلى عن التعريف الذي اشتهر به والذي ينص على انه: (مجموعة القواعد القانونية العامة المجردة التي تنظم العلاقات بين الافراد او بينهم والدولة ويلزم مخالفها الجزاء). اذ لم يعد القانون قاعدة عامة تلزم المواطنين كافة ويسقط القانون عن تعريفه اعلاه ولا يلزم قطاعات واسعة من المواطنين.

رابعا – السلطة التشريعية الرديفة – مشروع القانون يخلق سلطة تشريعية رديفة موازية لمجلس النواب وهي فتاوى واراء الوقفين الجعفري والسني فالفتاوى لديهم (تشريع) وبذلك تكون هناك سلطة تشريعية اخرى تكون لفتاواها نفس القوة القانونية للتشريعات التي يصدرها مجلس النواب رغم ان الوقفين المذكورين هما مؤسستين حكوميتين منسوبتين الى السلطة التنفيذية بموجب قانونيهما ولا ينتسبان الى المؤسسة الدينية حسبما يفهم من نصوص التأسيس. يلاحظ ان فتاوى الوقفين تعد تدخلا في شؤون السلطة القضائية وتخالف احكام المادة 88 من الدستور اضافة الى انه يهدر مبدأ الفصل بين السلطات

تحول خطير [في إشكالية القيم بين السائد ونتائجه]

الأستاذ رياض الفرطوسي

عندما يفقد المجتمع المعايير والقيم وينقسم على نفسه وينعدم الذوق ويصبح هناك افراط في السفاهة والسطحية والجهل ، يعيش الناس على وقع المزايدات ومسلسل حلقات النهب والتشهير والابتزاز وضياع الحقيقة واختفاء الاسئلة الكبرى ، حتى اضحى المواطن يمشي من دون اهداف ولا يعرف مصيره واصبح رهينة هذه الاوضاع ، وهو اسوأ وضع ممكن ان يكون فيه الانسان كما لو انه في سجن وتتحكم بمصيره هذه المؤسسة او ذاك الحزب او تلك الجماعة . حين يتهم الصغار الكبار ويتهم الكبار الصغار ، وبعدما تحول المجرم والفاسد والنكرة والفاشل والانتهازي الى عبقري (فلته) وصاحب مكانة وحضور وتقدير وجاه ، مع ان كتابات ومذكرات قسم من هؤلاء تكشف الخواء العقلي واللغوي والثقافي . الغريب ان البعض لم يعد يستجيب الى الصور النقية من الحياة بما في ذلك الرموز الجمالية من فرح وسكينة وفن وكتب ومعرفة وعلوم وكأن الجميع مستغرق بوعي ام من دون وعي الى صور الادمان على البشاعة وتلاشت تقريبا صور البراءة والنبل والنقاء في مناخ وبيئة يصبح ظهور النزيه والمصلح والشريف والمتواضع والبسيط (كما لو انه مجنون) في نظر الاخرين ما لم يندمج مع نسيج البشاعة ويستعين باقنعة التخفي والتنكر. في مجتمع الفرجة والمظاهر والاستعراض والنفاق والوشاية يتم عزل ومحاصرة ومطاردة واقصاء اصحاب الفكر الواع . هم يريدون من يمجد الاوهام ويخدع الناس من اجل التكسب ، لا يريدون من يتوقع المستقبل ويهدم فكر التلقين والتحجر . انت مختلف اذن فأنت منحرف هذه هي الصورة النمطية التي يتم تسويقها كنوع من مشروع الاقصاء ومحو الاخر او على الاقل مشاغلته الى ان يندمج مع الاغلبية الساحقة ويتحول الى ببغاء في قفص الخداع الجماعي . يقينا ثمة فرق كبير بين لغة الادب والثقافة التي تقوم على الكشف والمراجعة والتحليل الرصين والاسئلة العميقة وكشف المخبوء وبين لغة السياسة المصممة على اللف والدوران والتي هي عادة لغة جرائد ونشرات خبرية وانشاء مدرسي وتسطيح تلك اللغة التي تحلل كل ظواهر الكون وفق تحليلات رديئة ومبسطة . التحول الذي ممكن ان ننتظره بعد مراحل من المعاناة والجروح والضيم والقلق والتوجس والانتظار وجود قيادة واعية تقود مرحلة التحول بذهنية وطنية مثقفة . بعيدا عن الانتفاخ والغطرسة والرغبات غير المشروعة وملكية القرار والعقار والحقيقة والشرف والتاريخ . يقول الفيلسوف الفرنسي فرانسوا داغوني ي ، من منا لن يتحول يوما الى نفاية ويذكر بأن القبر هو حاوية . بعض النفايات لا يمكن تزويرها لكن بعض البشر له قدرة تحول رهيبة من اليمين الى اليسار ومن دور الى دور اخر مناقض له ، يدورون انفسهم حسب الحاجة والطلب . اخر تلك التحولات ان يتحول الضحية الى جلاد . موظفون صغار حين يتسنمون مسؤوليات كبرى ، مباشرة يتماهون مع المسؤولية الجديدة بنوع من التقليد الاعمى فيتقمصون شخصية متزمتة وحقودة للتعويض عن عقد نقص ودونية كما يعبر عن ذلك فرويد . او كما يقول ابن خلدون تقليد الغالب للمغلوب . عندما تكون سلوكيات المسؤول افعال عن ردود افعال سابقة وثأر من دون رؤية او مشروع او فكرة مضادة . لن يجدوا امامهم سوى تصرفات من سبقهم ليقوموا هم بتقليدها وتكرارها ، هذا الاختلال العقلي هو دليل حي على تراكمات خطيرة وعميقة لا يمكن التغاضي عنها بالتفسيرات الاخلاقية السطحية . في وسط اجواء الضجيج والسباب والتسقيط والعدمية السياسية والاخلاقية وفقدان كل المقاييس لا تستطيعوا اقناعنا بأنكم علامة وطنية مضيئة . التحولات الايجابية هي نتاج سياقات من المعرفة والثقافة وتراكم علمي . هكذا استطاع الغرب ان ينتج حداثته (من خلال نقض النقيض) ليتحول ويعبر الى ضفاف جديدة من الاسئلة والطروحات والحق في التغيير والاختلاف والخطأ غير المقصود . في حين بيئتنا السياسية والاجتماعية لها انماط جاهزة وقوالب وهو ما يتعارض مع تكوين الانسان المجهز اساسا للتنوع والاختلاف .

الثقافة والقانون وأسس الارتباط البنيوي العضوي بينهما

الدكتور تيسير عبدالجبار الالوسي \ ألواح سومرية معاصرة

أمام مشـــهد وجود من يلهث مغمض العينين وراء من يحاول تعديل قانون الأحوال الشـــخصـــية بات واجبا ملحاً أن تجري مهمة التوعية والتنوير وتفتيح العيون قبل أن يقع مزيد أناس أســـرهم التجهيل ليكونوا هناك مع التشـويهات المزعوم أنها تعديلات تلائم الشـريعة والأصـل أننا نسـن القوانين على وفق الدســتور وعلى وفق ما يحمي الدولة ومؤســســاتها ولوائح إدارتها من قوانين وليس أن نهدمها ونرميها بمهب ريح صرصر عاتية.. هذه معالجة تحكي جوانب من أهمية ثقافة قانونية ومعانيها ومن ثم إشارات لما يجابه تشويه قانون الأحوال الشخصية لمآرب قوى حزبية تزعم أنها رجال الدين والله على الأرض وأن كلمتها هي القانون!!! فما القانون وما قواعده وكيف يمكننا قراءة المشـــهد بما تفق والثبات بوجه العاصفة؟؟؟؟؟

ماذا يحدث عند الجهل بالقانون أو عند إلغاء سلطته؟

تتراجع نسب المشكلات وكلفة معالجتها، بمجتمعات تزداد فيها مستويات الثقافة؛ بينما تجابه مجتمعات التخلف مشكلات تتراكم وتتفاقم مع الأيام بسبب من الجهل والتخلف وحال الخواء الثقافي فيها. إن ذلك ينجم عن امتلاك أو افتقاد الثقافتين المعرفية والسلوكية وبحال الغنى الثقافي يكون حال من تهذيب الأنفس وميلها للالتزام بالقوانين كونها أدوات حل ومساعدة على تجنب كثير من العقبات لأن أطراف العلاقة المجتمعية تتبادل الاحترام انطلاقا من معرفة ما له وما للآخر وما عليه وعلى الآخر من أفعال. فيما سيكون الفقر الثقافي سببا خطيرا لحال من الاعتداد الفارغ بالذات والنفس والتخندق خلف متاريس اليقين المطلق مقابل تخطئة الآخر بصورة مطلقة حيث نجد أنفسنا أمام حال من المنعزلات المتضادة المتناقضة التي تدخل في خلافات تتفاقم بالتراكم والتضخم كما كرة الثلج..

والقانون هوية التمدن ومجتمع الحضارة والتقدم حيث يلجأ إليه المختلفون ويخضعون لمعالجته بصورة حاسمة بمختلف ميادين الحياة اقتصادية، اجتماعية وسياسية وغيرها. واسترداد الحقوق يتم بالقانون بكل هدوء وموضوعية وعقلنة وليس بالانفعال والتوتر والمشاحنة كما يطبع التخلف والجهل مجتمعاته وأفراده.

إنّ الثقافة ترتبط هنا بنيويا بالقانون لتتولد عندنا ثقافة قانونية تمنحنا فرص التعرف إلى وسائل الحصول على الحقوق والحريات ومنع التجاوز أو انتهاك ما لنا منها. بمعنى أننا نوفر بالثقافة بيئة يستحقها الإنسان في عصرنا بعد أن عاش عبر التاريخ البعيد بمجتمعات قوانين الغاب.. من هنا اكتست الثقافة القانونية حصرا صفة إلزام ضرورية فمجتمعات التمدن تعني العيش ببيئة تبتعد بل تتخلص من حال الصراعات الفردية وبين الجماعات الصغيرة والكبيرة لتدخل بيئة (ديموقراطية) تقوم على مبادئ المساواة والعدل والإخاء والتسامح بخلاف حال الجهل الذي يفرض من جهة الانتهاكات ومن جهة أخرى التعرض للإساءة وامتهان الكرامة لجميع أطراف الخلاف والصراع الانفعالي المحتدم توترا ومشاحنة...

إنّ الثقافة القانونية في مجتمع إذ توفر بيئة الحوار فإنها تفتح بوابات المصداقية في إدارة العلاقات الإنسانية واحترام الكرامة والتحول لتلبية المطالب على وفق ما تضعه القوانين بوصفها اللوائح الأسمى المعبرة عن فحوى العقد الاجتماعي عندما يكون مشروطا بالحرية والمساواة وليس عندما يكون مفروضا بمنطق تسيُّد طرف أو آخر بتمييزه سواء بصفة كمية أم نوعية أي بصفة ما يسمى أغلبية عددية أو بصفة ما يحيل إلى ثوابت من مطلقات مقدسة لا تُمَسّ!

إن إنسانا مثقفا بقيم التمدن أو بثقافة قانونية حقوقية يعني توافر إمكانات بناء الشخصية المقتدرة على تحديد أهدافها وعلى تطوير الذات باستمرار وهو ما يتفق ومنطق العصر المتغير باستمرار. وبظل هذه البنية يتم محاصرة فرص استيلاد السطوة والبلطجة القائمة على منطق أخذ الحقوق بقوة الذراع [الميليشيات وشرعنتها ومقاصد وجودها] وامتهان الآخر بذرائع شتى ربما تبدأ من استعادة حق أو إزالة مظلمة ولكنها لن تنتهي عند معالجة تظلم امرئٍ لأنها تقوم على لغة انتقامية من جهة وعلى منطق الثأر الموغل في تاريخ قراءة إشكالية لا علاقة للعصر وأبنائه بها.

إنني أود هنا التوكيد والتشديد فيه على أنّ نشر الثقافة والقواعد القانونية منها إنما هو سمة لازمة للتمدن والتقدم. لأن ذلك بالأساس يوفر التعرف إلى مصادر التهديد والخطر التي تجابهنا في أنشطتنا وأعمالنا بصورة مسبقة ومبكرة مثلما يوفر معرفة بالمعالجة لما قد يطفو بوجه مسارنا لكن الأبرز يكمن في تعرفنا إلى حقوقنا وواجباتنا ما يساعد على تحصين اشتغالنا بما يتفق وبيئة لن يحرسها ويديرها إلا القانون وليس سلطة الغاب ومنطق الاقتتال والاستقواء بمصادر قوة باتت معروفة.. وهنا في ظل سلطة القانون يمكن للمرء أن يمضي بتطوير إمكانات عمله وميادينه حيثما تعرف إلى مسارات نشاطه الأسلم والأنجع والأكثر أمنا والتزاما بلوائح العمل في بيئة متمدنة.

.فماذا ينبغي أن يعرف المرء في ثقافته (القانونية) الحقوقية؟ لعل التعرف أولا إلى القواعد القانونية ومبادئها هو الأس المهم في الإشكالية وتعد هنا أبرز تلك القواعد على وفق ما يرد بالآتي من النماذج المطلوب التعرف إليها: ((لا عذر للجهل بالقانون؛ المتهم بريء حتى تثبت إدانته؛ يُفسر الشك لصالح المتهم، ومع كفالة حق التقاضي فإنّ الأصل براءة الذمة، العقد شريعة المتعاقدين ...)).
وهذه القواعد القانونية وغيرها تلتزم صفة التعميم والتجريد فهي تطال الشخص لمسؤوليته لا لشخصه وبوقت تم وضعها لتحقيق المصلحة العامة فإنها كذلك تحمي المصلحة الخاصة وهي بتلك المعطيات تعالج الأسس الكبيرة بالمعنى الكلي بما يجعلها مصدرا لعديد القوانين وموادها بينما القانون يتحدث في التفاصيل الدقيقة والأهم فيما نتناوله ونعرضه هو في إسقاط ذرائع المتباكين على أتباع دين أو مذهب وهم يبيتون سطوة طرفهم السياسي لمآرب ليست خفية على الأغلبية المجتمعية..
ولأن القاعدة القانونية مجردة عامة بصياغتها فإنها لا تخص شخصا بعينه ولا مجموعة أو طائفة بعينها وهي بهذا تشمل الجميع باختلافهم في إمكان تطبيقها على وفق شروط الوجود الإنساني الوطني في الهوية.
والمجتمعات كما المجتمع العراقي تتشكل من تنوعات قومية ودينية ومذهبية وفكرية وإذا ما أراد المرء أن يقدم تعاليم كل مجموعة دينية أو مذهبية فإنه سيلغي بذلك بنية المجتمع الحديثة وليس آلية من آليات إدارته فيتراجع باتجاه تشكيلات ما قبل الدولة الحديثة أو دويلات الطوائف ومنطقها وهنا لا تنطبق قاعدة قانونية على مجموعة بصورة سليمة أو بصورة كلية ومن ثمّ لن يكون هناك قانون حاكم يوحد المجتمع بمعنى لن تكون هناك دولة ومؤسسات تحمي من يضيع له حق وسط سطوة البلطجة والبلطجية..
نموذجنا هنا في هذه الرؤية المتعارضة مع سلامة الثقافة المعاصرة ومنطقها ونهجها يتجسد بمحاولات أطراف سياسية [تسمي نفسها تيار الإسلام السياسي] تعديل قانون الأحوال الشخصية في العراق واستهداف هذا القانون بالتحديد لا يقف عند مواد فيه وكيفية صياغتها لكنه يفرض آثارا خطيرة بهدمه القانون بعامة وسلطته وفرض مناهج ورؤى يُزعم أنها الدين فيما هي لن تكون سوى اجتهادات فكرية سياسية بحتة وحلول منسوبة للشريعة وهي بالقطع توجه سياسي لأحزاب وتيارات تصطبغ بالدين وجلبابه ولكنها تظل مجرد خطاب سياسي يقدم منطقه القائم على الخرافة والاستغفال والتجهيل ليضع سياسياً بمسمى رجل دين بمجرد ارتدائه جلباب القرون المنصرمة ليدعي أنه الدين نفسه وأنه المقدس المعصوم وحاشا...
إنّ وضع النصوص الاجتهادية بكل تنوعاتها واختلافها وتناقضها فوق القانون يلغي وجود الدولة بإلغاء سلطة القانون بهذا التوجه ويضع السياسي الذي يرتدي جلباب التدين المزيف فوق القاضي ونحن ندري أن آلافا مؤلفة من أولئك لا يفقهون لا في القانون والسياسية ولا في الدين بخاصة أنهم من ساسة زمن الصدفة والفساد وشراء الذمم والشهادات في حين هم بلا شهادة علمية ولا قدرات على حل مشكلة أو معضلة!
إن فرض علوية النص (الديني) سواء المزيف أو الاجتهادي المذهبي سيضع المجتمع بمجابهة انقسامات خطيرة تصنف الإنسان على وفق ما يتبع من اجتهاد ممن يسمونهم رجال دين ويقطع صلته بالوطن والوطنية وبمجتمعه ويفصله عن أخيه المواطن بل يضعه في عداء عبر التمييز الديني المذهبي (الطائفي) المسيس بالضرورة والحتم..

لاحظ أن استطلاعات الرأي التي مالت نحو إغلبية شعبية تعي المخاطر قد عارضت ما يسمونه تعديلات وتمسكت بالدفاع عن الانتماء للوطن ووحدة الدولة والمجتمع وسلطة القانون وعن القضاء بوصفه ركنا لا يعلو عليه صوت آخر كما يراد بتسليط من يسمونه رجل دين واجتهاده سواء المحدود أم المتبحر..
إننا أمام معضلة وجودية فأما أن نكون ونحافظ على بيتنا الوطن وعلى شعبنا وبنيته وخياره طريق الديموقراطية والفديرالية أو أن نصير في كانتونات متحاربة يستنزف بعضها الآخر ويوقع الضحايا بالأرواح ولا خسائر لأن المادي سيسبق البشر في النهب واللصوصية..

لنكن على دراية بمعاني ثقافة قانونية تتناسب وبناء شخصية تنتمي للعصر ولدولة ندافع عنها بالضد من الهجوم الوجودي وبخلافه فإن ما يعيدونا إليه هو عصر الجواري واجترار أسواق النخاسة وليس أكثر ذلة من هذا فالدين لله والوطن للجميع يعني أن الدين والمقدس لا يتجسد في طبقة كربتوقراط الفساد الذي لم يبق ولم يذر وتلك المجموعة المحتمية بميليشيات التقتيل والاغتيال والتصفيات الجسدية ليست الدين ولا رؤاها هي ما يعتقد به الناس أو ما تعتقد به أنت لا تسمح أن يفكر عنك امرئ مثلك في الكينونة وإن جاء بادعاءاته التي ليس لها سلطان الأولوية أن نتعرف إلى معاني دولة للقانون والمؤسسات وسلامتهما وما هي القواعد القانونية التي تحمينا وما مرجعياتها المعاصرة الحديثة وما تبقى ليس سوى قشمريات توغل في السخرية منا والشعب العراقي لن يقر للعبة سخريتها..

هذا غيض من فيض وسنتابع التناول والمعالجة تنويرا للعقول وتمكينا للشخصية المعاصرة من تطوير الذات وبناء الأسس للعيش الحر الكريم وكفي ما مر من أكثر من عقدين من المرار والنهب والسلب والجريمة بكل أشكالها

اليوم الدولي للعمل الخيري 5 أيلول/سبتمبر

عن موقع الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/observances/charity-day

أدركت الأمم المتحدة — باعتمادها جدول أعمال التنمية 2030 في أيلول/سبتمبر 2015 — أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو تحد عالمي هائل ومتطلب لا غنى عنه في تحقيق التنمية المستدامة.

وجدول الأعمال ذاك يدعو إلى تعزيز روح التضامن العالمي، ويركز تركيزا رئيسيا على حاجات الفئات الأضعف والأشد فقرا. كما أن جدول الأعمال يعترف كذلك بالدور الذي يضطلع به القطاع الخاص المتنوع، ابتداء من المؤسسات المتناهية الصغر ومرورا بالتعاونيات وانتهاء بالشركات المتعددة الجنسيات. كمان أنه يعترف كذلك بالدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني والمنظمات الخيرية في تنفيذ جدول الأعمال الجديد.

ووضعت أهداف التنمية المستدامة جدول عمل — يمكن تأطيره في أربع مجالات هي: الناس والكوكب والرخاء والسلام والشراكة — يعرض مفاهيم يمكنها تحويل معايشنا وكوكبنا من خلال تقديم أطر عملية لخدمة المؤسسات الخيرية في سعيها الجاد نحو تمكين الأفراد من الاسهام في تحسين عالمنا.

معلومات أساسية

يتيح العمل الخيري، مثله في ذلك مثل مفهومي التطوع والإحسان، فرصة لتعزيز الأواصر الاجتماعية والإسهام في خلق مجتمعات أكثر شمولا ومرونة. فللعمل الخيري القدرة على رفع آثار الأضرار المترتبة على الأزمات الإنسانية، كما أنه له القدرة على دعم الخدمات العامة في مجالات الرعاية الطبية والتعليم والإسكان وحماية الأطفال. والعمل الخيري فاعل جدا في تحسين الثقافة والعلوم والرياضة وحماية الموروثات الثقافية، فضلا عن تعزيزه لحقوق المهمشين والمحرومين ونشر الرسالة الإنسانية في حالات الصراع.

وتم اقرار اليوم الدولي للعمل الخيري بهدف توعية وتحفيز الناس والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة المشتركة في جميع أنحاء العالم لمساعدة الآخرين من خلال التطوع والأنشطة الخيرية.

وأختير تاريخ 5 أيلول/ سبتمبر من أجل إحياء ذكرى وفاة الأم تيريزا، والتي حصلت على جائزة نوبل للسلام في عام 1979 تكريما للعمل الخيري الذي اضطلعت به من أجل التغلب على الفقر، والذي يشكل تهديدا للسلام العالمي

ولدت آغنيس غونكزا بوجاكسيو، الراهبة والمبشرة المعروفة بالأم تريزا، في عام 1910. وانتقلت للعيش إلى الهند في العام 1928، وكرست حياتها لمساعدة المهمشين والفقراء منذ ذلك الحين وحتى وفاتها. وفي عام 1948 أصبحت مواطنة هندية وأسست منظمة للبعثات الخيرية في مدينة كالكتا الهندية في العام 1950، والتي كرسّت عملها لخدمة الفقراء والمعدمين ممن يموتون في تلك المدينة من آثار الجوع والفقر.

لأكثر من 45 عاما، وفرّت جمعية الأم تيريزا العون للفقراء والمرضى والأيتام، في حين ابتعثت الجمعية افرادها لجميع انحاء الهند والعالم، بهدف مساعدة الضعفاء والتطوع في دور العجزة والأيتام وبيوت ايوآء المشردين.

وتلقت الأم تيريزا عددا من الجوائز والأوسمة، بما في ذلك جائزة نوبل للسلام، اعترافا بجهودها الانسانية وامتنانا بأعمالها الخيرية التي انتشرت في جميع أرجاء العالم.

وقد توفيت الأم تيريزا في 5 أيلول/سبتمبر 1997 عن عمر يناهز الـ87 عاما.

اليوم الدولي للسلام 21 أيلول/سبتمبر
موضوع احتفالية عام 2024: زرع ثقافة السلام

– **عن موقع الأمم المتحدة** https://www.un.org/ar/observances/international-day-peace

يصادف هذا العام الذكرى ال25 لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة السلام.

ويؤكد هذا الإعلان على أن السلام لا يعني غياب الصراعات فحسب، وإنما يتطلب أيضاً عملية تشاركية ديناميكية إيجابية يُشجع فيها الحوار وتُحل النزاعات بروح التفاهم المتبادل والتعاون.
وفي عالم يشهد فيه تتصاعد فيه وتيرة التوترات الجيوسياسية والصراعات طويلة الأمد، لنرجع إلى عام 1999، حيث رسمت الجمعية العامة للأمم المتحدة القيم اللازمة لثقافة السلام، والتي تشمل على احترام الحياة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز اللاعنف من خلال التعليم والحوار والتعاون، والالتزام بالتسوية السلمية للصراعات؛ والتمسك بالحرية والعدالة والديمقراطية والتسامح والتضامن والتعاون والتعددية والتنوع الثقافي والحوار والتفاهم على جميع مستويات المجتمع وبين الأمم.
كما وأقرت الجمعية العامة في القرارات اللاحقة، بأهمية اختيار المفاوضات بدلاً من المواجهة، والعمل معاً وليس ضد بعضنا البعض.
ويبدأ دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالفكرة القائلة بأن "الحروب تبدأ في عقول الرجال، لذا ففي عقول الرجال يجب بناء دفاعات السلام". هذه الفكرة هي التي شكلت موضوع وشعار الاحتفال باليوم الدولي للسلام لهذا العام. طما ويجب أن تُزرع أفكار السلام وثقافة السلام في عقول الأطفال والمجتمعات من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي، عبر البلدان والأجيال.
لقد كان اليوم العالمي للسلام دائمًا وقتًا لإلقاء السلاح والالتزام بوقف إطلاق النار. ولكن الآن يجب أن يكون أيضًا وقتًا ليرى الناس إنسانية بعضهم البعض لأن بقاء المجتمع عالمي يعتمد على ذلك.

معلومات أساسية

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم الدولي للسلام في عام 1981 من أجل ''الاحتفال بمثل السلام وتعزيزها بين جميع الأمم والشعوب''. وبعد مرور عقدين من الزمن، حددت الجمعية العامة 21 أيلول/سبتمبر تاريخا للاحتفال بالمناسبة سنويا ''كيوم لوقف إطلاق النار عالميا وعدم العنف من خلال التعليم والتوعية الجماهيرية وللتعاون على التوصل إلى وقف إطلاق النار في العالم كله.''

أخبار وبيانات

- ندوة عراقية في برلين.. "لا لتعديل قانون الأحوال الشخصية"
- ا الحركة الفنية العراقية ومجمل حركة التنوير في العراق تودع الفنان حمودي الحارثي
- في استذكار الراحل فقيد الحركتين الوطنية والحقوقية الأستاذ عبدالخالق زنكنة
- صور وثائقية لتظاهرة المتقاعدين في بغداد
- يدين المنتدى العراقي لحقوق الإنسان ظاهرة الاعتداءات الممنهجة على التظاهرات والأنشطة الجماهيرية
- صورة لنقابة المحامين
- إدانة جرائم القمع الممنهجة بحق الحراك المطلبي والجماهيري في العراق
- إدانة شديدة لاستمرار ارتكاب الجرائم بحق المجموعات الدينية والقومية الأصلية في العراق
- العراق وكارثة أخرى لتسلل مجموعات باكستانية هذه المرة
- في اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص ما استعداداتنا لمجابهة الجريمة واختراقها الفئات الهشة؟
- الذكرى العاشرة لجرائم الإبادة الجماعية بحق الإيزيدية علامة أخرى ونداء من أجل حسم القضية ومعالجتها العاجلة
- عشرة أعوام على الابادة الجماعية للايزيديين
- التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية يدين جريمة الاعتداء الإرهابية على مقر الحزب الديموقراطي الكوردستاني بكركوك
- مرة أخرى مع كرنفال النخلة العراقية يوم 14 آب أغسطس يوم النخلة العراقية
- نادي الأسير الفلسطيني ، ومركز "شمس" يصدران ورقة حقائق في يوم الأسير الفلسطيني
-

أخبار وبيانات

ندوة عراقية في برلين.. "لا لتعديل قانون الأحوال الشخصية"

عصام الياسري
آب/أغسطس 2024 28

تحت شعار "لا لتعديل قانون الأحوال الشخصية في العراق"، عقد التجمع الديمقراطي العراقي في ألمانيا بالتعاون مع "نادي الرافدين" الثقافي في برلين، يوم السبت 17 آب الجاري، ندوة حوارية حول مخاطر تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي والأسباب غير الموجبة للتعديل من الناحيتين القانونية والموضوعية.

الندوة التي حضرها جمع من أبناء الجالية العراقية، تحدث فيها الحقوقي محمد حسن السلامي، فيما أدارتها الأستاذة سوسن البراك، وافتتحتها بالسؤال: "تعديلات قانون الأحوال الشخصية.. وحدة العائلة أم شتات مذهبي؟."
ثم تطرقت إلى التعديل الذي اقترحه أحد النواب، والذي تمت قراءته في جلسة برلمانية لم تخلُ من مخالفات (حسب تصريح النائبة نور نافع)، منها تزوير تواقيع نواب لم يكونوا حاضرين في الجلسة، وطالبوا في ما بعد بسحب تواقيعهم.

وأشارت البراك إلى ان مقترح التعديل أثار موجة من الرفض والاستنكار بين أوساط واسعة من المجتمع العراقي، على مختلف أطيافه وفئاته الاجتماعية، من نساء ورجال ورؤساء قبائل ورجال دين، إضافة إلى شن حملة واسعة مماثلة في الخارج، لافتة إلى ان صحفا عالمية عديدة تناولت موضوع التعديل، إلى جانب "منظمة هيومن رايتس واتش"، ما أخذت تلك الحملات مديات واسعة حتى على مواقع التواصل الاجتماعي.
بعد ذلك تناول السلامي مخاطر التعديل والنتائج المترتبة عليه من الناحيتين القانونية والتشريعية. وفيما سلط الضوء على مصادر تشريع قانون الأحوال الشخصية النافذ، أكد أن التعديل المقترح يعمل على تهميش دور القضاء العراقي وطمس الهوية الوطنية وتحويلها إلى هويات فرعية.

وتطرق السلامي إلى الحراك النسوي في العراق ضد التعديل المطروح. وقال أنه "لأول مرة توحدت النساء العراقيات في نشاطات مشتركة في أكثر مدن البلاد، رافضات تعديل القانون الحالي"، مضيفا أنه "على إثر ذلك تشكل (تحالف 188) الذي يضم قرابة 30 نائبة في البرلمان، ومنظمات مدنية عديدة، فضلا عن محاميات وطبيبات وإعلاميات وفنانات". وتابع أن "النساء في التحالف، قمن بتحدي كل أنواع الترهيب والضغط من قبل القوى المتسلطة، وشرحن أبعاد ومخاطر التعديلات الاعتباطية مثل هذه، وآثارها الكارثية على حقوق الأسرة والمرأة والطفل المكفولة بموجب القانون النافذ، وبالقوانين والمعاهدات الدولية."

وأكد أن "التعديل يعمل على تقويض المجتمع العراقي الموحد بدلا من ترميمه في هذه الظروف الصعبة."
ولفت السلامي إلى ان "ضمان الدولة حقوق المرأة والأمومة يعتبر جزءا أساسيا من تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. لذا يجب أن تحرص الدول على وضع تشريعات وسياسات تضمن احترام هذه الحقوق وحمايتها"، مشيرا إلى ان "هناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدول بحماية حقوق المرأة، مثل اتفاقية (سيداو) للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأمومة التي تلزم الدول بضمان هذه الحقوق."

وانتهى السلامي إلى ان "ضمان الدولة حقوق المرأة والأمومة يعكس التزامها بتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وهو أمر ضروري لبناء مجتمع متوازن ومستدام."
وأثارت الندوة نقاشا مستفيضا بين الحاضرين، الذين أكدوا رفضهم التعديل كونه لا ينسجم وفقرات القانون النافذ منذ أكثر من نصف قرن، ولأنه يبيح سطوة رجال الدين ويلغي مدنية الدولة في العراق المثقل بالأزمات. كما أشاد الحاضرون بجهود كل من عمل، لاعتبارات أخلاقية وإنسانية، على الوقوف بوجه من ينال من حقوق المرأة والطفل والأمومة.

***

الحركة الفنية العراقية ومجمل حركة التنوير في العراق تودع الفنان حمودي الحارثي

ألواح سومرية معاصرة

أودعك يا طيب القلب يا حمودي الحارثي لكنك ستبقى حيا في الضمير؛ حمودي كنت كتبت سجلا لوسائل محو الحزن والأسى يوم رسمت ضحكة مشرقة ستبقى العلامة الفارقة لمنجزك الباقي مع محبيك؛ نم قرير عين وأنت تلتحق برفيقة عمرك واطمئن أن مسيرة الأمل بعالم جديد للمحبة والتسامح والوداعة والابتسامة الصافية ستواصل حثيثة حتى تزول الغمة وتنطوي؛ لك خلود الذكر الطيب ورحمات تمطرك بأمواه فرات زلالا؛ لك العهد ونمضي بصنع المسرة فأنت معنا ..وداعا نحو أبدية تحفظك في الذاكرة الجمعية
رحل الفنان حمودي الحارثي في المهجر الأوروبي بهولندا اليوم 17 آب أغسطس 2024 لينضم إلى قافلة من رحل في غربة المنفى من كبار أنجم الوطن وشموسه وكواكبه ..

وداع الفنان حمودي الحارثي

نعت الحركة الفنية والثقافية العراقية اليوم 17 آب أغسطس، الفنان حمودي الحارثي وهو يرحل إلى الأبدية. يُعد الحارثي أحد أبرز علامات الدراما والكوميديا العراقية منذ ستينات القرن الماضي فلقد حمل خطابه الثقافي بتنوعه وغناه مطارق نقدية ثرَّة ومعاول حفرت في الذاكرة قيمة إنسانية سامية هي قيمة الابتسامة بمجابهة متاعب اليوم العادي وأوصابه..

إنَّ جمهور الفن التنويري يودعك اليوم وهو يتمسك بما رسمته من خطى رفض السوداوية والأحزان التي يراد للشعب أن يتسربل بجلابيبها أو أن يعتمر أعمة تخلفها وخرافاتها لكن فنك الخالد يبقى العلامة في تنوير القلوب والأفئدة وفي استراحات الأرواح تقارع الألم وكل ما و مَن تسبَّبَ أو يتسبب به..

نم قرير العين، يا طيب القلب يا حمودي الحارثي وثق أنك باقٍ تحيا بمنجزك القيمي السامي في الضمائر والأنفس. لقدٍ كنتَ سطَّرتَ سجلا لوسائل محو كل معالم الأسى يوم رسمت ضحكة مشرقة ستبقى العلامة الفارقة لمنجزك الباقي مع محبيك

استعجلت الرحيل قبل أن تُرسم كل وصاياك في تنوير دروب المحبة والتمسك بالفرح ورفض مدلهم الخطوب ودحر آلامها
ها أنت تودع بوداعة ومعك أشواق للوطن والناس؛ تودع الحياة وأنت في غربات المنافي والمهاجر لكنك وسط المحتفين بك رمزا من رموز العطاء بكرم النفس وسخاء الروح..

ترحل لكنّك تترك أحلاماً من آمال زرعتها شتلات وفسائل نخيل عراقية ستواصل النمو بهية فخورة بك..

ببالغ الحزن والأسى ننعى رحيلك أيها الفنان القدير أستاذ حمودي الحارثي ، ننعى برحيلك إنساناً تنويرياً بعطائه مذ كنتَ عضو اتحاد الشبيبة الديموقراطي العراقي مطلع شبابك، مرورا بمواقفك الوطنية والإنسانية المشهودة وبكل متميز المنجز الجمالي ومضامينه المهمة في تشكيل الوعي بالسهل الممتنع، عبر مساهماتك المباشرة والكبيرة في كثير من الأعمال التلفزيونية والمسرحية والإذاعية وبالميادين الفنية المختلفة فلقد حفلت تجربتك بجواهر إبداعية على الرغم من كل التحديات التي واجهتك ودفعتك للمنفى

لك يا إيقونة الكوميديا العراقية خلود الذكر الطيب ورحمات تمطرك بالأمواه الفرات الزلال
لك العهد ونمضي بصنع المسرة فأنت معنا
وداعا نحو أبدية تحفظك في الذاكرة الجمعية رمزا من رموز السمو القيمي جماليا مضمونيا

د. تيسير الآلوسي
عن البرلمان الثقافي العراقي في المهجر

في استذكار الراحل فقيد الحركتين الوطنية والحقوقية الأستاذ عبدالخالق زنكنة

السيدات الفاضلات والسادة الأفاضل عائلة الفقيد الراحل عبدالخالق زنكنة
إلى ناشطات ونشطاء الحركة الحقوقية العراقية

تحل اليوم الذكرى السنوية لرحيل فقيد الحركة الوطنية والحقوقية الأستاذ عبدالخالق زنكنة وهي ذكرى أليمة حزينة لفراق شخصية وطنية وحقوقية قدمت كثيرا من الأعمال ومنجزاتها لصالح الحركتين الوطنية والحقوقية بفضل الدعم والعطاء والدفاع عن أفضل أسس تلبية المطالب والحقوق للعراق وطنا وشعبا..

إن غياب الراحل أثقل على كواهل المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان في مساعيه الحثيثة لتحمل المسؤوليات الكبيرة الجمة التي تحملها الفقيد بحياته ولكن أعضاء الحركة الحقوقية يجددون العهد وهم يستذكرون ذاك الرحيل القاسي على متابعة الدرب تلبية لكل تلك القيم السامية النبيلة التي سعى إليها وعمل على تكريسها المبدئي في الحياة العامة

وإذ نؤكد مشاطرتنا لعائلة الفقيد الراحل وذويه ألم الفراق الأبدي فإننا نؤكد أن ما بذله وقدمه من رائع الأفعال القيمية السامية سيبقى محفورا مع اسمه في الضمائر الحية وفيمن تركهم ورثة لتلك القيم الخالدة

الذكر الطيب الخالد للفقيد الراحل الأستاذ عبدالخالق زنكنة والثبات على العهد والمسيرة البهية لمحبيه جميعا

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
5 أيلول 2024

جانب من صور تظاهرة جمعية المتقاعدين للمطالبة بحقوق مازالت تصحو وتنام على وعود وجعجعة ولا طحن.. هؤلاء الذين خدموا بناء الوطن ورعاية مصالح الناس لعقود طويلة يضطرون للوقوف تحت أقسى الظروف ليطالبوا بتأمينهم صحيا وبمعاشاتهم وافية كافية وبمساواتهم ومنع التمييز بينهم وبحظر إهدار الحقوق لأية ذرائع ومناورات تسويفية

يدين المنتدى العراقي لحقوق الإنسان ظاهرة الاعتداءات الممنهجة على التظاهرات والأنشطة الجماهيرية

نقلا عن ـــألواح سومرية معاصرة

أصدر مكتب إعلام المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان تصريحا يوضح الموقف الحقوقي من الاعتداءات على التظاهرات السلمية بدل حمايتها وبدل تعزيز فضاء السلم الأهلي وأمن وأمان المواطنين.. وفي أدناه نص التصريح:

الاعتداء مجددا على حرية التعبير

يدين المنتدى العراقي لحقوق الإنسان ظاهرة الاعتداءات الممنهجة على التظاهرات والأنشطة الجماهيرية

تكررت الاعتداءات على التظاهرات السلمية في مختلف المحافظات العراقية حتى باتت ظاهرة ولازمة مستمرة تجابه بها قوى الشرطة أيةَ تظاهرة أو نشاط تنهض به الحركة الجماهيرية الاحتجاجية..

ولقد طاولت تلك الاعتداءات المخالفة للدستور وللنصوص القانونية الحقوقية تظاهرات الخريجين المطالبة بالعمل وتلك التي تناولت مطالب أبناء الأحياء والمدن الشعبية وكان من بين آخر ما ورد الحركة الحقوقية ما رصدته من اعتداء على التظاهرات التي خرجت مطالبة بالكهرباء في الديوانية وتلك الأفعال التي مورســـت احتفالا بثورة ١٤ تموز في كربلاء فجوبهوا بالشتائم والإهانات والاعتقال؛ بخلفية ممارستهم حقا مشروعا وبأسلوب قانوني متحضر..

إن تلك الأفعال المتكررة من اعتداءات صـارخة وبعضـها مورس بصـورة وحشـية جد مسـيئة ومبالغ بها بالمخالفة مع كفالة الحقوق والحريات للأنشـطة السـلمية للمجتمع تدفعنا للتحذير من اسـتمرار ارتكابها وتحولها إلى نـهج للقوى التي يُفترض أن تحمي تلك الأنشـطة والفعاليات الشـعبية إذ أن القوى الأمنية ومجمل القوات المسـلحة الرسـمية يجب أولا أن تبقى بحدود بنيتها المعتمدة في القوانين الأممية وبنهج الاستقلال والحياد وحماية السلم الأهلي وأبناء الشعب أولا وبكل ما يخدم المسيرة الدستورية من حراك حقوقي موضوعي وليس التمترس خلف نزعات فوقية لطرف في الحكم والسلطة على حساب الشعب ومطالبه العادلة..

إننا نجد أن تلك الأفعال تأخذ السـلطة لاجترار مناهج يُفترض مغادرتها منذ 2003 حتى يومنا بينما هي تقع بالمخالفة مع خيارات الشعب وتطلعاته ومطالبه..

نجدد إدانتنا لتلك الأفعال ولا نراها ممارسـة أو فعلا فرديا شـخصـيا بل نـهجا وجب وقفه فورا وإعادة تأهيل تلك القوى بما يتف والخطاب الدستوري والحقوقي وبما يتفق والمواثيق الحقوقية العالمية

مكتب إعلام المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

19 تموز 2024

المرصد السومري لحقوق الإنسان يدين جرائم القمع الممنهجة بحق الحراك المطلبي والجماهيري في العراق

عن ألواح سومرية معاصرة —

دان المرصد السومري لحقوق الإنسان بإطار الحركة الحقوقية العراقية مجمل ما جرى ارتكابه مؤخرا بحق التظاهرات المطلبية التي طالبت بالكهرباء والماء وبالعمل بظروف قطعها عن المدن والأحياء بشكل مكرور ممنهج وبأفعال سافرة وحشية لم توفر امرأة أو رجلا، شيبا أم شبابا وتركزت في ممارستها المضللة على قمع كل حراك تنويري جماهيري تراه لا يتناسب ونهج نشر الخرافة وإفشاء قيم التخلف بوصفها الدين في انتهاك لكل ما يحميه القانون الوطني والدولي وهو أمر لم يعد ممكنا التعامل معه على أساس تبريره بالحدث الفردي بعد أن بات نهجا ثابتا مستمر الارتكاب بكل فجاجة وإجرام.. برجاء توكيد مواقفكن ومواقفكم الرافضة لتلك التداعيات الخطيرة التي باتت تكرس شروعا بفرض منظومة تجتر قيم الفاشية والعدوانية واستغلال الشعب بكل فئاته التي تمت مصادرتها بمختلف الذرائع

اعتداءات ممنهجة على الحقوق والحريات بمختلف محافظات العراق

يدين المرصد السومري تلك الاعتداءات ويشجب تكرارها ويرى فيه تحولا نوعيا نحو نهج معاد للحقوق والحريات وإلغاء للقيم والمبادئ الدستورية

تابع المرصد السومري لحقوق الإنسان وعموم الحركة الحقوقية العراقية ما يجري تكراره من ارتكاب اعتداءات أمنية (قمعية) التوجه والنهج على الحراك المطلبي الشعبي من جهة وعلى عموم الحراك الجماهيري السياسي المتمسك بحقوقه الدستورية في إطار خيار الشعب للديموقراطية وما جرى تضمينه بالخصوص في الدستور العراقي وبغالب القوانين ونصوصها المعمول بها.

إن استمرار الأعمال القمعية التي تجاوزت الحالات الفردية باتت تمثل نهجا ثابتا يجري ممارسته بحق أي تحرك مجتمعي حقوقي سواء كان مطلبيا أم سياسيا.. وبوقت تعترف الحكومات الاتحادية والمحلية بقصورها في تلبية حاجة المواطن من الكهرباء فإنها لا تسمح له بالتعبير عن موقفه ومطالبه بالخصوص وترى أن تمترسها خلف فرض حال القصور الشديد حدا أودى بحيوات مواطنات ومواطنين يمكن أن يمر عبر مزيد من قمع التظاهرات الشعبية المليونية الرافضة للعبة التزويد بمولدات لا تسد حاجة فضلا عن تلويثها البيئة وتسببها بعوامل القتل الجماعي مع استمرار ادعاءات مشكلة قصور عدم توافر الغاز الذي يتم دفع أثمانه لدولة إقليمية وإهمال إمكان استثمار الغاز الوطني وهي تطلب مزيدا من المهل لحلولها الوهمية التي كررت الوعد بها منذ أكثر من عقدين من الأعوام!!

ومن جهة ثانية فإن أي محاولة للاحتفال الشعبي خارج نطاق نهج الخرافة وقيم التخلف والسوداوية يجري مطاردته وحظره وتنفيذ أشد أفعال القمع بحق من يمارسه ولقد شهدنا مؤخرا نموذجا على ذلك بأعمال ازدراء وإهانة واعتداء على الكرامة وقمع الحق والحرية في ممارسة جد متواضعة لوضع شعارات تموز بمحافظة كربلاء مثلما شهدنا الاعتداءات الوحشية على متظاهرات ومتظاهرين بما لم يحترم كرامة سيدة أو حق مواطن والأنكى أنهم يستمرون في التضييق على المنتديات والاتحادات التنويرية التي تنهض بمهامها على وفق القانون بالإشارة إلى اعتداء صارخ باقتحام مقر اتحاد الأدباء والكتاب، اتحاد الجواهري الخالد..

إننا إذ نسوق بعض نماذج أُرتُكبت مؤخرا فإننا نؤكد أن النهج الثابت المتكرر هو في جرائم القمع حيث تسويق خطاب العنف سواء الميليشياوي لبلطجية ينشطون بموازاة ما تمارسه قوى نظامية للحكومة بما يؤكد طابع النهج المتعارض مع الدستور والمصادر لإرادة الدولة ومهامها في حماية الاستقرار والسلم الأهلي وكلها أفعال غير قانونية، نحمّل بشأنها السلطات الأمنية والسياسية مسؤولية هذا النهج والسلوك الذي يمارسه بل يرتكبه منتسبو الحكومتين الاتحادية والمحلية، والضرر الشامل الذي يتعرض له المجتمع العراقي على جميع الصُعُد النفسية والاجتماعية وكذلك السياسية التي يُفترض أن يتمتع بها المواطن في ظل خياره لنظام يحميه ويوفر بيئته وجوديا إنسانيا..

ونحن في المرصد ندعو لمؤتمر وطني يتضن دراسة الوضع القانوني والسياسي ومجمل ممارسات منظومة الحكم ونهجها بما يتخذ القرارات (الإجرائية) المناسبة؛ ليعيد الأمور إلى نصابها بالاستناد إلى دعم المجتمع الدولي والقانون الدولي لكل خطوة تُتخذ بطريق دمقرطة الحياة وإشاعة السلم الأهلي وقيم التنوير والتنمية والتقدم؛ مجددين هنا بالغ قلقنا على ما آلت إليه الأوضاع العامة

من جهة ما يفرض أشـــد إدانة واســـتنكار لحال تفشـــي الجريمة بأشكالها بحق الشعب العراقي بأطيافه ومكوناته وبفئاته وطبقاته وبمســتويات العزل الجندري ومصـــادرة وحشـــية شـــاملة للفئات المهمشـــة وعلى رأســـها نصـــف المجتمع من النساء

كفى انتهاكا للحقوق والحريات وكفى إجراما متسترا عليه بذرائع وأباطيل مضـــللة وليحيا العراق وأهله بكامل الحقوق والحريات وبنظام يســـتحقه يمكنه إعادة بناء الوطن والإنسان بسلامة وسلام

المرصد السومري لحقوق الإنسان

18 تموز يوليو 2024

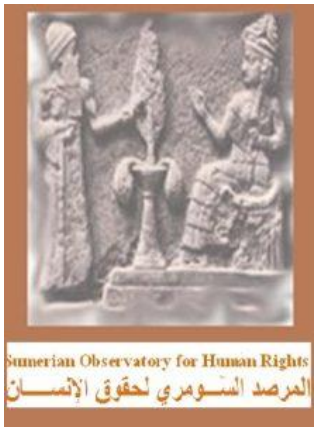

المرصد السومري لحقوق الإنسان
عضو المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

المرصد السومري لحقوق الإنسان يدين بشدة استمرار ارتكاب الجرائم بحق المجموعات الدينية والقومية الأصلية في العراق –

عن ألواح سومرية معاصرة

في متابعة للأوضاع العراقية وما تجابهه المجموعات الدينية والقومية في العراق وبرصد ما يقع ويُرتكب بحق أتباع الديانات تم رصد جريمة أخرى بحق أتباع الديانة المندائية من الصابئة المسالمين وذلك بالاعتداء على مندى بحي القادسية في بغداد العاصمة وتأتي تلك الجريمة في سلسلة مماثلة من الاعتداءات الأمر الذي يصمها بالنهج القائم على فكر سياسي يستغل العنف ومنطق البلطجة والترهيب أداة لفرض أحادية سطوة الإسلام السياسي وأحزابه وإفراغ العراق من أهله وسكانه الأصليين ومن هوية التنوع فيه كغاية استراتيجية لتلك القوى المعادية للشعب العراقي ولاستقراره وعيشه في دولة آمنة بخطاب السلم الأهلي ومن هنا فإننا لا نكتفي بإدانة الجريمة وإنما نطالب بإنفاذ أشد العقوبات بالخصوص **إننا ندعو للتثبت من الحقائق كما وقعت وحدثت وليس كما يجري أحيانا فضها بطريقة الابتزاز أو التعمية وتمرير واقعة أو أخرى وهنا نحن نتحدث عن مجمل ما حدث ويحدث للمكونات ومن ينتمي إليها وينحدر منها ما يتطلب ألا نحصر النبأ ومعطياته بحدود واقعة أو أخرى فليعلو نهج مكافحة العنف والترهيب والابتزاز**

المرصد السومري لحقوق الإنسان يدين بشدة استمرار ارتكاب الجرائم بحق المجموعات الدينية والقومية الأصلية في العراق

يعرب المرصد السومري لحقوق الإنسان عن أشد إدانة لاعتداء جديد آخر على مندى الصابئة المندائيين في حي القادسية ببغداد وما رافقه من توجيه إهانات وأشكال ازدراء لأتباع الديانة. والمرصد يعد ما وقع جريمة مكتملة الأركان، لطالما تكررت في تعبير عن تحوله لواقع ممنهج في التعامل مع السكان الأصليين في العراق سواء من أتباع الديانة المندائية وما تعرضوا له من جرائم ضد الإنسانية وبعضها يرقى لمستوى جرائم إبادة بصيغ ومسميات مختلفة أم ما طاول المجموعات القومية والدينية الأخرى بذات الدواعي والمبررات القائمة على خطاب الكراهية والتمييز العنصري الأمر الذي وفرت له الأوضاع السائدة ومنظومة الحكم الطائفية المستندة لفكر الإسلام السياسي ونهجه الطائفي..

لقد وجب في مقدمة مجابهة تلك الجرائم الإرهابية الموصوفة، تفعيل سلطة إنفاذ القانون بصورة سليمة ومنح القضاء سلطاته المستقلة الكاملة التامة كي يتم منع إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب؛ لأن التغاضي عنها والتساهل مع ظواهر تكرارها وتبرير وقوعها وارتكابها بات يختلق نهجاً خطيراً يستهدف الأمن والسلم الأهلي ووحدة نسيج المجتمع كما يستهدف طابع التعددية والتنوع الذي يتسم به المجتمع العراقي؛ الأمر الذي يطعن طابع الدولة وهوية الشعب بمقتل، وهو ما نشدد على إدانته كونه يضع مجمل الدولة العراقية بمهب ريح..

إن تلك الجريمة تمثل إرهابا بغطاء من ذاك الخطاب الذي ساد الحياة العامة عراقيا نذ 2003 وحتى يومنا، في ظل خلل بنيوي في استراتيجية الحماية وتأمين الاستقرار والعيش الحر الكريم.. ومن أجل ذلك نطالب هنا مجدداً بموقف استراتيجي يتوافق فيه المجتمع وقواه التنويرية على كل الخطى التي يلزم تطبيقها اليوم قبل الغد ويضع مطالب الشعب على طاولة الأطراف الحكومية المسؤولة للتنفيذ وليس لمساجلات بلا طائل.. وبخلافه، سيبقى نهج التعمية والتستر والتغاضي عن الجريمة غطاء خطيرا لتجدد ارتكابها حتى نصحو يوما لنجد العراق بلا أهله بلا شعوبه الأصلية بلا تنوعه الذي عاش آلاف السنوات والأعوام متحدا متعاضدا سلميا لكنه اليوم يخضع لمنطق العنف وظواهر الترهيب واهتزاز الاستقرار والسلم الأهلي!

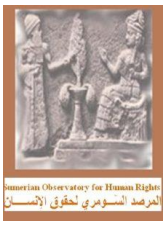

فلتحيا شعوب وادي الرافدين بكامل حقوقها وحرياتها متحدة في مسيرة عراق ديموقراطي فيدرالي يمارس العيش الحر الكريم بكل أطيافه ومكوناته..

لتعلو أصوات ثقافة التعايش والسلم الأهلي ولتسمو مبادئ حقوق الإنسان في خيار مستحق للشعب العراقي بدولة ديموقراطية فيديرالية تحتضن التنوع والتعددية بأعمق صور الاتحاد الإنساني

المرصد السومري لحقوق الإنسان
27تموز يوليو 2024

المرصد السومري لحقوق الإنسان: العراق وكارثة أخرى لتسلل مجموعات باكستانية هذه المرة

عن ألواح سومرية معاصرة

أوردت الأنباء نباً هو الآخر يعد بين الأخطر في اندراجه بين أدوات التهديد الوجودي للهوية الوطنية العراقية وإيقاع جريمة التغيير الديموغرافي ليس بحق أحد أطياف الوطن والشعب بل تجاه العراق والعراقيين جميعاً.. وبالأمس فقط افتضحت جريمة تسلل 50 ألف باكستاني واختفائهم ما يعني مخاطر توطينهم التي تشي بها حالات منح جنسية عراقية وإسكانهم ومن قبل كان تزويج عراقيات أرامل وحتى متزوجات منهم بالإكراه والإجبار والابتزاز.. ولابد هنا مع تأكيد التزام البلاد بالقوانين والعهود الدولية المعروفة أن يتم أيضا النهوض بحماية الهوية العراقية وسلطان الدولة الممثلة للشعب وإرادته في مجابهة أشكال جرائم تمرير لا عشرات آلاف الأجانب بل ملايين من العمالة الرثة ومن عناصر ستبدأ بتشويه القيم ولن تنتهي بتهديد الهوية بل والعراق وجوديا.. فهلا تنادينا لكشف الحقيقة؟؟؟

العراق وكارثة أخرى لتسلل مجموعات باكستانية هذه المرة

تتفاقم ظواهر الانفلات الأمني وعدم ضبط الحدود وفتح البوابات على الغارب بذرائع مختلفة تظهر بين موسم وآخر، وفي إطار سطوة قوى ميليشياوية نافذة ومسنودة شهد العراق بمحافظة النجف مثالا لإدخال باكستانيين وفرضهم على بيئة بعينها وتزويج نسوة متزوجات وأرامل منهم بالإكراه والابتزاز وغيرها وقائع كبيرة وخطيرة شهدها سوق العمالة الأجنبية ومعطيات استقدامها..

اليوم تتوالى أنباء عن تسلل حوالي الـ50ألف باكستاني يقول عنهم وزير الشؤون الدينية الباكستاني، أنهم لم يختفوا بل تخلفوا عن العودة بعد دخولهم الى العراق عبر جهات وشركات بغرض العمل خلال السنوات الماضية وهو ينفي أن يكونوا تابعين لأي جهة أو تنظيم.. فيما يذكر أن كلفة بسيطة الحساب لإعادتهم لن تكون أقل من 50 مليون دولار طبعا هذا إذ كان سيُلقى القبض عليهم وهم مختفون على وفق التقارير المتداولة..

لقد أعلنت السلطات الرسمية العراقية عن اعتقال عشرات معدودة منهم بلا إذن أو تأشيرة دخول فيما عشرات الآلاف تشير الدلائل إلى أن أطرافا محلية مافيوميليشياوية تواصل مهام توطينهم بخاصة مع وجود من تم منحه الجنسية العراقية بطرق مختلفة ما يهدد بتغيير النسيج المجتمعي وهويته الوطنية العراقية ليس بهؤلاء ممن كشفت بعض التقارير حقيقتهم ولكن بملايين من البنغلاديشيين وغيرهم من جنسيات دولة جارة لا يتم منحهم الجنسية حسب بل فرض سطوتهم وبلطجتهم ومن يقف وراءهم مثلما كشفت تقارير سابقة بشأن ما جرى في النجف بإشراف تلك القوى وادعاءاتها شرعنة ما ترتكب من جرائم..

إن قضية المتسلل الباكستاني بهذا الحجم وما يشي به من حقائق خطيرة بشأن منحهم الجنسية وأمور أخرى ستظل تتخفى ليجد العراقي نفسه بعد حين غريبا في وطنه وليجد العراق أوضاعه تفرض بدائل خطيرة تخل بالهوية الوطنية من جهة وتضعه بمهب ريح وجودية أما خلخلة بنيته وقيمه وقوانين العيش فيه.

إن هذا الفضح لا يقف عند البحث عما تم ارتكابه بوسائل التعمية والتضليل الديني المذهبي مرة والعمل بمرات أخرى واتفاقات الشركات وغيرها وبسلطة خارج معطيات القانون العراقي ومبادئ الهوية الوطنية وحق العراق في ممارسة سيادته وفرض سلطة القانون فيه..

من هنا نطالب هنا أولا بالكشف عن تفاصيل استقدام تلك الأعداد ومثيلاتها الأخرى وما تتضمنه كل العقود والاتفاقات مع الشركات وما تخفيه سلطات محلية ووباء سلطة المافيات وميليشياتها وما يتم التستر عليه خاف

أسوار لا المراقد الدينية حسب بل والمناطق الخاضعة لسلطتها فوق الدولة وقوانينها بقت يلزم أن يكون القانون هو ما يحدد كل المسارات بسلطة رسمية موحدة مقتدرة في حماية الشعب وهويته وجوديا..

إننا ندين وجود تلك الظواهر ومن سهَّل ويسهل تمريرها سواء من الميليشيات باختلافها أم من عناصر استغلت مناصبها وسلطاتها ونرى أن الأوضاع باتت تنحدر بخطورة نحو مستويات تهدد وجوديا العراق والعراقيين..

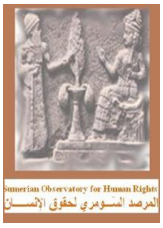

فإذا كان لابد من تطبيق القانونين الوطني والدولي الإنساني ومبادئ الحقوق المعروفة عالميا ونصوصها وعهودها فإنه من الأجدر أيضا التنبّه على ضرورة التساؤل: هل من وقفة رسمية بجانب الاحتجاج الشعبي وإشارات الإنذار التي تطلقها قوى التنوير قبل فوات أوان!؟

المرصد السومري لحقوق الإنسان

28تموز يوليو 2024

لتعلو أصوات الخطاب الوطني وهويته المستقلة والتزامها بالقوانين الدولية والحقوقية وعهودها واتفاقاتها المعمول بها دفاعا عن سلامة الهوية العراقية وحمايتها من أشكال الطعن والتمزيق والتهديد الذي تتعرض له في ضوء جرائم تغيير ديموغرافي تطال مجمل الشعب وأطيافه ونسيجه المجتمعي، وهو ما يُعدُّ الأخطر منذ عصور مظلمة ولَّت وانتهت وانقرضت..

في اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص ما استعداداتنا لمجابهة الجريمة واختراقها الفئات الهشة؟

— عن ألواح سومرية معاصرة

كُتبت باسم المرصد السومري لحقوق الإنسان

اختارت الأمم المتحدة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، يوم 30 تموز يوليو للتنبيه والتوعية والتحفيز لمجمل المهام والفعاليات باتجاه حماية الإنسانية من استهدافها من قلوب باردة بلا رحمة بل تحيا بوحشية وترتكب الفظاعات بلا أدنى روية.. وبهذه المناسبة وجب التذكير بالفئات الهشة بوصفها الأكثر تعرضا للجريمة بخاصة هنا فئة الأطفال.. فهلا تنبهنا وتفكرنا وتدبرنا!!؟ أم أننا سنتابع انشغالا مرة بلقمة العيش وأخرى بأباطيل الضلالة التي يزرقونها مخدرا فينا باسم الدين السياسي وعبث رجاله بعقول البسطاء وتلاعبهم بمجمل تفاصيل اليوم العادي للإنسان!؟؟؟؟ كفى قبل أن يكون الوقت قد أزف وولى وأن تكون المراكب قد غرقت واستقرت بأعمق البرك الآسنة لتجار البشر

***

إن أبرز توجهات الاستغلال لظاهرة الاتجار بالبشر تكمن في أن نسبة تقارب الـ40% منهم سيُجبرون على العمل بالسخرة، ومثل تلك النسبة سيخضعون للاستغلال الجنسي فيما نسبة 1% يُجبرون على الزواج المبكر بالإكراه وقريبا من هذه النسبة يُكرَهون على التسول لصالح جهات مافيوية أو إجرامية بعامة وما يوازي 0.5% يباعون ونصفهم يباعون بغرض بيع أعضائهم.. وكثير من حالات الاتجار هم من الأطفال إذ أن واحد من كل ثلاثة يقعون بفخ الاتجار بالبشر هم من الأطفال غالبيتهم من الفتيات الصغيرات..

وعليه فإن الأطفال يتعرضون لصيغ إجرامية مختلفة من الاتجار بالبشر سواء ما مر ذكره أو أمور أخرى يمكن إجمالها بأمثلة: العمل القسري، والانخراط بالجريمة، والتسول، وحالات التبني غير القانوني أو غير المشروع، إلى جانب جرائم الاعتداء الجنسي واستغلال الابتزاز بنشر الصور المسيئة عبر الإنترنت، ونذكّر هنا بمن يتم تجنيده في جماعات العنف والجريمة المسلحة.

ولابد من الإشارة إلى أنه غير الصدمة النفسية وما يعنيه فصل الأطفال عن ذويهم فإنهم يتعرضون لأشكال العنف الأخرى كالتي ذكرناها، بما يعادل نسبة الضعف مما يُحتمل أن يتعرض إليه البالغون..

وكما تورد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة فإن أسباب الاتجار بالأطفال تتفاقم يوما بعد آخر، ولعل من أبرزها: شيوع الفقر في أوساط مهمشة، وعدم توافر الدعم المناسب للقصّر وتحديدا منهم من وقع بفخاخ الهجرة واللجوء بصورة منفردة، وتشتت شمل العوائل

بخلفية انتشار ظواهر النزاعات المسلحة، وتفكك العوائل والأسر لأسباب مختلفة، دع عنكم اضطرار الأبوين للانشغال ومن ثم نقص الرعاية والإشراف المناسبين.

إن تفاقم ظاهرة الاتجار بالبشر وبخاصة هنا الطفولة وما يقع عليها تدعو للتنادي من أجل جملة من الإجراءات لمكافحة تلك الظاهرة الإجرامية؛ من قبيل اتخاذ تدابير فاعلة مؤثرة تتسم بالشمول والكفاية لحماية الفئات الهشة الضعيفة من التعرض لتهديدات الجريمة إلى جانب العمل الجدي المسؤول على مساعدة الأطفال الضحايا. ومثل هذا يتطلب تعاضد الهدين الوطني والدولي بهذا الميدان.

وينغي بهذا الاتجاه رصد الموازنات الوافية لمهمة مكافحة الاتجار بالأطفال وحمايتهم مع سن القوانين القادرة على توفير تلك الحماية وإنفاذ المتاح منها وفرض سلطة القانون منعا للانفلات الأمني وتدهور الأوضاع العامة و\أو سطوة قوى خارج الدولة بكل أشكالها..

على أن خلق بيئة العدالة الاجتماعية ومعالجة أشكال البطالة والفقر جوهريا كليا مثلما تلبية أفضل صيغ المساواة مجتمعيا وفي هذا العام مثلما سابقه تركز حملات مكافحة الاتجار بالبشر على الاهتمام المكثف بالطفل والطفولة نظرا لطبيعة الكارثة ومخاطرها وسط هذه الفئة..

إننا نحتاج للانتباه أكثر إلى منافذ الجريمة نحو هذه الفئة الهشة بخاصة منها منصات إلكترونية تمتلك كل وسائل الخداع والتضليل للوصول إليهم واستدراجهن واستدراجهم بما يوقع بهم في براثن الجريمة والمجرم..
وللتذكير أيضا فإن أوضاع بلدان التخلف التي تتفاقم اقتصاديا اجتماعيا تثير فضول المجرمين وتسيل لعابهم وتسهل لهم فرص الابتزاز والجريمة.. فمثلا اتساع نسب الفقر بما وصل أكثر من 50% عراقيا على سبيل المثال مع ارتفاع نسب البطالة وتفشي ظواهر الإدمان وانتشار المخدرات في مجتمع لم يكن حتى الأمس القريب يشهد أية نسبة مهما صغرت للمخدرات لكنه اليوم موطن استهلاك لها حتى تفشت بين النسوة مثلما الذكور..!
وفوق هذا فإن اهتزاز سلطة القانون والخلل الأمني هنا أو هناك مع سطوة القوى الميليشياوية على الشارع بدل القانون وسلطته أدى لفتح أوسع بوابات الاستغلال والاتجار بالبشر من جهة وتفاقم نسب ما يقع على الأطفال في عراق اليوم وإذا ما تذكرنا أيضا اهتزاز الاستقرار والسلم الأهلي بدول جوار كسوريا وغيرها

سندرك كيف تتمادى القوى الإجرامية بهذا الشأن مع تداعيات التنسيق الإقليمي الدولي للمافيات.

إن هذه القضية الإنسانية الخطيرة تتطلب صوتا أعلى وأقوى بمجابهة الجريمة والمجرم كيما نستطيع عمل جدار الصد ومن بعده خوض معركة تحرير تلك الرهائن التي لا تمتلك حولا ولا قوة لتحرير نفسها ومنع التشوهات بل التصفيات الدموية الأبشع من الوقوع..!

فماذا نحن فاعلون!!!؟

لنُعلي من مكان ومكانة **حملة القلب الأزرق** بمعانيها المستمدة من لون الأمم المتحدة ومن ثم دورها في معالجة جريمة الاتجار بالبشر وكبح ما نجم وينجم عن برودة قلوب المتاجرين بالبشر مع أنها الأكثر وحشية وبشاعة وفظاعة...

.

استعيدوا أدواركم في رعاية هذا الجيل وعدم تركه للتسكع حيث ميدان الجريمة لا تتركوا أطفالكم خلف ركب يمضي وسط عواصف هوجاء وتلكم مهمة عاجلة مباشرة وآنية فيما مهام الحكومات تكمن بمستويات عمل أوسع وأشمل وأعمق ليس أقلها رصد كفاية الموازنة من جهة ومباشرة مهام التوعية والتنوير من جهة رديفا لإنفاذ القوانين المتاحة واستحداث أخرى لازمة وواجبة فيما تطوير أداء تلك الحكومات ونهجها يتطلب تغييرا برامجيا نوعيا بمستوى ما انحدرت إليه الأوضاع

وإلا.. فلات ساعة مندم
انتبهوا أيها السادة
فإنَّ كل قشمريات التخلف والاهتمامات بمشاغلات أباطيل الضلال التي يسوّقونها لكم ليست سوى شباك صيد وفخاخ لكم ولأبنائكم..

فانتبهوا وتفكروا وتدبروا

الذكرى العاشرة لجرائم الإبادة الجماعية بحق الإيزيدية علامة أخرى ونداء من أجل حسم القضية ومعالجتها العاجلة

ـــألواح سومرية معاصرة

امتدت جريمة الإبادة الجماعية لعشر سنوات تالية وهي تواصل الجريمة الموصوفة بالإبادة الجماعية وبكل أنماط الجرائم الكبرى وأخطرها ما يتطلب موقفا حازما حاسما من جميع الأطراف الدولية والإقليمية التي تضامنت من أجل إنقاذ الضحايا ولكن تراجعات ميدانية بسبب التدخلات الخارجية والميليشياوية التابعة أدت لهذا التمدد والإهمال الذي يضاعف الآثار الكارثية ويفرغ البلاد من أهلها الأصليين ما يتطلب إعلانا حقوقيا موثقا من الأمم المتحدة ومنظماتها ويلجم بعض تجار القضية وإهمال الحكومة الاتحادية للمجريات على الأرض

الذكرى العاشرة لجرائم الإبادة الجماعية بحق الإيزيدية علامة أخرى ونداء من أجل حسم القضية ومعالجتها العاجلة

عشرة سنوات والإبادة مستمرة بسبب تدخلات ميليشياوية طائفية متأسلمة

تتجدد اليوم الذكرى السنوية العاشرة لجرائم الإرهاب الداعشي الإسلاموي وما وصل إليه من مستوى الإبادة الجماعية التي ارتكبها في شنكال بحق أهلنا أحبتنا من الإيزيديين وذلك ما حفر في الذاكرة وسيبقى جرحاً بليغا عميقا في جسد عموم شعب كوردستان والإنسانية جمعاء

إن هذه الجريمة النكراء هي حلقة من حلقات جرائم الإبادة الجماعية الجينوسايد ومجمل ما أُرتُكِب بحق شعب كوردستان عبر التاريخ. وفي الذكرى العاشرة لتلك المجازر الإرهابية بحق الإيزيدية نشدد على ما تعرض له أهلنا من خطاب الكراهية ووحشية جرائم الإسلام السياسي وتمظهراته بمسميات داعش ممن ارتكب جرائم عدوان وحرب وضد الإنسانية وما توجوه من جرائمهم من جرائم الإبادة الجماعية ليس لسبب سوى لأنهم كورد ولأنهم إيزيدية بمعتقدهم الديني..

إننا في الذكرى العاشرة لتلك الكارثة المأساوية، لننحي لذكرى الأبرياء من ضحايا الجريمة والمجرمين اللواتي والذين ارتقوا شهداء، مؤكدين تمسكنا بإيقاع أشد العقوبات بمن ارتكب الجريمة ومن وقف وراءه مثلما جرت محاكمات القوى النازية عقب الحرب الكونية الثانية..

وبهذه المناسبة الأليمة واستذكار الفاجعة، نحيي بطولات من قاتل من أجل تحرير شنكال وتضحياتهم الباهضة بالدماء والأرواح وهو ما قطع رؤوس أفاعي إرهاب الإسلام السياسي ليستعيد سلطة الأمن والأمان ويُنهي الظلم والظلام الذي جاء به الوحوش الدواعش.

كما نحيي الدول والمنظمات الأممية التي ساهمت سواء بشكل مباشر أم بشكل معنوي تضامني غير مباشر في الدفاع عن الضحايا الأبرياء.

إن هذي الذكرى الإليمة الحزينة، تدعونا لمزيد جهد وكفاح من أجل تلبية مطالب الإيزيديين وحقوقهم واستكمال حسم ملف أهلنا من سكان منطقة شنكال بكل ما أوتينا من وحدة و قوة. وبهذا الصدد نؤكد على أولوية عليا لمتابعة قرار عد الجريمة إبادة جماعية من جهة ومن جهة أخرى استكمال الخطى ومنها الاتفاقات الموقعة بين حكومتي أربيل وبغداد بشأن تطبيع الأوضاع في شنكال، وحسم معالجة الوضع غير القانوني والاستثنائي الذي فُرض ظلماً على شعب المنطقة منذ عشر سنوات.

ولابد هنا لجميع الأطراف من الوقف الفوري لكل أشكال استغلال معاناة شنكال وأهلها لأية أغراض سياسية أو حزبية و\أو فرض واقع بعينه على المنطقة وهو ما لن يؤدي إلا لمزيد تعقيد واختلال في شنكال ما سيؤذي أهلها ويسمح باختراقات غير محسوبة العواقب، وندعو هنا جموع الإيزيدية لوحدة الصف والابتعاد عن أي شكل للتمترسات والتخندقات الحزبية التي تُضعف المطالب العادلة وفي موضع آخر تخدم ظاهرة التعريب وإلغاء الهوية.

ولعل العمل الحثيث على وقف هجرة الإيزيدية وإعادة سكان شنكال إلى ديارهم وتأمين عيشهم بأمن وسلام والانشغال بمعالجة آثار الجرائم الكارثية واستمرار معالجة آثار الصدمة وبينها أبرز قضية في عودة

المختطفات جميعاً وتعويض المتضررين وإعادة الحياة للبنى التحتية هو مما يعد في رأس المطالب والأولويات..

المجد والخلود للشهداء .. النصر لقيم الأنسنة والتعايش السلمي بين المجموعات والمكونات القومية والدينية وكل الدعم والتضامن الشعبي الوطني والأممي لأهلنا في شنكال

التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية\هيأة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب \المرصد السومري لحقوق الإنسان \ المعهد الكوردي للدراسات والبحوث

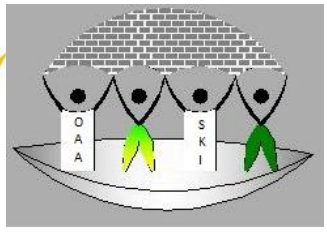

التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية
Arab assembly for supporting the Kurdish issue

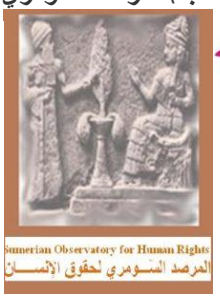

عشرة أعوام على الابادة الجماعية للايزيديين

نقلا عن ـــألواح سومرية معاصرة

لقد كان مفضوحا ما ارتكبته قوى الإرهاب الإسلاموية‌بجميع أجنحتها وفي الوقت الذي سمح العبث السياسي وتفشي العمل الميليشياوي المسلح لأوسع اجتياح وسطوة لقوى الإرهاب الداعشي فقد فتح ذلك الميدان واسعا لتلك القوى أن توغل باتجاه استهداف سكان العراق الأصليين من أتباع الديانة المندائية والمسيحية لتأتي جريمة إبادة جماعية استهدفت الإيزيدية لانتمائهم القومي الكوردي ولمعتقدهم الديني الإيزيدي تتويجا لحجم الجرائم الفادحة التي ارتكبتها تلك القوى .

لقد دان المجتمع الدولي والحركة الديموقراطية والحقيقة العراقية تلك الجرائم بكل ما تضمنته من جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والعدوان حتى وصلت حد جرائم الابادة الجماعية لكن الظن أن مرور الوقت وتقادمه سيسمح بالتعتيم على تلك الجرائم هو وهم لأن الضحايا يواصلون اليوم التمسك بموقف القانون الدولي والحقوقي الإنساني لمحاسبة الجناة ومنع إفلاتهم من العقاب بجانب تطبيع أوضاع شنكال وتلبية مطالب أهلها وإعادة المختطفات جميعا لحضن مدينتهم وأهاليهم وتعويض المتضررين بمعالجة آثار الصدمة والخروج من كل المساومات التي باتت تتاجر بمعاناة الناس ومأساتهم

نحيي تضحيات كل من قاتل دفاعا عن شنكال وأهلها وتحريرهم وننحني إجلالا للضحايا مطالبين أن يبدأ الحل فورا

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
3اب 2024

التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية يدين جريمة الاعتداء الإرهابية على مقر الحزب الديموقراطي الكوردستاني بكركوك

ألواح سومرية معاصرة

دان كل من التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية والمرصد السومري لحقوق الإنسان جريمة الاعتداء الإرهابي على مقر الفرع الثالث للحزب الديموقراطي الكوردستاني وقد أكد أنها حلقة أخرى من سلسلة جرائم إرهابية تحمل رسائل تحاول إرهاب شعب كوردستان وقيادته وعرقلة مسيرة البناء والتنمية مثلما تحاول منع محاولات التعايش السلمي وخيارات عراق جديد يكفل النهج الفيديرالي وأي فرصة لتلبية الأمن والسلم الأهلي..
وقد عد التجمع أن الجريمة إذ تستهدف الحزب الديموقراطي الكوردستاني فإنها ترى فيه رمز قيادة كوردستان نحو السلام والتقدم وأفضل شروط التنمية وهو هدفها الاستراتيجي الذي تسعى لفرض نهجه في التدمير والتخريب.. وإذ دان تلك الجريمة فإنه طالب بمواقف حاسمة وحازمة لردعه كليا ومنع استمراره أو تكرار ما يرتكب

التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية يدين جريمة الاعتداء الإرهابية على مقر الحزب الديموقراطي الكوردستاني بكركوك

مرة أخرى تتعرض مقرات الحزب الديمقراطي الكوردستاني ومختلف مراكز البيشمركة وأربيل وعموم كوردستان لهجمات إرهابية. واليوم السبت (27 تموز 2024)، تعرض الفرع الثالث للحزب الديموقراطي لاعتداء مسلح بإطلاق النار باتجاه حراساته.
وكانت وسائل إعلامية قد أفادت بأن هجوماً بإطلاق النار من أسلحة متنوعة منها أسلحة القنص حيث استهدف الهجوم الإرهابي، فجر أمس السبت، مقر الفرع الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني، فيما ردّ حراس الأمن في المقر على ذلك الاعتداء على الفور.
لقد استهدف الهجوم تحقيق الاستيلاء على ثكنة لحراس المقر تمهيداً للتسلل إلى داخل مبنى الفرع الثالث من أجل تنفيذ فعل إجرامي إرهابي.كبقية المحاولات التي حاولت ارتكاب جرائمها بمختلف أرجاء كوردستانوفشلت.
وإذا كان الهجوم الإرهابي لم يسفر عن خسائر بشرية أو إصابات، فإنه بات نهجاً بتسلسلة تلك الجرائم التي تعد خرقاً أمنياً خطيراً في ظرف تجري مساع سياسية لانتخاب محافظ ورئيس لمجلس المحافظة بمساهمة فاعلة من الحزب الديموقراطي

إن مجمل الجرائم التي استهدفت وتستهدف الحزب الديموقراطي الكوردستاني وجهوده بمختلف الميادين إنما تستهدفت النيل من اسلاتقرار والسلم الأهلي في كوردستان محاولةً عرقلة مسيرة البناء والتنمية فيها وصب الزيت بنيران أية أفعال يمكنها أن تمزق النسيج الكوردستاني الموحد تسهيلا لمخططات إجرامية بعيدة الغايات وهذا يفضح الاستراتيجية التي تتبناها القوى الميليشياوية التي ترتكب تلك الجرائم سواء بأفعال إجرامية نوعية أم باعتماد عناصر فردية وهجمات قد تبدو محدودة الأداء ولكنها جميعا تلتقي في سياق بات يفرض واجبا فوريا عاجلا لاتخاذ إجراء حاسم يمكنه أن يردع تلك الهجمات وينهيها قبل استفحالها وتفاقم فعالياتها ومخاطر ما تهخدد به.
إن الحكومة الاتحادية مطالبة بما هو أكثر من رصد و\أو إدانة الجريمة والفعالية الأنسب والأنجع ستكون بالبدء بإنهاء سلطة ميليشياوية باتت أعلى صوتا من سلطة القانون والدولة وهي تمرر جرائمها بأضاليل مفضوحة الخلفية والنتائج..
ومثل ذلك فإن الموقف الكوردستاني الموحد سيكون له دوره في استعادة قدرة المبادرة وإنهاء تمادي تلك القوى والعناصر وهجماتها التي لن تستطيع كسر إرادة شعب كوردستان شعب ثورات أيلول وكولان وغيرهما مما جسد إرادة الحياة والدفاع عنها وعن الحق والحرية والتضحية البطولية من أجل ذلك
إن كل رسائل التهديد والابتزاز واعتمادها على العنف وبلطجة أسلحة التخريب والتدمير لن تهز صمود شعب كوردستان وبطولات الديموقراطي الكوردستاني في دفاعه عن كوردستان وهويتها وحق تقرير المصير مثلما التمسك بعراق فيديرالي يحترم تلك الهوية ويوفر سبل التعايش السلمي ضامنا حق الاختيار وسلامة خطاه..
كل التضامن مع شعب كوردستان ومع قيادة حركة التحرر القومي الكوردية ومسيرتها في الدفاع عن الحرية وعن مسيرة التقدم والتنمية وتطمين الحقوق في العيش الحر الكريم بأمن وسلام

الأمانة العامة التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية والمرصد السومري لحقوق الإنسان

مرة أخرى مع كرنفال النخلة العراقية يوم 14 آب أغسطس يوم النخلة العراقية

احتفل عراقيون وهم يواصلون الاحتفال السنوي بـ(((يوم النخلة العراقية))) بقصد التنبيه على أبرز إشكالية تنموية مؤثرة بميادين عديدة تبدأ بالزراعة وثمارها وتمر بالبيئة ومفرداتها ولا تنتهي بقيمتها المعنوية الروحية الثقافية في تشكيل الوعي بمركزية رمز النخلة بين رموز الهوية الوطنية العراقية..

على أن الاحتفال بهذا اليوم مر عابرا محليا في بعض المحافظات بسنوات عديدة سابقة، وربما سيحدث ذات الأمر هذا العام!!!

لكن التساؤل المنصف: أين وزارة الزراعة؟ وأين المعنيين بالبيئة بل بالنخلة مباشرة سواء من مراكز بحثية أم أطراف مؤسسية أخرى؟؟؟ وأين وزارة الثقافة ؟

لقد كانت جهات وأطراف إعلامية وصحفية غطت المبادرة في سنوات انطلاقها إلا أن بعض [[أطراف]] يبدو أنها لا تريد للمبادرة أن تحيا وأن تتحول إلى كرنفال يمنح الوعي بأهمية النخلة ومسارات مساهمتها بالتنمية وبأوضاعنا وجوديا فتواصل الصمت إن لم نتحدث عن أمور أخرى!!!

سنقول مرة أخرى من باب فتح الفرص ومنحها لمن نشير إليهم: إن القضية لم تصل مسامعهم بعد! لكن، عسى ولعل بمواصلة التمسك بالمبادرة حدوث ما يمنح فرصة للنجاح وتأخذ (النخلة العراقية) مكانها ومكانتها فإلى ذلك

فهل سنفتح أبصارنا يوما قريبا، لنجد احتفالية تليق بلفت النظر إلى خطط استراتيجية، ترتقي بالنخلة وتعيدها لدائرة اهتمام يستحقها العراق؛ بوصفه البلد الأول بنخلته التي تراجعت إحصاءاتها لأسباب معروفة!!؟

بلى ونلتقي معا

ونحن نسترعي اهتمام من له علاقة، ونحيطه علماً، أننا جميعا معنيون وأننا نتكل القدرة على إطلاق حرية كرنفالات الفرح والحياة ومنطق البناء والتنمية والتقدم وأن نؤسس بها منطق الأنسنة وقيمها ورموزها ولا نركن إلى كل ما سوى ذلك مما يريد لأهلنا الاستعباد بالخرافة ومنطق الموت وليس لإبادة النخلة ورمزيتها فقط!! تيسير عبدالجبار الآلوسي

نـادي الأسير الفلسطيني ، ومركز "شمس" يصدران ورقة حقائق في يوم الأسير الفلسطيني

نادي الأسير الفلسطيني ومركز شمس يصدران ورقة حقائق في يوم الأسير الفلسطيني: الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي الواقع المر

المقدمة

أصدر نادي الأسير الفلسطيني، ومركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ورقة حقائق حول واقع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي يصادف في 17 نيسان من كل عام. جدير بالذكر أن المجلس الوطني الفلسطيني أقر في عام1974، خلال دورته العادية يوم السابع عشر من نيسان، يوماً لنصرة الأسرى والمعتقلين ووفاءً لتضحياتهم وتكريماً لدماء من سقطوا شهداء خلف القضبان. وفي 29 آذار من العام 2008، أقرت القمة العربية التي عُقدت في دمشق اعتماد السابع عشر من نيسان من كل عام يوماً عربياً يتم إحيائه في كافة الدول العربية تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

تحل ذكرى "يوم الأسير" هذا العام، والحركة الأسيرة الفلسطينية تمر في أسوأ أوضاعها وظروفها، وذلك منذ العام 1967، وذلك بسبب التجاهل الكامل لكل هذه المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق، عبر مواصلة "إسرائيل" القوة القائمة بالاحتلال إتباع إجراءات ممنهجة وسياسيات طويلة الأمد على المستويات التنفيذية والتشريعية والقضائية تُفضي لانتهاك ممنهج لحقوق المعتقلين والأسرى في السجون الإسرائيلية ضمن رؤية استعمارية، والتي طالت في جانب منها حقهم في السلامة الجسدية وعدم التعرض للتعذيب، وحقهم في ضمانات العدالة وفي الرعاية الصحية.

اعتمدت حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة على سياسة الاعتقالات كأداة لكسر إرادة الشعب الفلسطيني والقضاء على أي رؤية أو فكر أو عمل مقاوم ضد الاحتلال سواء كان بشكل فردي أو بشكل منظم من خلال أحزاب ومجموعات ومنظمات فلسطينية، ومارست بحقهم كافة أشكال التنكيل والتعذيب على مدار سنوات الاحتلال دون التقيد بأي قواعد إنسانية أو دولية في التعامل معهم، وتجنبت استخدام مصطلح (أسير) عن أي مواطن فلسطيني يتم اعتقاله، واستخدمت مصطلح (سجين أمني) بدلاً منه، في محاولة يائسة منها لكي تتجنب وتتحلل من أي مسؤولية أمام المجتمع الدولي في تعاملها مع الأسرى الفلسطينيين، وتتصرف معهم كأشخاص مجرمين ارتكبوا جرائم جنائية وليسوا أسرى حرب، وفي محاولة أخرى للتنصل من التزاماتها القانونية الدولية وخاصة استحقاقات اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة.

ودأبت حكومة الاحتلال على استخدام أساليب وممارسات عدوانية بحق الأسرى بشكل منظم وممنهج من خلال اعتقالهم لفترات طويلة وزجهم في معتقلات تفتقر لأدنى درجة من ظروف الحياة الإنسانية، وارتكبت بحقهم كافة ممارسات القمع والتعذيب والإذلال بطريقة ممنهجة لتحويل الأسرى من طاقات فاعلة ومنتجة إلى أشخاص مرضى يعانون من مشاكل صحية ونفسية يحتاجون من يساعدهم على تحمل ظروف الحياة. وهي الدولة الوحيدة في العالم التي شرعت التعذيب وعملت على إصدار تشريع في الكنيست الإسرائيلي في العام 1987م حيث سمحت لجهاز الشاباك الإسرائيلي آنذاك بممارسة الضغط النفسي على المعتقلين الفلسطينيين الذين تتهمهم سلطات الاحتلال بارتكاب أعمال تسمى "إرهابية" وأجازت للضباط والمحققين استعمال التعذيب وشرعنته، في تأكيد واضح وصريح عن منظومة استعمارية كولنيالية متكاملة، وعملت على ضمان إفلات قادتها من العقاب من خلال منع لجان التحقيق الدولية من الوصول إلى الأسرى وإعاقة

عملهم وممارسة ضغوط على قضاة المحاكم الدولية لمنع ملاحقة مرتكبي الجرائم الإسرائيلية في المحاكم الدولية.

الأسرى في سجون الاحتلال الواقع والمعاناة

تشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن نادي الأسير الفلسطيني إلى أنه ما زال يقبع في سجون الاحتلال الإسرائيلي حوالي (9400) أسير من بينهم أكثر (200) طفل، ونحو (80) أسيرة، و أكثر من (3660) معتقلا إدارياً من بينهم (41) طفلًا، (21) أسيرات، و(24) صحفياً.

وقد استخدمت حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة الأسرى كورقة للمساومة في المفاوضات السياسية أو في صفقات تبادل الأسرى وعملت على تقسيمهم بناء على تسميات غير قانونية أو حقوقية مثل تسمية بعض الأسرى باسم أسرى ملطخة أيديهم بالدماء إلى أسرى بناء على الحكم أسرى المؤبدات، واستخدمتهم أيضاً كورقة لابتزاز السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال الضغط عليها من أجل وقف دفع رواتب الأسرى والمحررين الفلسطينيين، وساندتها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط عدة مرات على السلطة الوطنية الفلسطينية لوقف رواتب الأسرى في تماهي واضح مع الموقف الإسرائيلي.

ومع بداية عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في 2023/10/7م، عمل الاحتلال على القيام بحملة اعتقالات منظمة شملت كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة والضفة الغربية، وعلى تشديد الإجراءات على الأسرى والتضييق عليهم، وأصبح الجيش الإسرائيلي هو المسؤول الأول عن إدارة السجون وفقاً لحالة الطوارئ المعلنة، وعمل ما يعرف بوزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال بإقرار المزيد من إجراءات التضييق على الأسرى وأعلن الحرب عليهم بكل ما تعنيه من معاني وإجراءات عقابية وتعسفية، فأصدر تعليمات لمصادرة أجهزة الهواتف والراديو والأباريق الكهربائية والكانتين وتقليص وجبات الطعام بشكل كبير مما أدى إلى حالة من الجوع الشديد في صفوف الأسرى وسحب الأغطية والملابس والإبقاء على غيار واحد فقط لكل أسير، ومنع الخروج إلى الساحات والتنقل بين الغرف والأقسام ومنع زيارة الأهل والمحامين والصليب الأحمر الدولي للأسرى، أي العمل على قطع أي اتصال بين الأسرى والعالم الخارجي بشكل كامل، وبعد أيام قليلة من تلمك الإجراءات العقابية تم استهداف الأسرى بأنواع مختلفة من التعذيب المنظم والضرب المبرح في كافة السجون من قبل ما تعرف بالوحدات الخاصة في الجيش الإسرائيلي مثل وحدات (المتسادا، الكتير، اليماز، الدرور)، وظهور الجيش بالأسلحة الرشاشة داخل أقسام السجون مما يعطي مؤشر على نية استفزازية للأسرى من أجل تصفيتهم بشكل مباشر من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي.

حملات الاعتقالات بحق الأطفال والنساء

ومازالت حكومة الاحتلال تقوم بحملات اعتقالات مسعورة شملت عدداً كبيراً من الأطفال والنساء، وفق خطط وسياسات منظمة، إذ تشكل حملات الاعتقالات تلك انتهاكاً لخصوصية الأطفال والنساء، وتستند تلك الاعتقالات إلى الأوامر العسكرية الإسرائيلية وأهمها الأمر العسكري رقم (132) في اعتقال الأطفال، وتصادر حقهم في الحرية وتزجهم في مراكز الاعتقال والتوقيف، ويتم محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية وليس أمام المحاكم المدنية، ففي الوقت الذي يتمتع أقرانهم من أطفال العالم بطفولتهم في الحدائق والملاعب والملاهي فإن أطفال فلسطين يعانون أشد المعاناة من سياسات الاحتلال والتي تصادر حقهم في التعليم والترفيه والحياة الكريمة، في انتهاك واضح وصريح لكل ما عُمّد ووثق في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام 1989م وخاصة المادة رقم (31) من الاتفاقية والتي نصت على (حق الطفل في الراحة ووقت الفراغ ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية). فقد بلغ عدد الأطفال الذين تم اعتقالهم منذ العام 1967م أكثر من (50) ألف طفل فلسطيني ذكوراً وإناثاً، وما زال حتى يومنا هذا يقبع داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي أكثر من (200) طفل، ويتعرض الأطفال الأسرى لشتى أنواع العذاب في مراكز الاعتقال وأقبية التحقيق، إذ تحولت تلك المراكز إلى أماكن لانتزاع الطفولة والبراءة وتشويه واقع الطفولة الفلسطينية وتدمير مستقبلها وإبادتها، مما يكشف عن الخطر الحقيقي لتلك الجرائم التي يجب مواجهتها بكل الوسائل والأساليب المتاحة محلياً ودولياً.

ويستخدم الاحتلال الإسرائيلي سياسة الحبس المنزلي للالتفاف على القوانين وتنفيذ الاعتقالات بحق الأطفال الفلسطينيين وخاصة أطفال القدس، والتي تعتبر إجراءً تعسفياً غير أخلاقي وغير إنساني ومخالف للمثل والمبادئ والقيم الإنسانية، إذ تطبق سلطات الاحتلال هذه الاعتقالات على الأطفال دون سن (14) سنة، لأن القانون الإسرائيلي لا يجيز حبسهم، وتجنباً لبعض الانتقادات من المؤسسات الحقوقية الدولية، علماً بأن محاكم الاحتلال قد أصدرت الآلاف من قرارات الحبس المنزلي خلال السنوات الماضية، ويوجد نوعان من الحبس المنزلي، الحبس المنزلي الدائم أي التزام الطفل بالبقاء في منزل عائلته وعدم مغادرته نهائياً طيلة فترة الحكم، والثاني الحبس المنزلي في بيت أحد الأقارب أو الأصدقاء بعيداً عن عائلته ومنطقة سكنه وإقامته الأصلية، مما يزيد من حالة القلق والتوتر لدى العائلة والطفل.

واستخدمت حكومة الاحتلال العنف الجنسي بحق الأسيرات الفلسطينيات بكافة أشكاله وفق سياسة سلوك منظم وممنهج ومتأصل لدى جيش الاحتلال وخاصة

النساء اللواتي تم اعتقالهن في قطاع غزة بعد 2023/10/7م وتعريضهن إلى معاملة غير إنسانية والحرمان من الغذاء والدواء واستخدم الضرب المبرح بحقهن وتم احتجازهن داخل أقفاص في البرد الشديد وتحت المطر وهذا ما أكده بيان الخبراء في الأمم المتحدة إذ جاء في البيان (إننا نشعر بالأسى بشكل خاص إزاء التقارير التي تفيد بأن النساء والفتيات الفلسطينيات المحتجزات تعرضن أيضًا لأشكال متعددة من الاعتداء الجنسي، مثل تجريدهن من ملابسهن وتفتيشهن من قبل ضباط الجيش الإسرائيلي الذكور، وإن ما لا يقل عن معتقلتين فلسطينيتين تعرضتا للاغتصاب بينما ورد أن أخريات تعرضن للتهديد بالاغتصاب والعنف الجنسي، وأن الجيش الإسرائيلي ليلتقط صوراً للمعتقلات في ظروف مهينة ونشرها على الإنترنت، وأعرب الخبراء عن قلقهم إزاء التقارير التي تفيد بأن عددًا غير معروف من النساء والأطفال الفلسطينيين، بمن في ذلك فتيات قد اختفوا بعد وصول الجيش الإسرائيلي في غزة إليهم، وقالوا إن "هناك تقارير مثيرة للقلق عن رضيعة واحدة على الأقل نقلها الجيش الإسرائيلي قسرًا إلى إسرائيل، وعن فصل أطفال عن والديهم، وما يزال مكان وجودهم مجهولاً"، وعن جرائم خطيرة وأعاد الخبراء تذكير حكومة "إسرائيل" بالتزامها بدعم الحق في الحياة والسلامة والصحة والكرامة للنساء والفتيات الفلسطينيات، وضمان عدم تعرض أي شخص للعنف أو التعذيب أو سوء المعاملة أو المعاملة المهينة، بما في ذلك المعاملة الجنسية).وتجلت سياسات الاحتلال القمعية التعامل مع الأسرى في مراكز التوقيف والمعتقلات وتمثلت تلك السياسات والأساليب في عدد من الإجراءات العقابية وأهمها:

1- سياسة (الإهمال الطبي) القتل البطيء

تعمدت الحكومة الإسرائيلية باستخدام سياسة الإهمال الطبي كسياسة عقابية بحق الأسرى من أجل النيل منهم وقتلهم من خلال الموت البطيء، وتخلت عن مسؤولياتها في توفير الرعاية الصحية والخدمات الطبية للأسرى من توفير عيادة مناسبة يحصل فيها أسرى الحرب على ما يحتاجونه من رعاية صحية، ولم تقدم أية خدمات للأسرى الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة أو عمليات جراحية أو رعاية في المستشفيات، ولم تلتزم بإجراء الفحص الطبي لكل أسير وفي مراقبة الحالة العامة لصحية لهم، ولم تلتزم بقواعد مانديلا الخاصة بمراكز الاعتقال والتوقيف في توفير الظروف المناسبة والملائمة للأسرى من الطعام والشراب والاحتياجات الأساسية لهم وظروف السكن المناسبة، مما أدى إلى استشهاد عدد من الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي بسبب سياسة الإهمال الطبي المتعمدة.

2- سياسة التعذيب

وما زالت حكومة الاحتلال تمعن بانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الأسرى الفلسطينيين والمتمثلة بالتعذيب الجسدي وسوء المعاملة وسياسة العقاب الجماعي والعزل الانفرادي، والتعذيب النفسي، والاعتقال الإداري، والتفتيش والإذلال، والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية، والإهمال الطبي، وتقليل وجبات الطعام، ومنع الزيارة ، والضرب المبرح وتعريض الأسرى إلى درجة حرارة مرتفعة أو رطوبة عالية، واستخدام أساليب لا إنسانية في التعذيب مثل أسلوب الضرب على الوجه، و تكسير الأصابع والأسنان، و(الفلكة) على أسفل الأرجل بالعصي، واستعمال التفتيش العاري للأسرى، وإلقاء المياه الباردة على الأسرى، وتعريض الأسرى للموسيقى الصاخبة، والشبح لساعات طويلة دون النظر إلى أدنى درجة من احترام شخصهم أو خصوصيتهم أو حقوقهم الأساسية كأسرى حرب أو كبشر عاديين، إذ أن تلك الممارسات الإجرامية بحق الأسرى ترتقي إلى ما مارسته الأنظمة الشمولية والفاشية في الحرب العالمية الثانية في التعامل مع أسرى الحرب في معسكرات الاعتقال في أوروبا أبان الحرب العالمية الثانية بجعل الأسرى يموتون في مراكز اعتقالهم بسبب التعذيب وعدم توفر الرعاية الصحية والظروف المناسبة لهم.

3 -الاختفاء القسري

تمارس قوات الاحتلال سياسة الإخفاء القسري بحق الأسرى وخاصة أسرى قطاع غزة باعتبارهم مقاتلين غير شرعيين وتحرمهم من لقاء محاميهم، وتم إقامة مراكز اعتقال جديدة لهم في مناطق مختلفة في النقب والقدس، إذ يتعرض الأسرى في مراكز الاعتقال هذه لكافة أشكال التعذيب والحرمان من الغذاء والماء، علماً بأن المعتقلين من قطاع غزة هم من عدة فئات من المقاومين والعمال والنساء والأطفال، فكيف يصنفون بالمقاتلين غير الشرعيين وغالبيتهم من فئة المدنيين والذين يجب أن تتوفر ظروف خاصة لحمايتهم. ولم تفصح حكومة الاحتلال عن أعدادهم أو أسمائهم أو أماكن احتجازهم لأي جهة كانت سواء دولية أو محلية، ولم تتوفر أية بيانات أو معلومات عنهم، سوى بعض الشهادات لأسرى تم إطلاق سراحهم كانوا

في أقسام قريبة من أقسامهم، إذ رويت بعض الشهادات أن الاحتلال أجبرهم على النباح وترديد أناشيد إسرائيلية وشتم رموز المقاومة في بعض الأحيان مقابل تزويدهم بوجبات الطعام، وقد أعلن وزير الحرب الإسرائيلي عن افتتاح سجن (سدية تيمان) في منطقة النقب كمكان لاحتجاز المقاتلين غير الشرعيين كما وصفهم.

ووفقا لسياسة التنكيل والتعذيب والإهمال الطبي الممنهجة التي مارستها حكومات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين في سجونها فقد بلغ عدد الأسرى الذين استشهدوا دخل سجون الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967 إلى (251) شهيداً، وقد ارتفعت حالات الاستشهاد داخل صفوف الأسرى منذ 2023/10/7م ، إذ بلغ عدد الشهداء من الأسرى منذ ذلك التاريخ حتى اليوم (16) شهيداً غالبيتهم استشهدوا بسبب التعذيب وسياسة الإهمال الطبي المتعمدة، وهم الشهيد الأسير المريض بالسرطان عاصف الرفاعي البالغ من العمر(22)عاماً، استشهد صباح يوم الخميس الموافق 2024/2/29م في مستشفى(أساف هروفيه) الإسرائيلي، من بلدة كفر عين في محافظة رام الله، والمعتقل من قبل الاحتلال منذ 2022/9/24م ، والشهيد الأسير الطفل الجريح محمد طارق أبو اسنينة البالغ (15) عاماً من القدس، الذي استشهد يوم الاثنين الموافق 2024/2/12م بعد أن تم إطلاق النار عليه من قبل الاحتلال واعتقاله مباشرة، والشهيد الأسير المريض (المقعد) خالد جمال موسى الشاويش البالغ من العمر(53)عاماً استشهد صباح يوم الأربعاء الموافق 2024/2/21م في مستشفى (أساف هروفيه) الإسرائيلي، والشهيد الأسير عبد الرحمن باسم البحش (23) عام، من مدينة نابلس استشهد في سجن مجدو بتاريخ 2024/1/1 علماً بأنه معتقل منذ 2022/5/31 وحكم لمدة (35) شهر، والشهيد الأسير عمر دراغمة (58 عامًا) من طوباس، أُستشهد في تاريخ 2023/10/23 بعد ساعات على عقد جلسة محكمة له في سجن (مجدو)، علمًا أنه اعتقل في التاسع من أكتوبر 2023، وقد جرى تحويله للاعتقال الإداريّ، والشهيد الأسير عرفات حمدان (25) عاماً من رام الله، أُستشهد في تاريخ 2023/10/24، في سجن (عوفر)، وهو معتقل في تاريخ 22 أكتوبر 2023، أي استشهد بعد يومين على اعتقاله، والشهيد الأسير ماجد زقول (32) عاماً من غزة أُعلن عن استشهاده في تاريخ 2023/11/6، علمًا أن هذا الإعلان جاء بعد مرور مدة على استشهاده في سجن (عوفر)، وهو أحد العمال الذين جرى اعتقالهم بعد السابع من أكتوبر، والشهيد الأسير عبد الرحمن مرعي (33) عاماً من سلفيت، استشهد في تاريخ 2023/11/13 في سجن (مجدو)، وأعلن عن استشهاده في اليوم التالي، علمًا أنه أُعتقل في 25 فبراير 2023، والشهيد الأسير ثائر أبو عصب (38) عاماً من قلقيلية، أُستشهد في 2023/11/18، وأعلن عن استشهاده بعد نقله من سجن (النقب) إلى مستشفى (سوروكا)، وهو معتقل منذ عام 2005، ويقضي حكماً بالسّجن لمدة 25 عاماً، والشهيد الأسير عمر دراغمة من طوباس اعتقل بتاريخ 2023/10/9م وأعلن عن استشهاده بتاريخ 2023/10/23 في سجن مجدو، والشهيد الأسير محمد أحمد الصبار البالغ من العمر (21) عاماً بتاريخ 2024/2/8 م من بلدة الظاهرية جنوب الخليل، والمعتقل إدارياً منذ شهر 2022/5م في سجن عوفر، والشهيد الأسير عز الدين زياد البنا (39)عاماً من مدينة غزة بتاريخ 2024/2/20 استشهد في سجن الرملة حيث اعتقل بعد 2023/10/7، إضافة إلى الشهيد المعتقل المسن أحمد قديح من غزة، والشهيد جمعة أبو غنيمة من الأراضي المحتلة عام 1948، والأسير وليد دقة من باقة الغربية في الأراضي المحتلة عام 1948، المصاب بالسرطان، والذي ارتقى في تاريخ السابع من نيسان/ أبريل 2024، جرّاء الجرائم الطبيّة التي تعرض لها على مدار سنوات طويلة، كما استشهد الأسير عبد الرحيم عامر من قلقيلية بعد أن اعتقل في الأراضي المحتلة عام 1948، بذريعة الدخول بدون تصريح، حيث ارتقى في تاريخ 2024/4/13.هذا ويشار إلى أنّ الاحتلال كان قد أعلن عبر وسائل إعلامه، أن (27) من معتقلي غزة استشهدوا في المعسكرات دون الكشف عن هوياتهم وظروف استشهادهم، في ضوء استمرار جريمة الإخفاء القسري بحقّهم.

انتهاك الاحتلال للقانون الدولي في تعامله مع الأسرى الفلسطينيين

إن ما يتعرض له الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان سواء كانوا مدنيين تنطبق عليهم اتفاقية جنيف الرابعة أو مقاومين عسكريين تنطبق عليهم اتفاقية جنيف الثالثة، فقد نصت المادة رقم (13) من اتفاقية جنيف الثالثة على (وجوب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات ويحظر أن تقترف الدولة الحاجزة أي فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدتها، ولا يجوز تعريض أي أسير حرب للتشويه البدني، ويجب حماية أسرى الحرب في جميع الأوقات وعلى الأخص ضد أعمال العنف والتهديد وتحظر تدابير الاقتصاص من أسرى الحرب)، وانتهاك للمادة رقم (15) من نفس الاتفاقية والتي أكدت على أن (تتكفل الدولة التي تحتجز أسرى الحرب بإعاشتهم دون مقابل وبتقديم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية مجاناً)، وانتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان وخاصة اتفاقية روما لسنة 1998م الخاصة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية إذ اعتبرت المادة رقم (7) من الاتفاقية أن الاختفاء القسري يشكل جريمة ضد الإنسانية، وانتهاك لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها المؤرخة في 1948/12/9م إذ نصت المادة رقم (2) من الاتفاقية على أن جريمة الإبادة الجماعية (أياً من الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو دينية وإخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يراد تدميرها المادي كلياً أو جزئياً)، وانتهاك للاتفاقية الدولية لحماية

جميع الأشـخاص من الاختفاء القسـري المؤرخة في 2010/12/23م، إذ نصـت لمادة رقم (1) من الاتفاقية على (لا يجوز تعريض أي شـخص للاختفاء القسـري، ولا يجوز التذرع بأي ظرف اسـتثنائي كان سـواء تعلق بحالة حرب أو التهديد باندلاع حرب، أو بانعدام الاستقرار السياسي،

أو بأية حالة استثنائية أخرى، لتبرير الاختفاء القسري)، ونصت المادة رقم (5) من نفس الاتفاقية على (تشكل ممارسة الاختفاء القسري العامة أو الممنهجة جريمة ضد الإنسانية). وانتهاك لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 كانون أول ديسمبر 1992م، وانتهاك للقاعدة رقم (117) من قواعد الصليب الأحمر الدولي التي أكدت على ضرورة أن تتخذ كافة أطراف النزاع الإجراءات المستطاعة للإبلاغ والإفادة عن الأشخاص المفقودين في النزاع المسلح، وضرورة تزويد أفراد عائلاتهم بأية معلومات عن مصيرهم وتنطبق هذه القاعدة على النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي وذات الطابع الغير دولي.

الخطوات الواجب اتخاذها على الصعيد المحلي والدولي

على الصعيد الدولي

على الجهات الدولية ذات الاختصاص وخاصة هيئة الأمم المتحدة، والأطراف السامية المتعاقدة والموقعة على اتفاقيات جنيف، ومجلس حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحالات الاختفاء القسري، واللجنة الدولية المعنية بحالات الاختفاء القسري والمنبثقة عن الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، ومنظمة الصليب الأحمر الدولي، ومنظمة العفو الدولية، والمنظمات الحقوقية الدولية والمنظمات الحكومية والغير حكومية ضرورة التدخل العاجل والقيام بالمسؤوليات الحقوقية والإنسانية والأخلاقية الموكلة لها بمتابعة كل ما يتعلق بالأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وجرائم الاختفاء القسري التي طالت المئات من المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، الذين يتم احتجازهم في ظروف إنسانية صعبة ومعقدة ويتعرضون للتنكيل والتعذيب والحرمان والمنع من زيارة محاميهم ولا تُعرف أماكن تواجدهم وظروفهم وحالتهم الصحية.

على الصعيد المحلي

في ظل المعاناة التي يعانيها الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وفي ظل التعنت الإسرائيلي في التعاطي مع قضايا الأسرى وفرض المزيد من التدابير العقابية بحقهم وانتهاكاته الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، فإنه أصبح من الواجب والضروري تبني إستراتيجية فلسطينية محلية بالتنسيق والتوافق مع كافة الأطراف والجهات ذات العلاقة من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وضرورة تشكيل حاضنة شعبية ومؤسساتية للأسرى وذويهم لرعايتهم والاهتمام بهم وأن لا يتركوا وحدهم سواء وهم في الأسر أو بعد إطلاق سراحهم نظراً للتضحيات الجسام التي قدموها والمعاناة التي عانوها خلال فترات الاعتقال.

تتمثل كل الإستراتيجية في القيام بعدد من الخطوات على الصعيد المحلي والدولي تبادر بها المؤسسات والهيئات الرسمية والشعبية والأحزاب والفعاليات والجاليات والاتحادات ومؤسسات حقوق إنسان، والتوجه إلى المحاكم الدولية من أجل ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتقديم شكاوى لدى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي أو أمام المحاكم الوطنية للدول الديمقراطية التي تسمح أنظمتها الداخلية بذلك، والمتابعة الحثيثة والدائمة مع منظمة الصليب الأحمر الدولي من أجل تحسين الظروف الآنية والأوضاع اليومية للأسرى وخاصة الأسرى المرضى والأطفال والنساء كونها مؤسسة دولية مستقلة ومحايدة يتعلق دورها في الجانب الحقوقي الإجرائي أي الترتيبات الآنية التي تخص الأسرى وخاصة في موضوع الرعاية الصحية وظروف الاعتقال والزيارات، ويجب على الهيئات الفلسطينية الرسمية منظمة التحرير الفلسطينية – دائرة شؤون المفاوضات، ومجلس الوزراء إعطاء اهتمام أكبر لقضية الأسرى وبقائها على سلم أولويات القيادة الفلسطينية، ومطالبة البرلمان الأوروبي والبرلمان العربي وبرلمانات الدول الصديقة بضرورة بذل كل ما بوسعها من أجل الضغط على الحكومة الإسرائيلية لإطلاق سراح أعضاء المجلس التشريعي الأسرى في سجون الاحتلال، ومطالبة المؤسسات الحقوقية الدولية المختصة في قضايا حقوق الأطفال والنساء والمرضى بضرورة التدخل والضغط على حكومة الاحتلال من أجل إطلاق سراح الأسرى من النساء والأطفال والمرضى.

المصدر

الأستاذ عمر رحال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية **"شمس"**
العضو الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

بيانات ومواقف من الاعتداء على حرية التعبير والتظاهر

- أشد عبارات الإدانة لقوات أفلتت أي معيار حقوقي أو إنساني في تعاملها مع حرية التظاهر والتعبير في العراق
- صورة وتعليق ثمن الدفاع عن الحق ليس الاستجابة له ولكن هذا بعض ما أصاب من طالب بحقه
- بيان استنكار من المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان.
- احفظوا كرامة الخريجين بدلا من الاعتداء عليهم
- اعتداء سافر جديد آخر على تظاهرة مطلبية احتجاجية سلمية
- بيان تجمع عراق الغد بشأن الاعتداء على الخريجين في بغداد

أشد عبارات الإدانة لقوات أفلتت أي معيار حقوقي أو إنساني في تعاملها مع حرية التظاهر والتعبير في العراق

ألواح سومرية معاصرة

بعد تظاهرة شـــاركت بها فئات عديدة تكرر الاعتداء على خريجي القطاع الطبي الصـــحي وبدل منحهم الحقوق وحمايتهم تعرضـوا لأبشـع اسـتهانة وتنكيل وتم قمعهم بكل السـبل والأدوات المتعارضـة مع الدسـتور والقوانين الحقوقية ومع القيم والأعراف المجتمعية إننا نطالب هنا بالتحقيق بكل ما جرى ومكاشفة الشعب بمحاسبة حقيقية لا تجري بصيغة فوق الطاولة وتمرر بأخرى من تحتها وما جرى يقتضـي استقالة أعلى المراتب المسؤولة بذلك الميدان مثلما يقتضـي استبدال جوهري للنهج والخطط المرسـومة وممارسـة مهنية لقوات حفظ الأمن وحماية المواطن وليس مكافحته واتهامه المسـبق بالشـغب فالشغب عادة ما جاء من تلك القوات منذ رصاص شباط 2011 ومرورا بكل التظاهرات السلمية المشهودة

***

أشـــد عبارات الإدانة لقوات أفلتت أي معيار حقوقي أو إنســـاني في تعاملها مع حريـة التظـاهر والتعبير في العراق

في أغلـب التظـاهرات التي تُنظّم بطـابع سـلمي وأداء منضـبط ملتزم بالقوانين تم رصـد مبادرة قوات يُفترض أنها تكافح الشغب وتخرجه من دائرة التأثير على التظاهر السـلمي المحمي بـالقـانون وبلوائح الحقوق والحريـات؛ وذلك أمر يشـير لسـلوك ممنهج وليس لحالة أو اثنتين من الاعتداءات على التظاهر السـلمي وإنما بات رديفا يرافق كل نشـاط مطلبي سـلمي مما يجري على وفق الأصـول القانونية المتبعة..

الكارثة أن تلك الاعتداءات لم تقتصـــر على الدخانيات والماء الحار بل وموروس فيها أيضـا، الضـرب المباشـر وتمزيق ملابس النسـاء المشـاركات وأشـد أنواع القمع واتصـافه بمنطق الانتقام والثأر وإيقاع الرعب والهلع في أنفس فئات الشعب كي تكمم الأفواه عن المطالبة بالحقوق والحريات!! وتلكم، تعدّ سابقة خطيرة في الحياة العامة إذ تجابه النسـوة بعامة هجوما شـرسـا لإعادتهن إلى بيوت (الطاعة) في اســتدعاء لكل ما يوقع بينهن وبين الرجال واختلاق صـراعات على النمط الظلامي لعصـر الحريم في إطار مساعي أخرى بذات النهج والاتجاه السياسي!!!

لقد وقع الاعتداء الجديد على تظاهرة كبيرة كان بينها خريجو القطـاع الطبي بتنوعـات فروعـه وكـان من الوحشـية ما أوقع إصـابات بالغة بعدد من المتظاهرات السـلميات والمتظاهرين السـلميين وعرضـت شـاشـات للتلفزة ووسائل إعلام عديدة تلك المشاهد المخزية لقوات ينبغي أن تكون معنية بحماية الإنســان العراقي وكرامته بدل أفعال البهذلة والاســتهانة والتحقير والممارســات القمعية المتعارضـــة والقانون والمتناقضـــة مع القيم والأعراف السامية لمجتمعنا قبل وبعد كل شيء..

إن القضية في الخصومة مع الحكومة وأجهزتها اليوم، لم تعد محدودة باعتداء عابر أو أخطاء فردية ولا حتى مجرد تكرار محـدود لقمع حريـة التظـاهر والتعبير بالتعارض والدستور لكنها باتت اليوم قضية مساس علني مباشر وصريح بكرامة المواطن وحقوقه في الحياة الحرة الكريمة وفي العيش من دون مؤشرات أو مقدمات فرض قيم مجتمع الرق والعبودية ومنطق التعســف القهري في التعامل مع المواطنة والمواطن أي أنها باتت نهجا كلانيا شموليا للنظام..

إن المواطن الذي بذل الغالي والنفيس لتكوين تلك الكفاءة والمهارة العلمية المتقدمة ليس مسؤولا عن الثقب الأسود الذي يبتلع الميزانيات العراقية ســواء بالهدر أم بالفســاد وجرائمهما؛ بقدر ما هو معني اليوم بمطلبه المشـروع في تـأمين العمل المنـاســب من جهـة و\أو توفير بدائلـه مع حمـايـة نظـام يُفترض أن يكون قـد اختـار لـه الطـابع الديموقراطي لدولة مدنية تنتمي للعصر وحداثته.

وفي الوقت ذاتـه، وبـالعودة للخريجين المعتدى عليهم، نشـــدد على أن العراق بحاجة لكل مخرجات هذا القطاع الصـحي والطبي وإلى مؤسـسـات صـحية جديدة ليغطي الحاجة الفعلية في البلاد غير أن الواقع يفضـح حقيقة أنه بالنهج الحالي بات بؤرة طاردة لكفاءاته بصـــورة عامة ولأطبائه ومتخصـصـيه في القطاع الصـحي لتجابه في الغربة الهدر أو استغلال الغربة وما تعنيه..

يطالب المرصـــد الســـومري لحقوق الإنســـان بوجوب التوقف الفوري عن الاســـتمرار بنهج القمع الأقرب لأسـلوب الطغيان الدكتاتوري ومنطقه الفاشـي كما يلزم الالتفات إلى أن استمرار الحكومة بتضييع الأموال على استيراد وسائل قمع التظاهرات يكشف حقيقة الإصرار

على ذلك النهج والتمسك بتوجهات تتقاطع ومصالح الشعب وخياراته التي لن يتراجع عنها في تبني الديموقراطية بديلا لمجمل ما يجري ويُرتكب..

إننا نطالب الأطراف الحقوقية الأممية بالتضامن مع حق التظاهر والتعبير في العراق وبالتدخل المباشر لوقف تلك الجرائم الوحشية بعد أن باتت نهجا خطيرا مؤداه الانجرار لتكريس نظام بجوهر كليبتوفاشي بجناحيه المافيوي الميليشياوي..

لكم أيتها العراقيات أيها العراقيون ولنضالكم السلمي كل التضامن والمؤازرة ولتمض المسيرة بخطى الدفاع عن

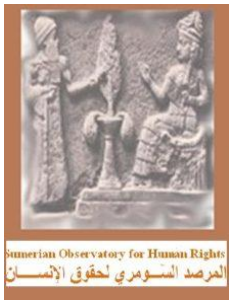

الحقوق والحريات ومنع استمرار تداعيات القمع وما يخفي وراءه من حلقات الهجوم على الشعب بكل فئاته وانتزاع ما كان قد حظي به في سنوات خلت..

المرصد السومري لحقوق الإنسان

الرابع من أيلول سبتمبر 2024

ثمن الدفاع عن الحق ليس الاستجابة له ولكن هذا بعض ما أصاب من طالب بحقه

تتكرر بصورة ممنهجة اعتداءات قمعية وحشية على المتظاهرات والمتظاهرين بروح سلمي وبكامل الالتزام بالقوانين من جانب الحركة المطلبية الاحتجاجية لكن بالعنف المفرط حدا أوقع الجرحى والإعاقات والإصابات الشديدة بعدد من المعبرين عن الحق في الحياة الحرة الكريمة وبدلا من حمايتهم تتدخل قوات مكافحة ((الشغب)) لتثير الشغب بعنفها المفرط حدا لم يعد مقبولا ولا حتى بإطار القيم المجتمعية ويعد بعضه سابقة خطيرة في انتهاك الحرمات المجتمعية بنمط الاعتداء على النساء. إننا نشدد على أن ذلك إذا ما تُرك واستمر فسيدفع الموقف إلى اجترار منظومة كانت زمن نظام الدكتاتورية وهو ما لا يمكن السكوت عليه ويتطلب ردا حازما وليس مطالبة مهمشة سلفا بوقف ذاك النهج.. إننا نناشد الحركة الحقوقية العالمية لمزيد الضغط والتدخل لإنقاذ الموقف ووضع حد لما يجري ويُرتكب

بيان استنكار من المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان.

تناقلت وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي ما تعرَّض له (خريجو المجموعة الطبية) يوم الثلاثاء 3-9-2024 من اعتداءات بشعة لا تليق بكرامة الإنسان العراقي خصوصاً، وتتناقض وأبسط حقوق الإنسان عموماً، من قبل قوات (مكافحة الشغب) في بغداد، وقد أصيب أكثر من 25 شخصاً منهم.

إنَّنا ندين ونستنكر الأسلوب الهمجي الذي تعاملت به تلك القوات مع متظاهرين ذوي كفاءات طبية، يطالبون بحقوقهم في إيجاد فرص عمل تناسب اختصاصاتهم، لا أن يواجَهوا بالعصي الكهربائية، ورشّ المياه الساخنة.
نطالب الرئاسات الثلاث، وكل القوى الخيرة المناصرة للديمقراطية الحقيقية، وحقوق الإنسان؛ للتدخل الفوري لوضع حدّ لتلك الممارسات القمعية ضد المحتجين، والمطالبين بحقوقهم المشروعة، وإيجاد فرص عمل للخريجين وذوي الكفاءات الباحثين عن العمل، ومحاسبة المقصرين وسارقي ثروات البلد الذين يكمّمون الأفواه، ويغتالون الحريات، ويعتدون على كرامة الإنسان.

المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان.

الأربعاء 4- 9- 2024

احفظوا كرامة الخريجين بدلا من الاعتداء عليهم

يدين الحزب الشيوعي العراقي، بأشد العبارات الاعتداءات البشعة التي تعرض لها خريجو المجموعة الطبية من قبل قوات مكافحة الشغب اليوم الثلاثاء، بالقرب من المنطقة الخضراء وسط العاصمة بغداد.

إن استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين السلميين الذين كانوا يطالبون بحقوقهم المشروعة في التعيين هو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان ويعكس تراجعًا خطيرًا في مستوى الحريات العامة وحق التعبير عن الرأي في البلاد.

وما حدث اليوم، من استخدام المياه الحارة والعصي الكهربائية لتفريق المتظاهرين، والذي أدى إلى إصابة أكثر من 25 شخصاً، هو تصرف غير مبرر ويتناقض مع كل القيم الديمقراطية التي نطمح لتحقيقها في وطننا العزيز. كما إن هذه التصرفات القمعية، لا تزيد الوضع إلا تأزماً وتغذي مشاعر الغضب والاحتقان بين أبناء الشعب.

نحن في الحزب الشيوعي العراقي، نؤكد تضامننا الكامل مع مطالب الخريجين المشروعة، ونطالب الحكومة باتخاذ خطوات فورية للتحقيق في هذه الاعتداءات ومحاسبة المسؤولين عنها.

كما نطالب بالاهتمام بمطالب خريجي ذوي المهن الطبية والصحية، وغيرهم من الخريجين والعاطلين الباحثين عن حياة حرة كريمة.

إن استقرار البلد وازدهاره لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال احترام حقوق المواطنين وضمان حقهم في التعبير السلمي عن مطالبهم.

المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي

بغداد 3 أيلول 2024

اعتداء سافر جديد آخر على تظاهرة مطلبية احتجاجية سلمية _

ألواح سومرية معاصرة

تظاهر ذوو المهن الطبية والصحية أمام الوزارات المعنية بقضيتهم بخاصة مع وعود التوظيف لشمولهم بالخطط وبالقوانين التي ترعى التخصص وتمنحه أولوية نظريا.. وإذ كانت التظاهرة المطلبية تمضي بتمام التمسك بالسلمية فإن الشرطة بدل أن تكون قوات حفظ أمن المواطن وأمانه اعتدت عليهم بوحشية أدت لإيقاع جروح بليغة بين بعض المصابين فيما الموقف الرسمي يتقوقع خلف تبريرات وذرائع لإيهام المجتمع بوقت كل المعلومات تشير لوجود التخصيصات المالية الكافية فضلا عن واجب الجهات المعنية سواء في الارتقاء بمعالجة البطالة وفي استيعاب الكوادر بحسب أولويات تأمين حيوات المواطنات والمواطنين ولابد من التذكير بأن مسلسل المماطلة والتسويف ودفع جموع الشبيبة والكوادر لميادين البطالة مازال مستمرا بمقابل عدم توافر أي غطاء يعالج الظاهرة أو يستجيب للحلول المقترحة وتشاطر الموقف سلطة تنتهج القمع لأي مطالب بحقوقه في وقت تفرض كرها تكميم الأفواه وتطارد الصحافة والإعلام والحركة الحقوقية لتقطع سبيل الحل وتلبية العدالة؛ ما موقفكم عبروا عنه بالتضامن لا تمرروا تلك الوقائع بصمت الذي لا يعنيه الأمر فالجميع مشمول بالآتي من الاستغلال والاعتداء القمعي بل الفاشي!!

اعتداء سافر جديد آخر على تظاهرة مطلبية احتجاجية سلمية

والحركة الحقوقية مدعوة لتفعيل الدفاع عن الحقوق والمطالب العادلة

مجدداً يتكرر مشهد تعامل قوات حفظ الأمن والنظام مع المواطنين وصدق من وصفها بقوات الشغب، وهذه المرة وقع الاعتداء على ذوي المهن الطبية والصحية الذين واجهوا مماطلة وتسويفا منذ أكثر من عام بشأن تعيينهم الوظيفي.

فيوم الاثنين 19 آب أغسطس 2024 اعتدت القوات الأمنية على آلاف من المتظاهرين السلميين المطالبين بحقهم بالتعيين المركزي المكفول بقانون التدرج الطبي لسنة 2000.

لقد أدى التعامل الفظ وعنفه [الذي تمثل بمطاردة غير منصفة لقوة سلمية عندما استخدمت الضرب بالأرجل واستعمال العصي (المعدنية والكهربائية)، ثم محاصرتهم والانفراد بتعنيفهم تحت أحد الجسور قرب وزارة المالية.] أدى ذلك لجرح كثير من المحتجين وقد كانت إصابات بعضهم خطيرة بليغة وهو اعتداء مكرور يؤكد أنه بات نهجاً ثابتاً تحت غطاء من وعود بأن تكون الشرطة قوات لحفظ أمن المواطن وأمانه وليس للاعتداء عليه.

إننا نذكر بأن تلك القوات تستورد قنابل مسيلة للدموع بمختلف أنواعها بعشرات ملايين الدولارات مما يمكن استثمارها بدل تفريق الاحتجاجات لتشغيل الطاقات والخبرات ومعالجة القصور الشديد في الخدمات الطبية والصحية في البلاد التي تتراجع يوماً فآخر.
إننا في المرصد السومري لحقوق الإنسان، ندين ونشجب بأشد عبارات الاستنكار ذلك الاعتداء السافر، لأنه عبَّر مجددا ويعبر عن انتهاك اللوائح الحقوقية والقوانين المعنية ونطالب بدل تلك المسالك التي تعبر عن فلسفة قمعية وتتقاطع مع تطلعات الشعب وفئاته في تحقيق العدالة الاجتماعية واستعادة الحقوق والحريات؛ نطالب بالاستجابة الفورية لتلبية مطلب جوهري يرتبط بتفعيل استراتيجيات التنمية وتغطية المشروعات البنيوية اللازمة وبخاصة هنا منها ما يتعلق بالخدمات الصحية ورعاية المواطن وصحته عبر إشادة المرافق والمؤسسات الصحية والطبية الكافية عددا وحجما ونوعية وبها يجري تشغيل واستيعاب الكادر المتخصص وهو الحل الأنجع لا توصيات إلغاء الدراسات ومؤسساتها لأن البلاد فعليا بحاجة لتلك الفئة وتخصصها ووجودها وتفعيله..

بخلافه ستبقى الوعود كاذبة تُطلق لمجرد المراوغة وتمرير الموقف أمام الضغط الشعبي ونحن في الحركة الحقوقية العراقية والمرصد السومري سنواصل رصدنا من جهة وفضحنا لما يجابهه الشعب بكل فئاته مجددين أعمق التضامن مع مطالب الحركة الاحتجاجية السلمية وهنا ما يخص خريجي المجموعة الطبية، ونشيد بالموقف الشجاع الواعي للجمعيات والنقابات المساندة لهذا الحراك.

لابد أيضا من التذكير بأن منهجية ذلك الفعل الترهيبي القمعي إنما طاول حرية التعبير عندما اعتدى بصراحة ووضوح على كادر التغطية الإعلامية الصحفية وعندما استنجد الكادر بقيادة تلك القوات تم الأمر باحتجازهم واعتقالهم وأخذ تعهد خطي بالإكراه والضغط ومن ثم بات من غير المقبول الادعاء بأن ذلك النهج أمر فردي أو خاص ومحدود ومن سخرية الموقف أن تُطلق ادعاءات بالتصرف تجاهه ووقفه وتلك الوعود تتكرر منذ أكثر من عقدين!

يجب هنا اتخاذ مواقف جريئة شجاعة وواضحة ومنهجية بالضد من منهجية القمع وإلا فإن الحكومة وكل سلطة العملية السياسية إنما تتقدم خطوة فأخرى لتعلن قريبا نظاما يجتر إرهاب الدولة والقمع الدكتاتورية بعناصر رسمية وأخرى منفلتة كما هو جار بشكل سافر..

ندعو قوى الخير وحركة التنوير في الوطن والعالم للوقف مع أهلنا ومع كل فئات الشعب في مطالبها ودفاعها عن الحقوق والحريات وينبغي ألا نتوهم للحظة أن كل تلك الأحداث والوقائع إنما تتم متكاملة ممنهجة وباستراتيجية خطيرة تهدد ما توهمه بعضهم بأنها فسحة للديموقراطية والحريات فيما الشعب يكتوي بكل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية فهل من نصير سوى الاتحاد من أجل المطالب العادلة للتغيير وتلبية تطلعات الشعب؟

المرصد السومري لحقوق الإنسان

19آب أغسطس 2024

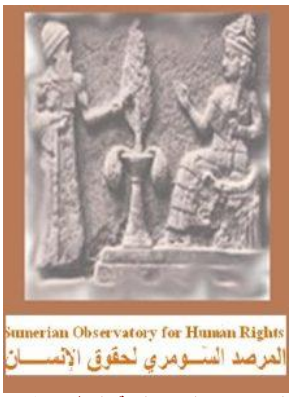

المرصد عضو المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

قمع طلبة وخريجو الطب المطالبون بحقوقهم في توفير العمل
حلقة أخرى في الاضطهاد اليومي لأبناء الشعب العراقي

فيما تتصاعد الاحتجاجات ضد تعديل قانون الأحوال الشخصية 188 الذي أقر عام 1959 ويعتبر من الجوانب القانونية والاجتماعية من أفضل القوانين في المنطقة. والعديد من القوانين المهمة في حياة المواطنين العراقيين باقية عالقة دون إقرار، تعرض في ظل انقسام سياسي وظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية مستشرية في الأيام القليلة الماضية خريجي المهن الصحية والطب المطالبين بحقوقهم في التوظيف والعمل اللائق إلى قمع وتنكيل من قبل قوات مكافحة الشغب أثناء تظاهرهم السلمي للتعبير عن مطالبهم المشروعة.. إن هذه التصرفات القمعية تشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان والحق في التعبير عن الرأي، وتتنافى مع القيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية التي ننشدها.

إن المطالبة بالحقوق الأساسية، مثل توفير فرص العمل اللائقة وضمان بيئة عمل آمنة ومستقرة، هي مطالب شرعية ولا يجوز أن تقابل بالعنف أو القمع. إن طلاب وخريجي الطب هم عماد المستقبل وقادة القطاع الصحي الذي يعتمد عليه الوطن في تحسين حياة مواطنيه وضمان صحتهم.

إننا في الوقت الذي نعبر فيه عن استنكارنا الشديد وإدانتنا القاطعة لما تعرض له المتظاهرون، نطالب الحكومة والجهات المسؤولة بما يلي:

- **الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين والمعتقلات** الذين تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات السلمية.
- **وقف جميع أشكال العنف والقمع** ضد المتظاهرين وضمان سلامتهم.
- **الاستجابة الفورية للمطالب المشروعة** لطلاب وخريجي الطب، وتوفير فرص العمل التي تتناسب مع مؤهلاتهم وتطلعاتهم.
- **فتح حوار جاد ومباشر** مع ممثلي الطلاب والخريجين للوصول إلى حلول جذرية للمشاكل التي يواجهونها.
- **إجراء تحقيق سريع ومحاسبة من أصدر الأوامر** لقمع المتظاهرين ومن استعمل السلاح لمواجه الطلبة وذويهم وتركهم ينزفون دماء دون إسعافات.

نؤكد أن قمع أصوات الشباب وخنق حقهم في التعبير لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأوضاع وزيادة الاحتقان.

كما ندعو جميع القوى الحية في المجتمع للوقوف بجانب طلاب وخريجي الطب في نضالهم العادل من أجل حقوقهم، ونحذر من مغبة استمرار هذه السياسات القمعية التي تهدد السلم الاجتماعي.

الحرية والكرامة والعدالة لجميع طلاب وخريجي الطب...

تجمع نحو عراق جديد

4 أيلول 2024

شؤون الطلبة

- **بلاغ صادر عن اجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق**
لا للإمعان في الإساءة إلى السمعة الأكاديمية.. لا للتضييق على الحريات الأكاديمية والطلابية.

- **مظاهر الفساد والصراعات تفاقمان ظاهرة الاميّة**
العام الدراسي على الأبواب.. وثلثا المدارس في العراق تفتقد البيئة التعليمية المناسبة

شؤون الطلبة

بلاغ صادر عن اجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق

لا للإمعان في الإساءة إلى السمعة الأكاديمية.. لا للتضييق على الحريات الأكاديمية والطلابية

عقدت اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق اجتماعها الدوري في 26 تموز 2024 .

واستُهل الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت تكريماً لأرواح شهداء الحركة الطلابية والوطنية، مجدداً تضامنه مع نضالات الشعب الفلسطيني في مواجهة آلة الإجرام الصهيوني. وحيّا الاجتماع الحراك الطلابي والعالمي والإقليمي المساند للقضية الفلسطينية، كما عبّر عن تضامنه مع الحراك الطلابي في بنغلاديش في سعيه نحو العدالة الاجتماعية.

وتوقف الاجتماع عند الامتحان التقويمي وما رافقه من حوادث مشينة بحق السمعة الأكاديمية، شملت تسريب الأسئلة الامتحانية في إحدى الجامعات الأهلية وتسريب 80 في المائة من اختيارات الامتحانات على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، دون أي إجراءات تُذكر من قبل الوزارة .

وأكد المجتمعون، أن نتائج الامتحان التقويمي كشفت الفارق العلمي بين الجامعات الحكومية والأهلية وغياب المتابعة والإشراف العلمي الحقيقي على الجامعات والكليات الأهلية، ما جعل من طلبتها ضحايا لسوء الواقع التعليمي فيها، معتبرين عدم اتخاذ الوزارة الإجراءات القانونية بحق الجامعات الأهلية التي قبلت الآلاف من الطلبة خارج بوابة القبول الإلكتروني وخارج ضوابط القبول، والتي فضحها الامتحان التقويمي، دليلاً آخر يؤكد تماهي الوزارة مع مصالح المستثمرين والجهات السياسية المتنفذة التي تتبع لها تلك الجامعات.

وشجب الاجتماع ممارسات الجامعات المتمثلة بطرد الطلبة من القاعات الامتحانية لعدم تسديد الأقساط الدراسية لطلبة الدراسة المسائية والموازي والأهلي في مخالفة واضحة للتعليمات. وهنا نؤشر أن قرار الوزارة بمنع تلك الممارسات لا يعدو كونه قراراً شكلياً لتجنب السخط الطلابي.

وبشأن الحريات الطلابية، جدد المجتمعون إدانتهم للتضييق الشديد على الفعاليات الطلابية وتقييد حريات التعبير. واتخذت الجامعات الحكومية والأهلية أساليب الترهيب والتهديد بإقامة الدعوى القضائية بحق منتقديها من الطلبة، في الوقت الذي تفتح فيه الجامعات أبوابها لمكاتب أحزاب السلطة والتجمعات الطلابية المدعومة من قبلها لإقامة فعالياتهم السياسية الطائفية وسط الحرم الجامعي، فضلاً عن التضييق على الطلبة الباحثين في الدراسات العليا في التخصصات الإنسانية عبر ما يسمى لجان السلامة الفكرية والمقوم العلمي، التي وظفت جهدها لترقيين قيود الطلبة التي مست رسائلهم وأطاريحهم النظام السياسي، إضافة إلى زيادة حالات الفصل التعسفي والعقوبات الانضباطية بحق الأساتذة المنتقدين للواقع التعليمي.

وعبّر الاجتماع عن استيائه الشديد من المضايقات التي يتعرض لها طلبة الأقليات الدينية في الجامعات والتي بدت في ازدياد، كما استهجن انتشار ظاهرة التحرش بالطالبات وتعرضهن المستمر للابتزاز من قبل نافذين في عمادات الكليات والأقسام الدراسية .

وأشار الاجتماع في معرض تقييمه للواقع التعليمي إلى انتهاج أسلوب التصريحات الإعلامية المضللة بما يتعلق بتحقيق الجامعات مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية، إضافة إلى ادعاء الوزارة افتتاح أقسام علمية جديدة في مطلع العام المقبل دون توفير البنى التحتية اللازمة والمناهج العلمية والكوادر التدريسية.

وعلى صعيد الواقع التربوي، توقف الاجتماع عند الامتحانات الوزارية للمراحل المنتهية وما عاشه الطلبة وذووهم من إرهاب نفسي انعكس سلباً على أداء الامتحانات. وبخصوص نتائج الدور الأول التي حققت نسب رسوب غير مسبوقة، حاولت الوزارة عبر منصة "نجاح" إخفاء فشلها الذريع في رفع المستوى العلمي للطلبة غير أنها فشلت حتى في تلك المحاولة.

وخلص الاجتماع إلى أن ما بينته نتائج الامتحانات النهائية في وزارتي التربية والتعليم يستلزم مراجعة العملية التربوية والتعليمية بكل مفاصلها، مجددا الدعوة لتوحيد الجهود من أجل إنقاذها من الانهيار عبر تشكيل المجلس الأعلى للتربية والتعليم .

وبعد مرور عام كامل على حظر نشاط اتحادنا بحجة الخشية على السمعة الأكاديمية حسب قرار الوزارتين، فقد بدا واضحاً من أمعن في الإساءة إلى السمعة الأكاديمية.

وفي الجانب التنظيمي، ناقشت اللجنة تقارير الأداء التنظيمي لفروع الاتحاد. وخلص الاجتماع إلى جملة من القرارات لتطوير مستوى الأداء استعداداً لبدء العام الدراسي الجديد. كما ناقش التقارير المالية وصادق على جداولها.

اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق

29/7/2024

#اتحاد_الطلبة_العام

مظاهر الفساد والصراعات تفاقمان ظاهرة الاميّة

العام الدراسي على الأبواب.. وثلثا المدارس في العراق تفتقد البيئة التعليمية المناسبة

بغداد – عن جريدة طريق الشعب العراقية نص جد مهم بشأن التعليم بمناسبة بدء العام الدراسي 2024\2025

تواجه منظومة التعليم في العراق تحديات كبيرة منذ عام 2003، منها ارتفاع معدلات الأمية وتسرب الطلبة والتلاميذ من المدارس نتيجة للأوضاع الاقتصادية والأمنية المتدهورة.

ويطالب مراقبون بإصلاحات شاملة وتحديث المناهج الدراسية، وتحسين البنية التحتية لضمان بيئة تعليمية ملائمة.

وحددت وزارة التربية، الأول من تشرين الأول المقبل موعدًا لانطلاق العام الدراسي الجديد 2024 و2025.

أرقام فلكية والمدارس طينية!

وتشير تقارير حكومية إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم - وزارتا التعليم العالي والتربية - تتراوح بين 4 و8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، منذ العام 2003 حتى العام 2021.

وطبقا لإحصائيات غير رسمية فإن أكثر سنتين انفاقا على التعليم في العراق هما 2013 و2014، حيث خصصت الحكومة في موازنة الأولى 10 تريليونات دينار عراقي للتعليم، وارتفع الرقم في موازنة عام 2014 حتى 13 ترليون دينار، وتشمل هذه المبالغ جميع المستويات التعليمية بدءاً بالتعليم الابتدائي وحتى التعليم الجامعي، مغطياً النفقات التشغيلية والاستثمارية، ليشهد انخفاضا في ميزانية عام 2021 وتصل نسبة الانفاق عليه الى 4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

وبرغم تلك الأموال الضخمة والفلكية، لا تزال الكثير من القرى تفتقد المدارس، وأخرى تستغيث من الطينية والكرفانية، فضلا عن نقص المناهج الدراسية والقرطاسية كثرة اعداد الطلبة والتلاميذ وغيرها من المشكلات التي يجري ترحيلها من عام الى اخر، دون ايجاد أية معالجات لذلك الواقع البائس.

الوضع الاقتصادي أبرز العوامل

الرفيقة سهاد الخطيب عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، وهي أيضا مديرة مدرسة، أرجعت أسباب تسرب الأطفال عن مقاعد الدراسة إلى الوضع الاقتصادي المتردي للأسر العراقية وغياب مستلزمات التعليم المجاني.

وأضافت في حديثها لـ "طريق الشعب"، أن "اعطاء رواتب شهرية لتلاميذ وطلبة المدارس الابتدائية والثانوية وحتى لتلاميذ الروضة بقيمة ٣٠ ألف دينار عراقي لكل طالب، سيشكل حافزا للأهالي بعدم تسرب ابنائهم من مقاعد الدراسة".

وذكرت الخطيب، أن "التعليم في العراق مر بأزمات كبيرة منذ عام 2003، نتيجة تدهور النظام التعليمي الذي بدأ مع سنوات الحروب والحصار قبل ذلك".

واستدركت قائلة، إن "العراق كان يمتلك نظامًا تعليميًا متميزًا في السبعينيات، لكنه تعرض لانحدار حاد بسبب الحروب المتتالية والعقوبات، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الأمية وتدهور البنية التحتية التعليمية".

وأوضحت الخطيب، أن "التحديات التي تواجه التعليم في العراق بعد عام 2003 تشمل انتشار الأمية، حيث بلغت نسبتها 18 في المائة من السكان، ووجود أكثر من 2000 مدرسة طينية في جنوب العراق، بالإضافة إلى نقص كبير في المباني الدراسية المناسبة، ما اضطر المدارس إلى العمل بنظام الدوام المزدوج أو الثلاثي. كما أن قلة عدد أيام الدراسة السنوية والتي تبلغ 151 يومًا فقط، إلى جانب تسرب أكثر من مليون و200 ألف طفل من المدارس، تعد من بين المشاكل التي تهدد مستقبل التعليم في العراق".

وتطرقت إلى مظاهر الفساد المالي في قطاع التعليم، مثل الفساد في بناء المدارس وطباعة الكتب المدرسية، بالإضافة إلى ضعف كفاءة المعلمين وتخلف المناهج التعليمية التي لم تعد تواكب التطورات الحديثة. وأشارت أيضًا إلى التدخلات السياسية والطائفية في المناهج الدراسية، واتساع ظاهرة المدارس الأهلية والدروس الخصوصية، ما يقوض سياسة التعليم المجاني.

من جانب آخر، أكدت الخطيب أن "حوالي 70 في المئة من المدارس تفتقر إلى المياه النظيفة والمرافق الصحية، وأن هناك نقصًا كبيرًا في المختبرات العلمية والمكتبات المدرسية، مما يعوق توفير بيئة تعليمية متكاملة"، وأوضحت أن "التعليم في العراق يعاني من أزمة مزمنة تتطلب إصلاحًا شاملًا".

ودعت الخطيب إلى مجموعة من الإصلاحات العاجلة، من بينها "تحديث المناهج التعليمية وفق أسس علمية بعيدة عن التخندق الطائفي، وتخصيص موارد مالية كافية لتحسين البنية التحتية التعليمية". كما شددت على ضرورة إبعاد وزارة التربية ومديرياتها عن المحاصصة الحزبية والطائفية، وضمان توفير بيئة تعليمية تحفز التفكير النقدي وتواكب التطورات العلمية.

وفي ختام تصريحها، أكدت الخطيب على أهمية دور نقابة المعلمين العراقيين في الدفاع عن حقوق المعلمين والمساهمة في تحسين جودة التعليم، مشيرة إلى ضرورة دعم المعلمين ماديًا ومعنويًا، وتفعيل قوانين حماية المعلم، لتعزيز دورهم في بناء جيل متعلم قادر على قيادة مستقبل العراق.

وفي تصنيف التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2021، حل العراق في المرتبة 119 عالمياً من بين 189 دولة في ما يتعلق بمؤشر التعليم.

نقابة المعلمين تشخص الخلل

ويصف السوداني لـ "طريق الشعب"، أعداد الاميين في العراق بأنها "مخيفة"، ويضيف أن "أبرز الأسباب تعود لعدم التحاق الأطفال بمقاعد الدراسة، وهذا مرهون جزئيًا بالوضع الاقتصادي للعائلات، وخاصة العوائل المتعففة والفقيرة التي لم ترسل أولادها إلى المدارس. بالإضافة إلى ذلك، يلعب العامل الأمني دورًا هامًا جدًا في بعض المناطق، حيث مرّت سنوات عديدة دون أن يلتحق الأطفال بالمدارس أو يكملوا تعليمهم، خاصة في المناطق التي تعرضت للحروب".

ويضيف، ان "نقابة المعلمين شخصت هذه القضايا وقدمت بعض المقترحات لوزارة التربية والى الحكومة، حيث هناك جهاز مختص بمحو الأمية"، معرباً عن اسفه لتعطيل عمل هذا الجهاز.

أمحُ أميّة أميّ واحصلْ على مكافأة

ويلفت الى وجود مطالبات عديدة من قبل النقابة نادت بتفعيل الجهاز، كما قدمت نقابة المعلمين مشروعًا إلى رئيس الوزراء يتضمن "منح مكافأة لكل معلم يقوم بتعليم شخص أمي. ونعمل على تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع الجهات المعنية".

وأشار إلى أن "معالجة الأمية في العراق تتطلب توفير الأموال، وهناك شح في تخصيصات وزارة التربية في الموازنة، ما يدل على وجود تقصير".

وتطرق السوداني للحديث عن قانون محو الأمية، واعتبره أحد القوانين المهمة في مكافحة الامية، بالإضافة الى قانون إلزامية التعليم في العراق.

وبين أن " القانون الاخير يفرض محاسبة أولياء الأمور الذين لا يرسلون أولادهم إلى المدارس، ونتيجة لعدم تطبيق القانون يظل مستقبل الأطفال مرهونًا بتصرفات الوالدين"، مشددا على "ضرورة تفعيل قانون إلزامية التعليم لضمان التحاق كافة الأطفال بمقاعد الدراسة".

مستوى الكتابة والقراءة منخفض

وأظهر تقرير لليونسكو صدر عام 2021، ان معدل القراءة والكتابة في العراق منخفض جدا؛ حيث يقدر بحوالي 77 في المائة للكبار ونحو 63 في المائة للشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما.

وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن معدل الالتحاق بالمدارس في العراق منخفض جدا.

وشخصت نقابة المعلمين في العراق وجود ارتفاع في مستوى الأمية في العراق، خاصة في السنوات الأخيرة، وارجع نائب نقيب المعلمين العراقيين عباس السوداني الأسباب إلى عوامل ترتبط بالاستقرار العام البلد، والعامل الأمني، الاقتصادي والاجتماعي.

مدارس تشجع على التسرب

وتصف نور الخفاجي (تدريسية) "الواقع التعليمي في العراق بأنه "كارثي". وقالت: "واقع التعليم لا يختلف عن وضع الماء والكهرباء والمشاريع الخدمية، التي يعاني منها المواطنون منذ عقود، حيث لم يجد المسؤولون حلولا الى الان".

تتحدث الخفاجي بعمق أكثر عن التعليم العراقي لـ "طريق الشعب"، وتقول أن "البنية التحتية للمدارس سيئة، وتخلو العديد منها من المرافق الصحية والترفيهية، كما ان اعدادها لا تزال لا تتناسب مع الحاجة السكانية، خاصة في القرى والارياف. لا يزال السكان هناك يواجهون صعوبات في إيصال أطفالهم الى مقاعد التعليم"، مشيرة إلى وجود "تكدس في اعداد الطلبة، كما يفترش العديد منهم الأرض عند أداء الامتحانات".

وتبين إن "المدارس أصبحت تنفر الطلبة منها"، محملة وزارة التربية العراقية مسؤولية هذه الأوضاع، خاصة المشكلات التي تتكرر بداية كل عام دراسي بدء من نقص المستلزمات الدراسية منها الكتب والقرطاسية وغلاء الأسعار، الذي يزيد حملا على اكتاف الأهالي ذوي الدخل المحدود او المعدوم.

وترى الخفاجي، أن "تخلف التعليم الحكومي، يعود للسياسات التي تشجع هيمنة التعليم الخاص على العام، وفسح المجال للمستثمرين بكسب المال على حساب جودة التعليم"، مضيفة أن "المدارس والجامعات الاهلية أصبحت تنتشر بين حي واخر".

ونشرت وكالة التنمية الامريكية دراسة عن التعليم في العراق، اشارت خلالها الى أن مشكلة البنية التحتية مصدر قلق، خاصة وأن ثلاثة ارباع المدارس بحاجة إلى اصلاح. وكشفت عن العديد من المؤشرات السلبية التي تعيق عملية تقدم التعليم في العراق، منها أن 79 في المائة من المدارس التي شملتها الدراسة تتشارك الابنية مع مدرسة اخرى، حيث أن 94.7 في المائة منهم يتقاسمون البناء المدرسي مع مدرسة واحدة، بينما يتقاسم 5.3 في المائة منهم البناء المدرسي مع مدرستين اخريين، ما يؤثر على كمية الحصص التي يمكن ان تعطى للطلاب.

بالرغم من الدعم الدولي والتخصيصات الحكومية، إلا ان المؤشرات تضع قطاع التعليم العراقي وجودته في مراكز متأخرة، ففي تقرير اليونيسكو لعام 2020 حول التعليم العالمي، والذي قيّمَ العراق بناءً على مؤشرات مثل معدل القبول في التعليم الثانوي ومعدل القبول في التعليم العالي ومؤشر تطوير الموارد البشرية وغيرها، ظهر أن مستوى التعليم في العراق منخفض بشكل كبير. وذات التقييم وجد في تقرير آخر للبنك الدولي.

قضية قانون الأحوال الشخصية والهجوم على المرأة العراقية والمجتمع المدني

- رفض شعبي جماهيري لمحاولات (تعديل) قانون الأحوال الشخصية
- لا للطائفية.. لا لتعديل قانون الأحوال الشخصية
- تحالف قيم المدني: نرفض إدراج تشريع تعديل قانون الأحوال الشخصية
- بيان تجمع نساء العراق
- بيان من المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان.محاولة يائسة لتغيير قانون الأحوال الشخصية
- تعديلات مقترحة من البرلمان العراقي على قانون الاحوال الشخصية
- حملة وطنية // مجدداً مساعي لفرض سلطة دينية وإلغاء أي وجود للدولة المدنية
- المرصد السومري قوى أحزاب الإسلام السياسي تكشر عن أنيابها وتوغل في ممارسة نهج العنف ومعاداة السلم الأهلي
- تحالف 188: نرفض إدراج تعديل قانون الأحوال الشخصية في جلسات مجلس النواب
- رابطة المرأة العراقية في بريطانيا تسلم مذكرة احتجاج على مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية
- الجالية العراقية في #الدنمارك تَضُم صوتها لرافضي تعديل قانون الاحوال الشخصية
- موقف اللجنة القانونية للتيار الديمقراطي العراقي بشأن التعديلات المقترحة على القانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٩
- مذكرة تحالف 188 للدفاع عن قانون الأحوال الشخصية
- نرفض تعديل قانون الأحوال الشخصية على أساس طائفي
- ندوة في هولندا

رفض شعبي جماهيري لمحاولات (تعديل) قانون الأحوال الشخصية ـــ

نشرة ابن رشد

هذه مجموعة بيانات رافضة لمحاولات استعباد المرأة ومن ثم إذلال المجتمع وامتهان الكرامة ووضعهما جميعا بأمرة رجال الدين وعبث أضاليلهم بذرائع باتت مفضوحة الأسباب والدواعي.. نؤكد تبنينا لمضامين هذه البيانات وتمسكنا برفض كل محاولة لتخريب الدولة المدنية العراقية وتمسك الشعب بمنظومته القيمية الأسمى..

باتوا يمررون القوانين بليل من أجل قراءات بينية وسنّها وشرعنتها وفرضها من دون أي احترام للإجراءات الواجبة المتبعة أو لأخذ الرأي عندما يتعلق الأمر بجوهر النهج الدستوري ودائما يحتمون ويتسترون بأن تلك الصياغات (غير القانونية) وهي (سياسية جائرة) بامتياز تمثل الدين وقدسيته ليصادروا أصوات البسطاء فلنقف سدا منيعا دفاعا عن قيم مجتمعنا العراقي وانتمائه للمدنية والحضارة وقيمهما ومبادئهما ولا رجعة عن مسيرة التقدم والتنوير والأنسنة التي اختارها الشعب العراقي معا لدحر مثيري الشقاق والتناحر وناشري أفكار التخلف والخرافة وكل معاني التضليل **تيسير عبدالجبار الآلوسي**

لا للطائفية.. لا لتعديل قانون الأحوال الشخصية

فوجئ الرأي العام العراقي، بإدراج مشروع تعديل لقانون الأحوال الشخصية في جدول أعمال جلسة مجلس النواب التي تعقد اليوم الأربعاء. تضمنت مسودة التعديل التي قدمت إلى المجلس من أجل القراءة الاولى، موادَ مخالفة للدستور العراقي، حيث تتعارض مع (المادة ١٤) منه، التي تكفل مساواة العراقيين أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس، أو العرق، أو القومية، أو الأصل، أو اللون، أو الدين، أو المذهب، أو المعتقد، أو الرأي، أو الوضع الاقتصادي، أو الاجتماعي.

كما أن التعديل المقترح يقسم العراقيين وفقاً للمذهب، بما يكرس النزعة الطائفية المقيتة، التي ألحقت أضراراً جسيمة بالمجتمع العراقي، وأشعلت الحروب والانقسامات التي ما زلنا نعاني من آثارها لغاية يومنا هذا.

فهل هذا التوجه لتعديل القانون وفقاً للمسودة المقدمة، ينسجم مع الادعاءات برغبة القوى السياسية الماسكة بالسلطة، في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبالتالي الأمني والاقتصادي؟!

إن قانون الأحوال الشخصية النافذ الذي شرع في فترة حكومة ثورة 14 تموز، تتضمن أحكامه تحقيق حالة متوازنة، تستجيب لواقع المجتمع العراقي بكل أطيافه، وفيها ما ينصف المرأة والطفل، ويحقق مصلحة العائلة والمجتمع. فضلاً عن كونه يتلاءم مع المواثيق الدولية ذات العلاقة بحقوق الانسان التي صدرت خلال العقود الاخيرة، وانضمت إليها الحكومات العراقية المتعاقبة.

ومن منطلق المصلحة العامة لعموم العراقيين، نؤكد رفضنا لمسودة التعديل المقدمة، وندعو جميع القوى الوطنية والديمقراطية والمدنية، أحزابا ومنظمات وشخصيات، إلى رفضها ومنع تمريرها، بكل الوسائل الديمقراطية المتاحة، لما تمثله من خطورة مجتمعية وسياسية جذرية.

إن العراقيين يصبون لتأسيس هوية وطنية عراقية جامعة، في ظل عراق ديمقراطي مدني يسوده القانون والدستور.. وهو التطلع الذي يجب الدفاع عنه والعمل من اجل تحقيقه.

المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي

24 تموز 2024 بغداد ـ طريق الشعب

تحالف قيم المدني:

نرفض إدراج تشريع تعديل قانون الأحوال الشخصية

أعلن مجلس النواب العراقي عن جدول أعماله، ليوم غد الأربعاء ٢٤ تموز ٢٠٢٤ وتضمن إدراج القراءة الأولى لمقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المادة الثانية.

ونشرت مسودة القانون التي لا يمكن إلا أن نرفضها بصورة تامة، ونعتبرها محاولة جديدة (لتكريس الطائفية والعبث في المجتمع بعدما عبثت به تلك المحاصصة المقيتة في العملية السياسية وأفرغتها من تأثيرها الديمقراطي)، حيث تعمل قوى المحاصصة الطائفية على فرض هيمنتها وسطوتها على المجتمع.

وتأتي هذه المحاولة، في وقت يستمر فيه مجلس النواب بغض النظر عن قوانين أخرى، تصب في مصلحة الشعب والبلد، ولم نشهد حتى الآن صوتاً مدافعاً عن حقوق الناس، فيما غاب تماماً دوره الرقابي، وهو لم يحقق حتى الآن مهمة انتخاب رئيس له وانتخاب رئاسة بعض لجانه، والسبب هو نهج التحاصص الذي تعمل فيه القوى السياسية.

فاذا كانت المحاصصة تعطل انتخاب رئيس مجلس النواب العراقي ورئاسة لجانه الدائمة، فكيف له أن يشرع قانونا يكرس المحاصصة مجتمعياً.

نؤكد رفضنا لإدراج مسودة مشروع التعديل في جدول أعمال المجلس، (حيث أنها تقوض سلطة القضاء وتجعله شيئا ثانويا، وهذا ما يتناقض مع النهج الديمقراطي في تعزيز دور القضاء) وندعو النواب الذين يعز عليهم بلدهم ويرفعون شعار المواطنة واحترام حقوق الناس، الضغط بكافة الوسائل لرفض إدراجه.

كما ندعو الجماهير الرافضة للمحاصصة الطائفية والمذهبية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية إلى توحيد جهودها للوقوف بوجه قوى التخلف والفساد التي تحاول فرض هيمنها المذهبية والطائفية والتصدي لأي محاولة لضرب الوحدة الوطنية.

بغداد ٢٣ تموز ٢٠٢٤

بيان تجمع نساء العراق

في الوقت الذي يواجه فيه العراق العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ يعتزم مجلس النواب مناقشة "قانون الأحوال الشخصية" مجددا، من أجل تكييف نصوصه مع بعض القوانين ذات الطابع المذهبي بشكل قسري.

إن التعديلات التي تعتزم بعض القوى السياسية إدخالها على نص قانون الأحوال الشخصية العراقي تهدد بشكل كبير حقوق الإنسان في العراق ، عبر شرعنة الإساءة للمرأة، وحرمانها من حضانة أبنائها، وإيجاد المبررات للعنف الأسري، وتبرئة المتهمين بممارسته؛ في بلد يشهد تصاعدا في حالات الاعتداء على الأطفال وقتلهم؛ وآخرها قتل طفلة صغيرة على يد والدها في حي الجهاد ببغداد قبل أيام.

إن العراق يعاني انهيار في ملف الخدمات بشكل مريع، وفي مقدمة ذلك ملفات الكهرباء والمياه، بالإضافة إلى تردي الواقع الصحي والتربوي والتعليمي، مع تصاعد لخطابات الكراهية بشكل يهدد النسيج الاجتماعي؛ دون تدخل من سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية لوقف ذلك.

ومن المؤسف أن تتخلى القوى السياسية المتصدرة لحكم البلاد عن دورها في إصلاح الملفات آنفة الذكر؛ وتتصدى للعبث بنصوص قانون تلقاه الشعب العراقي بالقبول، بما ينسجم مع المبادىء العامة لحقوق الإنسان في العالم اليوم.

ومن الغريب كذلك أن تسعى بعض القوى السياسية لتمرير ممارسات مخالفة للقانون؛ يمكن أن تهضم حقوق المواطنين وتضيعها، مثل إلغاء تجريم الزواج خارج المحكمة، وزواج القاصرات بالإكراه، وتضييع حقوق النساء في المهر والبيت والمؤجل وحضانة أطفالها.

إن مسودة القانون الجديد الذي سيطرح في مجلس النواب سيؤدي إلى تسليع المرأة، وتجريدها من حقوقها، وجعلها ضحية للعنف والإساءة والطرد والإهانة، بشكل يتنافى مع روح ومبادىء الشريعة الإسلامية التي يقوم عليها القانون الحالي.

إننا ندعو جميع العراقيين إلى رفض القانون الجديد وإدانته وعدم الرضوخ له، لما فيه من إساءة وضياع لحقوق بناتهم وأخواتهم، كما ندعو النواب إلى التراجع عن المضي في العبث بمكاسب المرأة العراقية، والحفاظ على كرامتها، وقطع الطريق على دعاة تمزيق المجتمع العراقية باسم الدين و الطائفة والمذهب.

#لا_لتعديل_قانون_الاحوال_الشخصية

بيان من المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان.
محاولة يائسة لتغيير قانون الأحوال الشخصية

انطلاقاً من احترامنا لوحدة النسيج العراقي، وسعينا لنبذ التفرقة على أساس الجنس، أو العرق، أو القومية، أو الأصل، أو اللون، أو الدين، أو المذهب، أو المعتقد، أو الرأي، أو الوضع الاقتصادي، أو الاجتماعي؛ وواجب الالتزام بما نصّ عليه الدستور العراقي بهذا الخصوص؛ فإننا نضمّ صوتنا إلى جانب الأصوات الخيرة المنادية برفض (مُسَوَّدة تعديل قانون الأحوال الشخصية) التي ناقشها البرلمان العراقي قراءة أولى، يوم أمس الأربعاء، 24-7-2024، بناء على طلب من نائب واحد؛ خلافاً للقانون.

إن ما جاء بتلك المُسَوَّدة من تعديلات يهدد السلم والاستقرار السياسي والاجتماعي، وبالتالي الأمني والاقتصادي، ويكرس النزعة الطائفية المقيتة التي ما زال شعبنا يعاني من آثارها حتى اليوم، وينتقص من حقوق المرأة والطفل، ويهدد بناء العائلة والمجتمع، ويتعارض والمواثيق الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

نرفض رفضاً قاطعاً هذا التعديل الذي جاء بدوافع ونزوات فردية من أشخاص أو تيارات معروفة؛ مهما كانت مبرراتها، وندعو كل القوى الخيرة، والأوساط والشخصيات الثقافية والاجتماعية لإيقاف أية محاولة لزرع الفتنة والصراع الطائفي البغيض.

المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان.

الخميس 25-7-2024

تعديلات مقترحة من البرلمان العراقي على قانون الاحوال الشخصية!!

كنا ننتظر من البرلمان العراقي أن يدرج في جدول أعماله مناقشة عدد من القوانين المؤجلة والمركونة في إدراجه والتي يعمل تشريعها للحصول على المزيد من الحقوق للفئات المهمشة في المجتمع ، النساء ، الاطفال ، كبار السن وغيرهم ممن يحتاجون إلى رعاية خاصة .. وبالذات قانون لمناهضة العنف الأسري وايضا قانون العقوبات رقم ١١١ الصادر عام ١٩٦٩ والذي يتطلب تعديل عدد من مواده التي تشرعن العنف ضد المرأة بتأديبها من قبل الزوج وتزويج المغتصبة من الجاني .. مادة قانونية تسمح للمغتصب بالزواج من ضحيته .. وانتظرنا أن يدرج في جدول أعماله مناقشة اتفاقية ١٩٠ ليحقق للعمال والعاملات عالم خال من العنف والتحرش ، هذا غيض من فيض مما لدينا من قوانين تبيح وتشرعن العنف ضد المرأة والطفل ، كنا نأمل أن يقدم حلول تشريعية لمعضلات جمة تعيق التطور التعليمي والثقافي وتعرقل تقديم الخدمات الصحية للمواطنين بشكل عام والمرأة والطفل بشكل خاص ولكن بدلا من ذلك يأخذنا في غفلة من الزمن ليعيد محاولاته للنيل من قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المناصر للمرأة العراقية والذي ما زال يعتبر إلى اليوم من القوانين الاكثر تقدمية في المنطقة في الحفاظ على وحدة نسيج المجتمع العراقي في مواجهة الطائفية المقيتة

شميران مروكل

حملة وطنية // مجدداً مساعي لفرض سلطة دينية وإلغاء أي وجود للدولة المدنية

موجهة ل: رئيس جمهورية العراق و رئيس مجلس الوزراء في الحكومة العراقية ومجلس النواب في العراق والى شعب العراق بكل قومياته واديانه

التاريخ: 24-07-2024 مُطلق الحملة نهاد القاضي

مرر مجلس النواب الذي تسيطر عليه أحزاب الإسلام السياسي مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية ذي الرقم 188 لعام 1959 لقراءة أولى بناء على طلب نائب واحد منفرد..

وستطال التعديلات حالات من الإضافة والحذف بما يعمق تشويه الصياغة القانونية ويخترقها بخطاب سياسي منحاز يمثل قرارا انقلابيا خطيرا في مسار الدولة العراقية التي عاشت طوال مسيرتها دولة مدنية يحكمها القانون المدني على أساس من وحدة وجودية معبر عنها دستوريا قانونيا..

وبالمؤشر الجوهري فإن مشروع التعديل ينقل السلطة المجتمعية المدنية إلى رجال الدين ومراجع مذهبية طائفية المنحى كما شهدناه طوال العقدين المنصرمين وهو ما سينال من المرأة العراقية وكل ما يحيط بالمجتمع العراقي وتعامله مع الأحوال الشخصية التي ستصير بالتعديل إذا ما تم إقراره في منطقة كارثة حقيقية يتم في خضمها إعلان سلطة دولة دينية يتم بفرضها إلغاء اي وجود للدولة المدنية

وفي ضوء ذلك فإنهم يصرون هنا على تقسيم الشعب العراقي لجماعات دينية بأمرة سلطة دينية طائفية وحصرا بظلال رؤوس الجهات الطائفية تلك ممن يدير الأمور خارج إطار قوانين الدولة وبما يتعارض كليا مع القوانين والاتفاقات والعهود الدولية المعمول بها..

اننا جميعا من منظمات وشخصيات ومجمل الحركة الحقوقية والمدنية الوطنية ندعو الشعب العراقي وكافة القوى المدنية ننادي مبدئيا بسرعة اتخاذ القرارات المناسبة للتصدي لمشروعات سبق للمرأة العراقية ولمجمل المجتمع العراقي أن أوقف هجماتها بوقت سابق ويومها تم سحب القرار 137 واليوم نطلق النداء عاليا لتجمع يضم الحركة النسوية والحركة الحقوقية وكل المنظمات والأطراف المعنية بالدفاع عن مدنية الدولة وعن القوانين العادلة التي لا تسمح بشرعنة مزيد من الأفكار السياسية بذريعة كونها المعبر عن الدين وأتباع الديانات..

فلتبدأ بحملات وطنية اليوم

لجنة الدفاع عن حقوق الانسان / استراليا

المركز العراقي الكندي لحقوق الانسان

المنظمات الموقعة:

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

جمعية المواطنة لحقوق الانسان / العراق

منظمة حمورابي لحقوق الانسان / العراق

الجمعية العراقية للمتقاعدين / العراق

جمعية الرافدين لحقوق الانسان / العراق

الجمعية العراقية لحقوق الانسان / اميركا

منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق اومرك / المانيا

المرصد السومري لحقوق الانسان / هولندا

المجلس العراقي للسلم والتضامن /العراق

البرلمان الثقافي العراقي في المهجر

مركز كلكامش للدراسات والبحوث الكوردية

التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية.

المعهد الكوردي للدراسات والبحوث في هولندا

هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق

الشخصيات الموقعة

الدكتور غالب العاني ناشط حقوقي / ألمانيا
الدكتور تيسير عبدالجبار الآلوسي أكاديمي، ناشط حقوقي مدني / هولندا
الاستاذ سعد كاظم سكرتير المركز العراقي الكندي لحقوق الانسان / كندا
الاستاذ وليم وردا منظمة حمورابي لحقوق الانسان في العراق
الاستاذ علي حسين عبود ناشط حقوقي / رئيس جمعية الرافدين لحقوق الانسان في العراق
الاستاذ حليم الاعسم / ناشط حقوقي / جمعية الرافدين لحقوق الإنسان في العراق
الاستاذ حميد مراد رئيس الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية.
الاستاذ محمد حسن السلامي حقوقي وناشط في حقوق الانسان
الاستاذ مهدي العيسى رئيس جمعية المتقاعدين العراقية العراق
الدكتور احمد الربيعي طبيب اختصاص ناشط في حقوق الانسان
الدكتور احمد علي ابرهيم سكرتير المجلس العراقي للسلم والتضامن
الاستاذ القاضي زهير كاظم عبود قاضي متقاعد / السويد
الدكتور صادق أطيمش استاذ جامعي متقاعد / المانيا
الدكتور حسن حلبوص طبيب اختصاص ناشط مدني / المانيا
الاستاذة شامة بن دوم ناشطة حقوقية المغرب
الاستاذ كاوه بيساراني مهندس استشاري / بريطانيا
الاستاذ محسن شريدة منظمة السلام العالمي / السويد
الدكتور خالد الحيدر ناشط حقوقي كندا
الاستاذ فوزي البريسم ناشط مدني المجلس العراقي للسلم والتضامن العراق
الدكتور عبدارحمن درويش باحث اكاديمي اقليم كوردستان العراق
الدكتور سربست نبي استاذ جامعي / كوردستان
الاستاذ حسيب شيخاني حقوقي / كوردستان
الدكتور سامان شالي أكاديمي وباحث سياسي / أميركا
الاستاذة ميكن آدم ناشطة حقوقية / الولايات المتحدة الأمريكية
الدكتور عبد علي عوض باحث أقتصادي/ هولندا
سهيل الزهاوي كاتب / النرويج
الاستاذة نوال ناجي يوسف ناشطة مدنية عضوة في المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان
الاستاذة ماجدة الجبوري ناشطة مدنية عضوة في المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان
الدكتور مديح الصادق ناشط مدني نائب سكرتير المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان
الاستاذة نهلة شعيا ناشطة مدنية / السويد
الاستاذ عارف الماضي باحث وكاتب وناشط حقوقي العراق
الاستاذ صالح الربيعي رئيس جمعية العراق الخضر في أوروبا
الاستاذ كريم محسن ناشط مدني العراق
الاستاذ م. علي زنكنه سياسي / هولندا
الاستاذة ماجدة البابلي ناشطة حقوقية / ألمانيا
الاستاذ كلمل زومايا ناشط حقوقي المانيا
الاستاذ نبيل تومي فنان تشكيلي وناشط حقوقي / السويد
الدكتور نبيل رومايا رئيس الاتحاد الديمقراطي العراقي في الولايات المتحدة الأمريكية
الاستاذ علي محمود محمود كاتب وناشط حقوقي / اقليم كوردستان
الدكتور أحمد ربيعة أكاديمي وناشط سياسي / هولندا
الدكتور سعد إسماعيل طبيب اختصاصي / هولندا
الاستاذ نجات جبار ناشط مدني / هولندا
الدكتور سالم جورج أكاديمي وناشط مدني / هولندا
الاستاذ مالك حسن مترجم و ناشط في الدفاع عن حقوق الكورد الفيليين / السويد
الاستاذ باسم الزهاوي مهندس وناشط مدني / هولندا
الاستاذ خالد الزهاوي مهندس استشاري وناشط مدني / هولندا
الاستاذ رجب عاصي كريم كاكائي ناشط مدني / كوردستان
الاستاذ ئاري كاكائي ناشط مدني / السويد
الاستاذ آرام رسول مهندس استشاري / بريطانيا
الاستاذ شيركو قره داغي مهندس استشاري / بريطانيا
الاستاذ كريم السلمان ناشط اجتماعي / بلجيكا
نهاد القاضي ناشط حقوقي / هولندا

24 - تموز - 2024

قوى أحزاب الإسلام السياسي تكشر عن أنيابها وتوغل في ممارسة نهج العنف ومعاداة السلم الأهلي ــ ألواح سومرية معاصرة

في إطار ما أثارته محاولة تعديل قانون الأحوال الشخصية ذي الرقم 188 لسنة 1959 من انشطار مجتمعي بين أضاليل توهم بالتعبير عن الدين وهي تدس مفاهيم الدين السياسي وتشويهاته وبين المدافعين عن الاستقرار القانوني الذي يحترم الشعب العراقي ووحدته وقيمه ومسارات النهج الذي اختاره خرجت بالأمس تظاهرات احتجاجية نسوية بالأساس وشارك فيها أنصارهن وأنصار العدالة والمساواة وسلامة النهج المجتمعي المعاصر لكن تلك التظاهرات السلمية صادفت تحشيدا من عناصر بلجة اعتدت بشكل صارخ على نساء النجف بأشكال مختلفة ما يتطلب أشد إدانة والتنبيه على معطيات ما تم ارتكابه وضرورة ممارسة الجهد القضائي القانوني بمحاسبة تلك العناصر ومن وقف خلفها.. وهذا بيان من المنتدى العراقي بشأن تلك الوقائع

قوى أحزاب الإسلام السياسي تكشر عن أنيابها وتوغل في ممارسة نهج العنف ومعاناة السلم الأهلي

خرجت يوم أمس 8 اب 2024 في إطار حراك عمَّ محافظات الوطن جموع من نساء النجف دفاعا عن قانون الأحوال الشخصية بالضد من تشويهات ما يسمونه التعديل؛ وقد سارت التظاهرة الاحتجاجية بكامل التمسك بالطابع السلمي في عرض موقفهن الذي عبرن عنه بمنطق المحاججة العقلانية الموضوعية المسجدة بمطالب عادلة حملتها شعاراتهن المرفوعة.

إلا أن الموقف السلمي البناء والقانوني لم يسلم من اعتداءات فجة حاول بها بعض معممين ومن جاؤوا بهم بقصد تكميم الأفواه ومنعها من التعبير عن مطالبها لقد اندفع أولئك بعنفهم ومحاولات الترهيب إلى الحد الذي أطلقوا لأنفسهم ما هو أبعد من ترديد الشتائم والالفاظ السوقية وتلك المعادية للسلم الأهلي والأمن وسلامة الآخر واتسم خطابهم بالتشهير بالآخر وبإطلاق أقذع النعوت بحق النسوة ومن شارك بالاحتجاج

ولولا الشبيبة الديموقراطية الواعية وصلابة النسوة المدافعات عن حقوقهن ووجه من أوجه الموقف الايجابي النسبي للشرطة لوقع ما لا تحمد عقباه على الرغم من أن ذلك الموقف لم يتجاوز تلبية مفهوم الحماية بأطر الحد الأدنى ما يتطلب مزيدا من مواقف الحسم المستجيبة للقانون ونهج الأداء فيه..

لقد كشفت أحزاب طائفية تلك التي أرسلت (تلكم المجموعات) للترهيب؛ كشفت عن نهجها المستند للعنف وتهديد ممثلات وممثلي المجتمع المدني السلميين وكشفت تلك القوى عن المستوى المتدني لخطابهم وكانت هتافاتهم ضد المرأة تشي بتخلفٍ حقوقي واجتماعي وفكري ومحاولة لإلغاء مساهمة اكثر من نصف المجتمع العراقي الأمر الذي فضح فشلهم في الحوار والتعامل مع قوى الشعب المدافع عن قيم العدل والمساواة مثلما أكدت استخدام عناصر لا تمتلك أكثر من ارتكاب جنايات العنف الجسدي المادي الملموس واللفظي

إننا في الحركة الحقوقية والمرصد السومري ندين أشد إدانة تلك الممارسات التي ترقى لمستوى تهديد السلم المجتمعي الأهلي ونشر العنف والبلطجة ما يقتضي أن نوجه النداء كي يمارس كل من القضاء والادعاء لمهامه في واقعة يمكن أن تتمدد أكثر إذا ما تُركت بلا محاسبة وبلا استدعاء لقيادات القوى الت

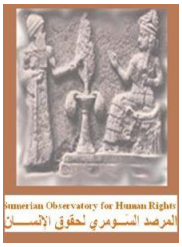

ي شاركت بالاعتداءات من دون أي مبرر أو سبب ونحن نؤكد تشخيصنا أنّ ذلك الاعتداء قد خرق قيم مجتمعنا وأعرافه عندما استهدف النسوة بصورة مباشرة وكل تلك الاعتداءات الأخرى بما شهده الجميع على تلك الاعتداءات التي شوَّهت قيم المجتمع المدني واعتدت على سلطة الدولة وسيادتها

وتظل كل تلك الوقائع التي مارست اعتداءات الترهيب العنفية وخرقها القوانين والأعراف مجرد بدايات لمن وقف ويقف وراء محاولة تشويه القانون 188 بكل ذرائعه معا وسويا وبتمام التمسك بالكفاح السلمي والالتزام بالقوانين لكبح جماح قوى العنف الظلامية

المرصد السومري لحقوق الإنسان

09آب أغسطس 2024

لتعلو أصوات ثقافة التعايش واحترام الآخر والدفاع عن حقه في التعبير وإيصال رؤيته ليتابع جدل الموضوعية ومنطق العقلنة والتمسك بمبادئ حقوق الإنسان في خيار مستحق للشعب العراقي بدولة ديموقراطية فيديرالية، علمانية النهج والرؤية حيث تستوعب الجميع بإطار من التنوع والتعددية بأعمق صور الاتحاد الإنساني وتبادل الاحترام والتعايش السلمي

تحالف 188: نرفض إدراج تعديل قانون الأحوال الشخصية في جلسات مجلس النواب

نقلا عن مصدر في الفيس بوك (صفحة حشع)

يعاودُ مجلس النواب العراقي عقدَ جلساته البرلمانية، اليوم السبت، في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية معقدة، وفي ظل انقسام سياسي وشعبي، وما زالت العديد من القضايا عالقة، أبرزها موضوع انتخاب رئيس للبرلمان، وانعدام الرقابة البرلمانية على أداء الحكومة، فضلاً عن غياب التدابير اللازمة لمعالجة ومتابعة الملفات الشائكة وأهمها ملفات الفساد الكبرى التي برزت على السطح في الآونة الأخيرة، مع عدم تشريع الكثير من القوانين التي أدرجت ضمن المنهاج الحكومي

.

وفي ظل هذه الأوضاع المعقدة، تحاول أطراف معينة، داخل مجلس النواب، الضغط لتمرير تعديل قانون الأحوال الشخصية النافذ، والذي واجه رفضا وقلقا كبيربين بين اوساط الرأي العام العراقي، وأهمية فسح المجال لمداولات وحوارات معمّقة، كونه يمس مصالح جميع المواطنين نساءً ورجالاً. ونرى أن التعديل سوف يزيد من الظروف تعقيداً في حال جرى تمريره وفق الصيغة الطائفية الغامضة، التي جرى عرضها في القراءة الأولى مطلع الشهر الماضي، ونرفض الاستعجال في النظر بالقوانين الأساسية من دون تدقيق وتمحيص من أصحاب الاختصاص والخبرة للوصول إلى صياغات رصينة قابلة للتطبيق على مدى فترات طويلة، وتنسجم مع دستورنا والتزامات العراق الدولية في حقوق الانسان .

ونتطلع الى رفض القوى السياسية والنواب المعترضين على القانون إدراجَ القراءة الثانية على جدول أعمال أية جلسة مقبلة من دون السعي الى فسح المجال للحوار البنّاء بين مختلف شرائح المجتمع العراقي، بعيدا عن استخدام صيغة المساومة وفرض الإرادة باسم الأغلبية.

وفي الوقت ذاته، نؤكد على اتخاذنا كافة الأساليب والوسائل السلمية لتعبئة الرأي العام لرفض التعديل، ولن نتوقف عند ذلك، بل سوف نتخذ إجراءات أخرى وفق الدستور والقانون.

بغداد 30-8-2024

188
تحالف الدفاع عن قانون
الأحوال الشخصية النافذ

تحالف 188: نرفض إدراج تعديل قانون الأحوال الشخصية في جلسات مجلس النواب

يعاودُ مجلس النواب العراقي عقدَ جلساته البرلمانية، اليوم السبت، في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية معقدة، وفي ظل انقسام سياسي وشعبي، وما زالت العديد من القضايا عالقة، أبرزها موضوع انتخاب رئيس للبرلمان، وانعدام الرقابة البرلمانية على أداء الحكومة، فضلاً عن غياب التدابير اللازمة لمعالجة ومتابعة الملفات الشائكة وأهمها ملفات الفساد الكبرى التي برزت على السطح في الآونة الأخيرة، مع عدم تشريع الكثير من القوانين التي أدرجت ضمن المنهاج الحكومي.

وفي ظل هذه الأوضاع المعقدة، تحاول أطراف معينة، داخل مجلس النواب، الضغط لتمرير تعديل قانون الأحوال الشخصية النافذ، والذي واجه رفضا وقلقا كبيرين بين اوساط الرأي العام العراقي، وأهمية فسح المجال لمداولات وحوارات معمّقة، كونه يمس مصالح جميع المواطنين نساءً ورجالاً.

ونرى أن التعديل سوف يزيد من الظروف تعقيداً في حال جرى تمريره وفق الصيغة الطائفية الغامضة، التي جرى عرضها في القراءة الأولى مطلع الشهر الماضي، ونرفض الاستعجال في النظر بالقوانين الأساسية من دون تدقيق وتمحيص من أصحاب الاختصاص والخبرة للوصول إلى صياغات رصينة قابلة للتطبيق على مدى فترات طويلة، وتنسجم مع دستورنا والتزامات العراق الدولية في حقوق الانسان.

ونتطلع الى رفض القوى السياسية والنواب المعترضين على القانون إدراجَ القراءة الثانية على جدول أعمال أية جلسة مقبلة من دون السعي الى فسح المجال للحوار البنّاء بين مختلف شرائح المجتمع العراقي، بعيدا عن استخدام صيغة المساومة وفرض الإرادة باسم الأغلبية.

وفي الوقت ذاته، نؤكد على اتخاذنا كافة الأساليب والوسائل السلمية لتعبئة الرأي العام لرفض التعديل، ولن نتوقف عند ذلك، بل سوف نتخذ إجراءات أخرى وفق الدستور والقانون.

بغداد 30-8-2024

رابطة المرأة العراقية في بريطانيا تسلم مذكرة احتجاج على مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية

التقى وفد من رابطة المرأة العراقية /فرع بريطانيا بالسيد محمد جعفر الصدر، السفير العراقي في لندن، صباح الخميس 22 آب 2024. وسلمه مذكرة استنكار للقراءة الأولى في البرلمان العراقي للتعديلات المجحفة على قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، المراد منها تقسيم الشعب العراقي وتكريس الطائفية البغيضة فيه.

وكان الوفد يتكون من كل من السيدات:

ساجدة أموري سكرتيرة رابطة المرأة العراقية في بريطانيا و شذى بيسيراني عضو اللجنة التنفيذية للرابطة و سوسن طبلة ناشطة مدنية نسوية. و قد أبدى السيد السفير تفهمه لمخاوف الوفد واستعداده لإيصال المذكرة الى الجهات المعنية في العراق بعد نقاش جديّ ومسؤول. وقد وقع المذكرة 14 منظمة عراقية وعربية في بريطانيا.

رسالة استنكار من رابطة المرأة العراقية فرع بريطانيا ومنظمات المجتمع المدني في بريطانيا

إلى الرئاسات الثلاث المحترمون في العراق

رئاسة البرلمان – رئاسة الوزراء – رئاسة الجمهورية))

إلى القضاء العراقي

إلى بعثات الأمم المتحدة ومكاتب حقوق الانسان والمرأة داخل العراق وخارجه

ِإلى بعثات الاتحاد الأوربي ومكاتبها داخل العراق وخارجه

إلى السفارة العراقية في بريطانيا

سعادة السفير العراقي

السيد محمد جعفر الصدر المحترم

م/ قانون الأحوال الشخصية النافذ يعزز النسيج الاجتماعي ويقويّ أواصره

يُعد قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 مرجعاً أساسياً لتنظيم أحكام الأسرة وضمان استقرارها وهو تشريع رصين شمل كل الاحكام المتعلقة بالأسرة

من الزواج والبنوة والنفقة والفِرقة والحضانة والمواريث وسواها من الاحكام الأخرى، وقد تعامل القضاء العراقي مع نصوص ومواد القانون بما ساهم في تعزيز الاستقرار من خلال الأحكام القضائية المعززة لمضامينه النصية، هذا القانون كان أحد قوانين البناء المؤسسي للدولة العراقية الحديثة، ومن أفضلها في الشرق الأوسط وما يُحسب له أيضا هو تعامله مع القواعد الشرعية وانتقاء الافضل منها ومن دون التقيّد بمذهب معين ومن ثم صياغتها على شكل قواعد قانونية هدفها ترسيخ هوية المواطنة والابتعاد عن الهويات الفرعية اذ جاءت احكامه مستوفية لأسباب التشريع من حيث رصانة العملية التشريعية وصدق الصياغة القانونية فكان منجزاً تشريعياً عراقياً على المستوى الاقليمي، ولم يحسب له طوال عمر نفاذه أية شكوى لا من اطراف الدعاوى ولا من المؤسسة القضائية أو أصحاب الشأن القانوني من أكاديميين و باحثين حتى مجيء دعاة الهويات الفرعية والنزوع نحو تغليب الهوية الطائفية فكثرت مشاريع القوانين الموظفة لهذا الغرض وأخرها المشروع الحالي المعروض امام مجلس النواب أذ في حالة اقراره، فأنه ينسف كل ما يعزز وحدة النسيج العراقي ويتعارض مع الدستور والتزامات العراق الدولية.

نحن نستنكر المشروع المقترح الجديد وتداعياته على المجتمع العراقي والذي ما زال محاط بالكثير من الغموض وهذا بعض ما وصل منه الينا:

تعزز التعديلات الجديدة الزواج خارج المحكمة، وكذلك الزواج بدون شهود، وعدم تسجيل العقد تعتبر جريمة وجنحه ويعاقب الزوج بالحبس عليها سابقا.

زواج القاصرات من عمر التاسعة والذي يدخل في حيز سلب الطفولة، وهذا يلغي سن الزواج المعمول به حاليا عند سن 18.

لا نفقة للزوجة بدون الاستمتاع بها وهذا ما يلغي شخصيتها وأدميتها.

في حاله الطلاق يُخير الطفل من عمر السابعة في البقاء مع أحد الأبوين، بعكس القانون الذي كان من عمر 15عاماً.

حضانة الطفل بعمر السنتين تكون للأب حتى بدون رضى الأم عند الانفصال.

تعدد الزوجات كان بشروط واضحة، أما المشروع الجديد فيلغي كل هذه الشروط ويبيح للرجل بالزواج بدون عقد شرعي ومن دون الرجوع للزوجة الأولى.

الزوج هو من يختار المذهب في الزواج وفي حال وقوع الطلاق من حق الزوج اختيار المذهب دون الرجوع الى الزوجة.

المشروع يعطل مبدأ المساواة أمام القانون في المادة 14 من الدستور، فالزوجة على المذهب الجعفري لا ترث ما يتركه الزوج.

ترسيخ الطائفية ومغادرة الهوية الوطنية ودفع البلد الى مرحله ما قبل الدولة، أي يتحكم الفقه بمستقبل العائلة ضمن منظور ضيق بعيداً عن الأحكام التي أقرها الدستور العراقي في مادة 29.

لا سيادة للقانون مع وجود هذا المشروع، وسيادة القانون جاءت نصًا في أحكام المادة 5 من الدستور، فاذا أُقر مشروع التعديل من قبل مجلس النواب وأصبح قانوناً نافذاً فأن المذهب الجعفري مثلا غير معني بالنصوص القانونية للدولة العراقية، فلا عدة للمطلقة أذا كانت صغيرة لم تكمل التسع سنوات الهلالية من عمرها في المذهب الجعفري، وهذا النص لا طاعة له في النص السني، لذا عندما تكثر النصوص غير القابلة للطاعة تتوقف سيادة القانون.

مشروع القانون يخلق سلطة تشريعية رديفة موازيه لمجلس النواب وهي فتاوي واراء الوقفين الجعفري والسني وبذلك تكون هناك سلطة تشريعية أخرى، تكون لفتاواها نفس القوة القانونية للتشريعات التي يصدرها مجلس النواب، يلاحظ هنا أن فتاوى الوقفين تُعد تدخلاً في شؤون السلطة القضائية وتخالف أحكام مادة 88 من الدستور أضافة الى أنه يهدر مبدأ الفصل بين السلطات.

لذا نطالب بإلغاء هذه التعديلات فوراً والتي من شأنها تدمير المجتمع العراقي، ونؤكد على ضرورة العمل على إقرار قانون مناهضة العنف الأسري، وقانون حمايه الطفل وتكريس المساواة والعدالة لكل أفراد المجتمع، وضمان احترام حقوق المرأة، وأن زواج القاصرات ليس ثقافه ولا دين بل هو جريمة بحق الإنسانية.

اسماء المنظمات الموقعة على رسالة الاستنكار:

1- نساء الاتحاد الوطني الكردستاني پريتانيا-لەندەن
دلوڤان عثمان بقال
2- مركز لندن للإبداع العربي
3- ديوان الشذر للثقافة
4- تنسيقية التيار الديمقراطي في بريطانيا
5- المقهى الثقافي العراقي في لندن
6- الاتحاد النسائي السوداني بالمملكة المتحدة وايرلندا
7- الدكتور ليث الدليمي، طبيب عائلة في بريطانيا وباحث في التاريخ واللغويات
8- رابطه الأكاديميين العراقيين في المملكة المتحدة
9- منظمة حقوق المرأة الإيرانية والكردية
10- منظمة المرأة الكردية والشرق الأوسطية
11- المنتدى السوري في لندن للثقافة والتراث
12- منظمة بصيره لحقوق المرأة الإنسانية العالمية
13- حزب الشعب الفلسطيني
14- تجمع النساء الفلسطينيات رابطة المرأة العراقية فرع بريطانيا.

لندن في 22 أب 20245

الجالية العراقية في #الدنمارك تَضُم صوتها لرافضي تعديل قانون الاحوال الشخصية

قام وفد من المنظمات الديمقراطية العراقية يوم الثلاثاء الماضي 3 أيلول 2024 بزيارة إلى مقر السفارة العراقية في #كوبنهاكن ـ الدنمارك تم خلالها تسليم مذكرة احتجاج موقعة من قبل عدد من المنظمات السياسية العراقية والعربية إضافة لعدد كبير من الشخصيات الاكاديمية والثقافية والاجتماعية، والمذكرة موجهة إلى الرئاسات العراقية احتجاجا على التعديلات المقترحة على قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959

وكان في استقبال الوفد السيد صلاح الموسوي نائب القائم بالاعمال والسيد ليث فيصل نائب القنصل العراقي.
وأبدى الوفد خلال الزيارة رؤيته حول التعديلات المقترحة ومخاطرها الجمة على المجتمع العراقي من النواحي الاجتماعية والسياسية والأمنية، وموضحا تقاطع هذه التعديلات مع مجمل القوانين الحقوقية التي اقرتها المنظمات الدولية وتناقضها مع ما نص عليه الدستور العراقي من (أن العراقيين متساوون في الحقوق).

من جانبه أبدى السيد نائب القائم بالأعمال العراقي تفهمه لوجهة نظر الوفد وأكد بأنه سيقوم باتخاذ ما يلزم لإيصال هذه الرؤية إلى الرئاسات العراقية عبر وزارة الخارجية.

وقد ضم الوفد إضافة للسيد علي حسين عن منظمة الحزب الشيوعي العراقي في الدنمارك، الفنانة نضال عبد الكريم والناشطة إيمان أحمد وعن الجمعية المندائية العراقية مناضل الحيدر.

الموقعون:
- منظمة الحزب الشيوعي العراقي / الدنمارك
- الحركة الديمقراطية الآشورية/ الدنمارك
- الاتحاد الوطني الكوردستاني/ الدنمارك
- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين/ الدنمارك
- منظمة الحزب الشيوعي الكوردستاني ـ العراق/ الدنمارك
- رابطة الانصار الشيوعيين / الدنمارك
- منظمة الحزب الشيوعي السوري الموحد ـ الدنمارك
- تيار الديمقراطيين العراقيين/ الدنمارك
- رابطة المراءة العراقية / الدنمارك
فرقة بابل الغنائية العراقية/ الدنمارك
- جمعية ما بين النهرين/ الدنمارك
- الجمعية المندائية العراقية /الدنمارك
- طالب غالي ـ فنان الشعب العراقي
- نضال عبد الكريم الدنمارك ـ فنانة مسرحية
- صبا مطر ـ كاتبة روائية
- ناهدة جبر ـ كاتبة قصة وشاعرة
- بشرى علي ـ فنانة وناشطة مدنية
- كلارا ججوكا ـ ناشطة مدنية
- أمل مطر ـ قاصة وفنانة تشكيلية
- دانيا رزكار فخري ـ طالبة جامعية
- شذى مطر ـ آثارية
- هاشم مطر ـ ناقد وروائي
- كوران خياط ـ فنان موسيقي
- الدكتور فاضل السوداني ـ كاتب ومخرج مسرحي
- الدكتور خالد السلطاني أكاديمي معماري
- الدكتور نسيم الدكم ـ طبيب وفنان
- مزهر بن مدلول ـ كاتب وصحفي
- سلام ابراهيم ـ كاتب روائي
- ماجد ياسين ـ أستاذ موسيقى
- رعد سالم ـ فنان تشكيلي
- بشار علي ـ كاتب سينارست
- باسم الانصار ـ شاعر
- هادي الصكر ـ فنان تشكيلي
- الدكتور حسن عبد اللة ـ اقتصادي واستاذ جامعي
- هاتف بشبوش ـ شاعر
- الدكتور زهير شلبية ـ باحث اجتماعي
- هاني الريس ـ صحفي / البحرين
- الدكتور شابا أيوب ـ أكاديمي رياضيات
- علي حسين ـ ناشط سياسي ومدني
- رؤوف الحلو (عن آل الحلو) ـ ناشط اجتماعي ومدني
- أحمد الثرواني ـ شاعر
- داود أمين منشد ـ شاعر وصحفي
- شاكر الأنباري ـ كاتب روائي
سميرة قحطان الصعب ـ ماجستير هندسة جامعة أالبورغ
- علياء محمد ـ مهندسة كهرباء
- فوزية داود سلمان ـ معلمة رياض اطفال
- أماني محمد جعفر حسن ـ ماجستير صيدلة جامعة كوبنهاكن

#تحالف_188
#تحالف_١٨٨
#لا_لتعديل_قانون_الاحوال_الشخصية
#Alliance188

موقف اللجنة القانونية للتيار الديمقراطي العراقي بشأن التعديلات المقترحة على القانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٩

التيار الديمقراطي العراقي مقالات 28 آب/أغسطس 2024

في ضوء مقترح التعديل المزمع تقديمه وقراءته المثبت على جدول أعمال مجلس النواب العراقي الخاص بقانون الأحوال الشخصية العراقي بحثت اللجنة القانونية للتيار الديمقراطي العراقي أهداف هذا التعديل وانعكاساته على المجتمع وما اذا كان هذا التعديل يلبي وينسجم مع الحقوق والضمانات التي كفلها الدستور العراقي للاسرة (نواة المجتمع) ويعالج المشكلات التي تهدم كيانها بالطلاق والفرقة واتساع المشكلات الناتجة عنها وازدياد حالات معاناة الأطفال وضياع حقوقهم بالعيش الكريم وسط كنف دفئ الأسرة واجوائها والتي يحفظها ويصونها القانون ومطبقي نصوص القانون قضاة محاكم الأحوال الشخصية ... فكان لنا الملاحظات الآتية :-

١. ضمن قانون الأحوال الشخصية النافذ الحق لطرفي الزواج اختيار المذهب الذي ولدو عليه انتماءً له ابتداءً. و ارساء الثوابت الشرعية الناشئة منه وإما الحقوق والضمانات فلن تأتي إلا من خلال القانون والمحاكم المختصة التي تمتلك سلطة وولاية عامة على جميع السلطات والأفراد في المجتمع من خلال الأحكام التي تصدرها وتكتسب حجية على اطرافها إيمانا باحترام الأحكام القضائية وعدم التعليق عليها ومخالفتها الا من خلال مارسمه القانون من طرق الطعن بهذه القرارات.

٢. ان توظيف النصوص الدستورية التي تؤكد على حرية الإفراد والمواطنين باختيار مذاهبهم هذا ليس وليد المقترح وإنما سبق القانون هذا التعديل وهو جزء من ارث ديني قائم على السماحة وعدم الاختلاف في الثوابت ولا أثم للانسان في تغيير مذهبه التي تبقى مساله شخصية تتعلق بين الإنسان وخالقه دام لم يأتي بمعصية او شرك باصول الدين. المسألة شخصية ولم يقيدها القانون وتسير المحاكم على احترام هذه الخصوصية وتكفلها للزوجين دون قيد او شرط.

٣. تأتي مسألة التعديلات القانونية بشكل عام سواء من السلطة التنفيذية او التشريعية محكومة بقيود منها ان تعالج حاجة قائمة وان تحمي الحقوق وتوسع من دائرة الضمانات للطرف الضعيف او تعمل على موازنة ذلك لكلا الطرفين وهذا مالم نجده في مقترح التعديل الذي وللوهله الأولى يؤدي إلى إهدار ضمانات الزوجة في حالات كثير لا محل ومراد لذكرها هنا يكفي انها تشير إلى دونية وعدم مساواة وبالتالي مثل هكذا تعديل يخالف الدستور والقانون وايضا ثوابت الشريعة والاولى سحبه.

٤. العراق بلد ديمقراطي محكوم بدستور استفتى الشعب عليه قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وعدم تدخل سلطة بمهام وشؤون سلطة أخرى احترامً لهذه الوثيقة الدستورية و استقرار المعاملات والمراكز القانونية وجدنا اختصاصات انيطت للوقفين الشيعي والسني وهذه الأوقاف مرجعها وارتباطها بالسلطة التنفيذية فاين الضمانة في ذلك عندما يكون الخصم والحكم واحد كذلك ان من يكون حرا في بداية اختياره لن يكون اسيرا في نهاية التزامه فكما يترك له تحديد مذهبه يترك له اختيار الجهة التي تنظر نزاعه لا ان تفرض عليه جبرا من قبل مجالس استشارية ذات خبرة محدودة ولها موقف من المؤسسات القضائية، بالإضافة إلى أن مستلزمات الدولة القانونية والديمقراطية ان تكون هناك سلطة قضائية (حياد) تختص بالفصل في جميع المنازعات وهذا ما أكده الدستور ولم يورد اي استثناء على ذلك بوجود جهة خاصة غير قضائية بنظر نزاعات وذلك لحماية المتقاضين وتأكيد ضماناتهم بمحاكمة عادلة.

٥. في مسألة وجود مدونة الأحكام الشرعية تخص المذهبين الجعفري والحنفي نذكر ان العراق قبل صدور هذا القانون كان يعمل بمثل هذه المدونة التي تحتوي على أحكام شرعية متداخلة بعضها متفق عليها والبعض الآخر لايوجد عليها اتفاق او لا تتلائم مع تتطور المجتمع واحتياجاته وسرعة الحداثه والتطور العلمي فقد صدر قانون الأحوال الشخصية النافذ بعد ان اخذ من المذاهب الإسلامية أحكام مرجحة ومنطقية ومحققة وليس حولها خلاف كضمانه وصيانة للاسرة. فكيف بعد هذا الزمن نرجع إلى هذه المدونات التي كنا قد غادرناها ونجحنا بتأسيس قانون جامع وموحد ولم يشتكي منه القضاة

بالرغم من وجود تحفظات لدينا على بعض نصوص التي بحاجة إلى تعديل.
٦. ان وجود المدونات الشرعية تعني مزيد من الانقسامات الطائفية التي تكون داخل المذهب الواحد فعلى سبيل المثال يوجد في المذهب الجعفري من لم يتوحد في مسألة التقليد على مرجع واحد ولذلك نرى في مسألة الأعياد الدينية هناك اختلاف بين المراجع والمقلدين فكيف يمكن أن تتوحد في مسائل مالية وقانونية واجتماعية ولايمكن منع الآخرين واجبارهم على تقليد نفس المرجع لكثرة مقلديه او لكونه الاعلم بين الموجودين فهذه مسالة عقيدة.
٧. ندعو من القائمين ان يمعنو النظر بما يدور في مجلس النواب المصري الذي يخوض تعديل قانون الأحوال الشخصية إلى الأسس التي يود معالجتها ذات المساس بحياة المجتمع وصيانته من الانحلال والتفتيت ومعالجة اصل هذه المشاكل ومنها ازدياد حالات الطلاق التي اقترح بشأنها انشاء صندوق الأسرة المصري لاعانة محدودي الدخل والآثار الاقتصادية المنعكسة على الأسرة، وفي حالات كثرة الطلاق يبحث الأزهر مع المجلس في التوصل إلى إيجاد حلول لمعالجة افة الطلاق وهي قانونية ولاتختلف مع الشريعة في ذلك ويعملان معاً على تقوية ودعم القانون والقضاء وهذا في مصر ذات المذهب الواحد .

٨. اخيراً نطلب من المعنيين في مجلس النواب ممثلي الشعب عدم المساس في مسائل توحيد المجتمع وعدم تمشية مقترحات قوانين تزيد الفرقة وتفتك نسيج المجتمع واسناد الأمر والموضوع لغير اهله فذلك ليس من الدستور في شيئ ولا من منطق التعديل. ندعو ان تكون المقترحات اللاحقة ناضجة وحامية للحقوق امنية ممثليكم الذين انتخبوكم لهذه المهمة.

اللجنة القانوني للتيار الديمقراطي العراقي
عن جريدة طريق الشعب العراقية

مذكرة تحالف 188 للدفاع عن قانون الأحوال الشخصية نرفض تعديل قانون الأحوال الشخصية على أساس طائفي

عن جريدة طريق الشعب

السيد رئيس مجلس النواب المحترم
السيد رئيس وأعضاء اللجنة القانونية المحترمين
السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمين
تحية طيبة

نحن تحالف 188 للدفاع عن قانون الأحوال الشخصية النافذ، الذي يضم قوى سياسية ومدنية وشبكات نسوية، ومنظمات المجتمع المدني ومدافعي حقوق الانسان، نرفع لكم مذكرتنا التي تتضمن موقفنا من مقترح تعديل المادة الثانية والمادة العاشرة فقرة 5 من قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959النافذ، المقدم من اللجنة القانونية ولجنة المرأة والأسرة والطفولة، استنادا للمادة 41 من الدستور، وتمت قراءته الأولى في جلسة مجلس النواب في 24 تموز 2024.

بدءا نجدد موقفنا الرافض لمقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية من منطلق المصلحة الوطنية العليا للحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي المتنوع لشعبنا، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية القائمة على مبادئ سيادة القانون والمواطنة المتساوية لجميع المواطنين نساء ورجالا.

ندرج لكم ادناه أبرز تعليقاتنا وملاحظاتنا على مقترح التعديل وأسباب رفضنا له، التي عبر عنها العديد من المختصين في القضاء والقانون وقوى سياسية وأعضاء في مجلس النواب وشخصيات ثقافية واجتماعية، وهي:

1. ان قانون الأحوال الشخصية النافذ لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع الشريعة الإسلامية كما ورد في نص المادة الثانية منه، وأخذ أفضل ما في الفقهين السني والشيعي من قواعد فقهية وحولها الى قواعد قانونية تنسجم مع روح العصر وتطور الحياة في المجتمع. كذلك يتسم بكونه قانوناً جامعاً وشاملا وموحداً للأحكام الفقهية، ولا يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام (الايمان بالوحدانية، والنبوة، واليوم الاخر). فالأحوال الشخصية هي ليست من العبادات، انما هي من المعاملات التي نظمها الشارع الإسلامي في الغالب بأحكام ظنية من نتاج

فكري للفقهاء باعتمادهم مصادر متنوعة لاستنباط الأحكام، لا مجال لذكرها في مذكرتنا.

2. نؤكد على ماورد في المادة 2 من الدستور بأن الإسلام مصدر أساس للتشريع، وعدم جواز سن قوانين تتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام، وفي ذات الوقت لا يمكن سن قوانين تتعارض مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات الأساسية الواردة في الدستور. كذلك مع ماورد في الفقرة الثانية من المادة نفسها بالحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، وضمان كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والإيزديين والصابئة المندائيين.

3. سيادة القانون جاءت نصا في احكام المادة (5) من الدستور. المواطنون ومن يحكمهم ملزمين بطاعة القانون. في مقترح التعديل المقدم لا سيادة للقانون. فإذا اقر مشروع التعديل من قبل مجلس النواب وأصبح قانونا نافذا فان للمذهب الجعفري احكامه وللمذاهب السنية احكامها أيضا، واي منهما غير معني بالنصوص القانونية التي تخص الآخر ولا يلزم بطاعة قانون الآخر. ويتجسد ذلك في العديد من قضايا الأحوال الشخصية. وعندما تكثر النصوص غير القابلة للطاعة تتوقف وظيفة سيادة القانون، لا بل ان القانون يتخلى عن التعريف الذي اشتهر به على انه: (مجموعة القواعد القانونية العامة المجردة التي تنظم العلاقات بين الأفراد او بينهم والدولة ويلزم مخالفها الجزاء). عندئذ يفقد القانون صفته كقاعدة عامة تلزم المواطنين كافة ويسقط القانون عن تعريفه أعلاه، ولا يلزم قطاعات واسعة من المواطنين.

4. مقترح التعديل يضرب في الصميم مبدأ المساواة بين المواطنين امام القانون الذي نصت عليه المادة 14 من الدستور، بتكريسه التمييز الطائفي، مهدداً الاستقرار الاسري ووحدة النسيج والتعايش المجتمعي القائم على الزيجات المختلطة ما بين الأديان والمذاهب والقوميات والأعراق. كذلك ينكر دور الدولة في كفالة الأمومة والطفولة والشيخوخة الذي نصت عليه المادة 29 من الدستور، بكونها طرفا ثالثا يحتم عليها تنظيم احوال الأسرة التي هي أساس المجتمع، ورسم لها وظيفتها الاجتماعية المتمثلة في المساهمة في البناء المؤسسي للدولة، مما يلقي على الدولة مسؤولية الحفاظ على كيان الأسرة وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية واستقرارها، وتامين سيادة القانون وفرضه على الجميع.

5. مقترح التعديل وتصريحات المدافعين عن المشروع، يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات الذي ورد في المادة (47) من الدستور، التي نصت (تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات). كما ينسف مقترح التعديل مبدأ سيادة القانون، ويصادر استقلالية القضاء ودور مؤسساته التي تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، ووفقاً للمادتين 19 و87 من الدستور، يضاف لهما نص المادة الدستورية 88: (القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة).

6. مقترح التعديل يخلق سلطة تشريعية رديفة موازية لمجلس النواب وهي فتاوى واراء الوقفين الجعفري والسني فالفتاوى لديهم (تشريع). وبذلك تكون هناك سلطة تشريعية اخرى تكون لفتاواها نفس القوة القانونية للتشريعات التي يصدرها مجلس النواب. كما يربط مقترح التعديل محكمة الأحوال الشخصية بديواني الوقفين الشيعي والسني، وهما إدارات تنفيذية ترتبط بالسلطة التنفيذية الممثلة بمجلس الوزراء وعلى وفق احكام المادة (103/ثالثاً) من الدستور، التي جاء فيها (ترتبط دواوين الاوقاف بمجلس الوزراء)، وبموجب قوانينها فهي معنية بحفظ أموال المسلمين لا علاقة لهما بالأحوال الشخصية.

7. مقترح التعديل يتناقض مع التزامات العراق بالمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي اصبحت جزءاً من المنظومة القانونية الوطنية، واكد الدستور على احترامه لبنودها ومضامينها بموجب المادة (8) منه.

8. مقترح التعديل احال مسألة التنظيم بمجملها الى مدونة شرعية تكتب لاحقاً، بما يحيل المسألة الى مجهول لا يعلمه احد، بدليل ان المقترح اشار الى احتمالية عدم امكانية تحديد الرأي المشهور في المذهب عند كتابة المدونة، وارجع المسألة الى رأي المرجع الأعلى الأكثر تقليداً او رأي المجمع العلمي الإفتائي، والزام الأفراد بقواعد قانونية تفرضها الدولة دون ان تكون هذه القواعد معلنة ومنشورة وفقاً لأحكام المادة (129) من الدستور التي تقتضي نشر القوانين (بمفهومها الواسع أي كل قاعدة تلزم الافراد بتنظيم معين) في الجريدة الرسمية، بما يتعارض مع اصل الالزام في القاعدة القانونية.

9. مقترح التعديل يمنح دواوين الأوقاف صلاحية اعداد المدونات الفقهية للأحوال الشخصية، بمثابة تفويض من مجلس النواب الى تلك الدواوين بالتشريع. وهذا يعني تنازل مجلس النواب عن بعض صلاحياته، وهذا ما لا يملكه مجلس النواب، لأن الدستور العراقي لم يأخذ بمبدأ التفويض التشريعي، ولم يرد في صلاحيات مجلس النواب الواردة في دستور عام 2005 النافذ ما يشير إلى هذا المعنى، ومن ثم تصبح عملية التفويض غير ذات أثر دستوري أو قانوني.

10. مقترح التعديل لم يراعي الآثار التي تترتب على الغائه النصوص التي تتعارض مع احكامه بشكل مطلق، مما سيؤدي الى الغاء نصوص في قوانين أخرى، كالقانون المدني وقانون العقوبات وقانون المرافعات والاثبات، لاختلاف التنظيم الوارد في احكامه، وعدم ايراده أي جزاءات قانونية على من يخالف احكام قانون

الأحوال الشخصية، حيث سيصبح الجزاء اخروي لا دنيوي، بما يتعارض مع فكرة الدولة وتنظيمها للمجتمع. كما انه لا يراعي اختلاف قواعد الاثبات المقرة قانوناً مما يقتضي بإلزام القضاء بتطبيق قواعد اثبات غير منصوص عليها قانوناً، مما يوجد قوانين موازية تطبق بتباين وتعارض باختلاف المناطق الجغرافية او اختلاف الشخوص.

12. أثار مقترح التعديل قلق الشارع العراقي بمجمله، ومن جميع الديانات والمذاهب، لأنه يخرق الدستور والمبادئ التي تشكل نظام الحكم في العراق. لقد تجلى ذلك في نتائج استطلاع الرأي حول تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 الصادر عام 1959، الذي قام به فريق مختص باستطلاعات للرأي العام العراقي. شارك في الاستطلاع 61648 ألف عراقي لمدة 3 أيام، وأعلن عن نتائجه في 17 آب الماضي. وقد عبر 73.2% من المشاركين في الاستبانة الإلكترونية عن رفضهم بقوة

11. مقترح التعديل سيفتح باباً للتلاعب بمعتقدات الأفراد من خلال تغييرهم لمذاهبهم وادعائهم الانتماء الى مذهب دون آخر تبعاً للمصلحة الشخصية او الآنية، مما يؤدي الى ظهور اشكاليات في التطبيق ستؤدي الى ازدياد الدعاوى القضائية وحالات الطلاق بحجة تغيير المذهب او الانتماء، وهو ما كان يعاني منه تنظيم الاحوال الشخصية في العهد الملكي في ظل عدم وجود قانون موحد.

تعديل القانون، مقابل 23.8% من المصوتين عن موافقتهم على تعديل القانون، أما بقية النسبة 3.1% من المصوتين فقط عبروا عن عدم اهتمامهم. كما أن نسبة 81.6% من المصوتين عبروا عن رغبتهم بان يكون قانون الأحوال الشخصية ذو طبيعة مدنية، مقابل 18.4% من نسبة المصوتين ممن طالبوا بان يكون القانون ذو طبيعة طائفية. علماً بلغت نسبة المصوتين من داخل العراق (85.4%) مقابل نسبة المصوتين من خارج العراق (9.5%).

ختاماً:-

ومن منطلق إن الدولة بقوانينها القائمة على تقدير المصلحة العامة وحماية المساواة ومعنى المواطنة - وليس الفقه - هي مصدر الشرعية الوحيد دستورياً، وينبغي أن تُصاغ القوانين على أساس المصلحة العامة للعراقيين، كمواطنين متساوين، نؤكد على ضرورة السحب الفوري لمقترح التعديل حفاظا على وحدة العراق وشعبه وحماية للأسرة والمجتمع، والالتزام بما ورد في قرارات المحكمة الاتحادية العليا التي اكدت على عدم تعارض قانون الأحوال الشخصية مع احكام ثوابت الإسلام في قراراتها، حين عرّفتها المحكمة بأنها: "المبادئ المستقرة والمجمع عليها في جميع المذاهب التي لا يمكن مخالفتها شرعاً، وبالتالي متى كان هناك خلافاً فقهياً بين مذاهب المسلمين في مسألة معينة فإنها لا تعد من قبيل ثوابت احكام الاسلام التي لا يجوز تشريع خلافها". نضع أمامكم عدداً من قرارات المحكمة الاتحادية العليا:
(95/اتحادية/اعلام/2014)،(135/اتحادية/2021)،(136/اتحادية/2023)، (147/اتحادية/2023)، (113/اتحادية/اعلام/2014)، (9/اتحادية/اعلام/2015)، (134وموحدتها 135/اتحادية/اعلام/ 2018)، (54/ اتحادية /2019)، (58/اتحادية/2019)، (12/اتحادية/ 2019)، (69/ اتحادية / 2012).

مع التقدير والاحترام

تحالف 188 للدفاع عن قانون الأحوال الشخصية
بغداد في 2 أيلول 2024

****

لا مجال للمساومات مع مشروعات إلغاء الدولة المدنية وإعادة عصر الرق والعبودية: رفض ما يسمونه تعديلات وهي تشويهات وخلطة فكرية لا تكتفي بتمرير سطوة على فئة من أتباع مذهب ولكنها تفرض سلطة ثيوقراطية بكل معانيها وما تتضمن من سلطة رجال (دين) سياسي على الحياة العامة بشرعنة قانونية لتلك السلطة وفسادها المفضوح! لهذا لا مجال للمساومات وللحلول الوسط لأنه لا منطقة وسطى بين الصائب والخاطئ سوى مزيد تراجع لصالح سطوة تلك الفئة المنحرفة التي نهبت وسلبت وأتلفت وأحرقت ولم تُبقِ على شيء سوى شرعنة أفعالها بإعادة المجتمع برمته إلى عصر الرق والعبودية بأضاليل وتأويلات لا يقرها منطق أو عقل وبضمن ذلك صحيح الدين.. وبجميع الأحوال لا تراجع والشعب اتخذ قراره برفض المحاولة لأنها مفضوحة وما تبيته ليس سوى أباطيل تسبق الضربة القاضية على وجود الدولة وانتمائها للعصر وقيم الأنسنة والمساواة.. فلنتابع معا مكافحة الهجمة الجديدة ومخاطر تهديداتها
نشرة ابن رشد

دعوة عامة

رابطة المرأة العراقية /هولندا تستقبل **المناضلة شميران مروگل** السكرتيرة العامة لرابطة المرأة
العراقية ، القادمة من العراق في ندوة تتحدث فيها عن:

-أوضاع المرأة في العراق عموماً

-التطورات الحاصلة بعد صدور مقترح التعديل على قانون الأحوال الشخصية الذي صدر من البرلمان .

-و ما هي تبعاته فيما إذا نُفِّذَ هذا التعديل ؟

الجانب الثاني من الندوة سوف يتضمن جلسة فنية نعلن عنها في حينها

التاريخ : السبت 2024/9/21
الوقت : الساعة 13 الواحدة ظهراً و لغاية الساعة 18 السادسة عصراً
المكان : قاعة **البيت العراقي**

العنوان : **Escamplaan 61F**

الوصول إلى القاعة : من المحطة المركزية

Tram 4 بإتجاه Deuithof
Tram 6 بإتجاه Leyenburg

النزول في منطقة ترام **Tienhovenslaan**

المؤتمر الاستثنائي الثالث للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

- البلاغ الختامي الصادر عن المؤتمر الاستثنائي للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
- رسالة تضامن مع الشعب الفلسطيني
- رسالة تضامن مع شعب السودان في أزمته
- بيان مخصوص بما دار من صراع بشأن تعديلات قانون الأحوال الشخصية
- التضامن مع حقوق المتقاعدين العراقيين
- تحايا إلى الأطراف الداعمة للمؤتمر
- رسالة تحية في ضوء انتهاء أعمال المؤتمر الاستثنائي

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
منظمة غير حكومية
NGO
Iraqi Forum Human Rights Organization

المؤتمر الاستثنائي الثالث

للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

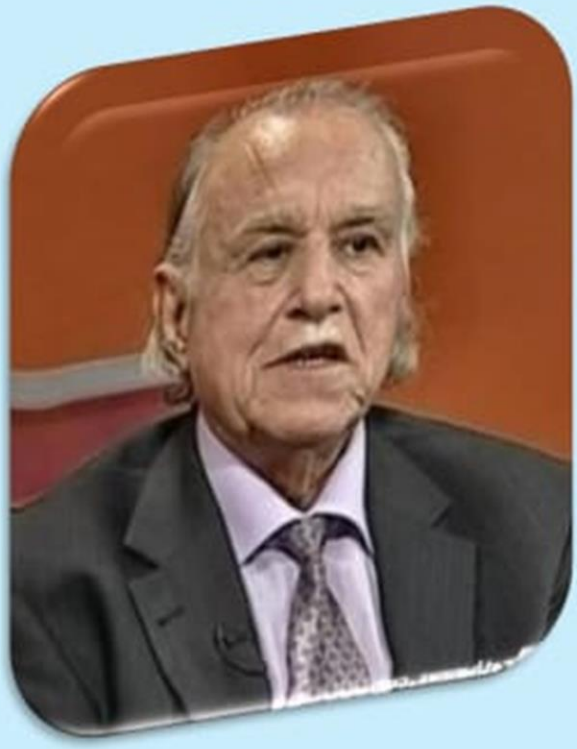

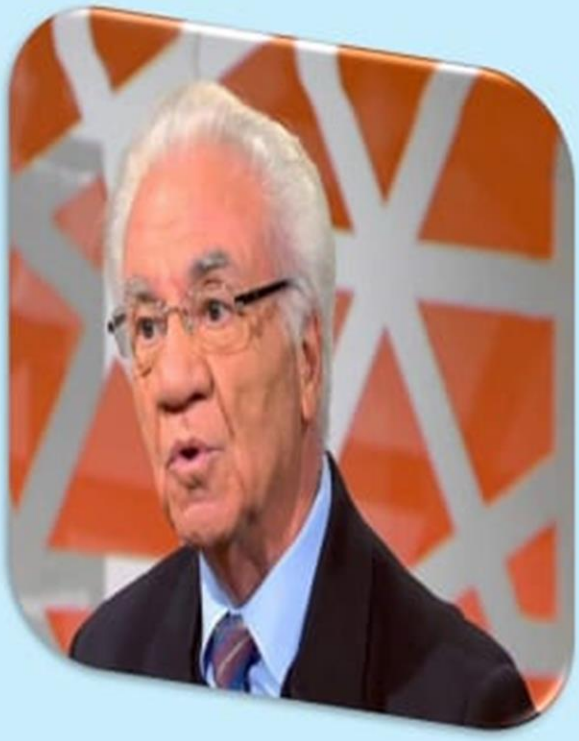

دورة الراحلين الاستاذ عبد الخالق زنكنة و الدكتور كاظم حبيب

الاول من ايلول 2024

البلاغ الختامي الصادر عن المؤتمر الاستثنائي للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

انعقد في الأول من سبتمبر، أيلول، مؤتمر المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان، وقد تمّ توظيف الفضاء الافتراضي (zoom) في استكمال الانعقاد. يأتي هذا المؤتمر بصفة استثنائية بمحاوره ومعالجاته، وقد تم تسميته (مؤتمر الراحلَين، عبدالخالق زنكنة، وكاظم حبيب)، وبعد أنْ توقّف المؤتمِرون دقيقة صمت استذكارا لضحايا الحركة الحقوقيّة، وللراحلَين: الأستاذ عبدالخالق زنكنة، والدكتور كاظم حبيب.

تمَّت مناقشة جدول العمل المُقدّم من اللجنة التحضيرية، وتثبيت ما تقرّر تناوله من المحاور المطروحة، التي ركّزت على (تعديلات النظام الداخلي للمنتدى) في منطلق حراكه الجديد، بعد رحيل عدد من قياداته.

بعد إقرار النصاب؛ إذ شاركت أغلب المنظمات العاملة في المنتدى العراقي، وتعذّرت مشاركة البعض منها بسبب الظروف الخاصة، أو لفرق التوقيت بين الدول، وعلى ضوء المُستجدّات التي واجهها المنتدى، وما ظهر من تغييرات تخصّ بعض المنظمات؛ استمع الحضور لكلمات المنظمات الحقوقية على التوالي:

1- كلمة ترحيب قصيرة من قبل (اللجنة التحضيرية للمؤتمر)، قدّمها (الدكتورغالب العاني)، أكّد فيها على الحاجة لمراجعة أساليب العمل، ووسائله، وإقرار النهج الجديد المؤمّل تنفيذه، أو تحديد ما يُنتظر من المنتدى على ضوء الدور الهامّ لِما مرّ منذ سنوات، وما كان مصدراً لوجستياً حيوياً، وما البدائل الحالية والمستقبلية، خاصّة في الجوانب والنشاطات والمشاريع الحقوقية، وما متعلّق بالأمور المالية للمنتدى.

2- كلمة عن حقوق الإنسان في العراق والعالم، (للأستاذ محمد السلامي) عن (جمعية المواطنة)، ثمّن فيها العمل، وأكّد أنَّ هناك تطوراً بخطابنا، وبمراقبة حالة حقوق الإنسان من خلال منظماتنا في الداخل، ومراقبة التجاوز على منجزات الشعب العراقي من خلال التراجعات بالمقترحات المتطرفة بشأن: (إلغاء الاحتفال بثورة 14 تموز عيداً وطنيّاً، وتعديل قانون الأحوال الشخصية).

3- كلمة عن وضع المتقاعدين في العراق، قدّمتها (جمعية المتقاعدين العراقيين)، ألقاها (الزميل مهدي العيسى)، تمّ فيها الإشارة إلى إحصاءات وأرقام فضحت المعاناة ضمن الوضع الحالي المُتردّي، الذي لم ينصفهم بعد أنْ أفنوا زهرة العمر بخدمة الوطن والمجتمع، وقدَّم العيسى مقترحاً لدعم تظاهرة (منظمة المتقاعدين العراقيين) يوم 3 أيلول في العراق، وأيَّدَ الجميع هذه التظاهرة.

4- كلمة عن حقوق الإنسان في العراق، قدّمتها (جمعية الرافدين)، ألقاها (الأستاذ علي حسين)، إذ أورد نداءً لتفعيل الجهد ضد محاولات القوى الطائفية لتغيير قانون الأحوال الشخصية، وكيف استشرست تلك القوى في الاعتداء على الناشطين، رجالاً ونساء في النجف وغيرها؛ ما طال حصراً الرافضين لتلك التعديلات السيئة، وأكّدَ ضرورة إعادة مادّة جوهرية لقانون العقوبات، تتضمن إعادة ما صودر من حقوق المتَّهم الذي تتم تبرئته.

5- كلمة عن حقوق اللاجئين والمغتربين قدمها (المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان) (الدكتور مديح الصادق) نائب سكرتير المركز، مؤكِّداً الاتفاق مع فكرة أنْ يُمنح هذا المؤتمر كامل الصلاحيات، وأنْ تتجه الجهود الكافية فعلاً وتأثيراً في حلّ مشكلة اللاجئين والنازحين، وأنْ تتحمل الحكومة العراقية مسؤوليتها في ذلك الحلّ، وفي تعويضهم.

بعد ذلك تم اختيار هيئة رئاسة المؤتمر من: (الدكتور غالب العاني، والأستاذ حميد مراد، والأستاذ محمد السلامي)، إذ تمّت مناقشة أعمال المنتدى للفترة السابقة، وتقييمها، ومع تداخلات موضوعية عديدة تم توكيد ضرورة:

أ- متابعة المنظمات التي ابتعدت والتواصل معها مجدّداً.

ب- جعل الاجتماعات دورية للجنة المنتخبة لتدارس نشاطات المنتدى.

ج- إدانة التدخلات التركية والإيرانية بالشأن العراقي الداخلي ومجمل الأعمال العدوانية، وانتهاكات السيادتين الخارجية والداخلية.

تداخل الزميل (حميد مراد) من (جمعية حقوق الإنسان العراقية بالولايات المتحدة الأمريكية) قائلا: إنَّه على ضوء الأوضاع التنظيمية، وما آلت إليه؛ لابدّ من الانتباه لحالات بعينها تظهر في تعالي طرف أو آخر في العلاقة في داخل المنتدى؛ ما يتطلّب حسماً للإشكالية، واستعادة التفاهم بروح حقوقية بعيداً عن تلك السمة السلبية، وأكَّدَ على أنَّ المنتدى يمضي بنجاح؛ ما يتطلب التمسّك بوجوده واستمرار عمله، ولابدَّ مِن عدّ هذا المؤتمر كامل الصلاحية على أنْ تُكلَّف اللجنة الجديدة بتهيئة ظروف مناسبة؛ ليُعقد المؤتمر التالي حضوريّاً.

نظراً لضيق الوقت- رغم أنَّ المؤتمر استمرّ أربع ساعات- فقد تمّ تأجيل الاتفاق على استكمال التصوّر الخاص بالشأن الإعلامي، ومكتب الإعلام، على أنْ يتمْ مناقشته لاحقاً، وضمّ النصّ- بعد إقراره- للنظام الداخلي حتماً.

تم انتخاب الزميل، (الأستاذ نهاد القاضي) مُنسّقاً عامّاً، وعضوية خمسة منظمات، الآتي ذكرها في الهيئة الإدارية الجديدة، ومنظمتين احتياط مع إدامة التنسيق بين كافة منظمات الداخل والمهجر.

1- الجمعية العراقية لحقوق الإنسان، أمريك

2- منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان، أومرك، ألمانيا.
3- المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان.
4- جمعية المواطنة لحقوق الإنسان، العراق.
5- المرصد السومري لحقوق الإنسان.
6- جمعية الرافدين لحقوق الإنسان، في العراق.
7- الجمعية العراقية لحقوق الإنسان، في العراق.
8- الجمعية العراقية للمتقاعدين، العراق.
9- لجنة حقوق الإنسان في أستراليا.
10- هيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق.

هذا وأصدر المؤتمر قرارات وتوصيات منها:

ا- إصدار بيان التضامن مع حقوق الشعب الفلسطيني.

ب- إصدار بيان التضامن مع شعب السودان في أزمته.
ج- إصدار بيان مخصوص بما دار من صراع بشأن تعديلات قانون الأحوال الشخصية.
د- إصدار بيان تضامني مع الناشطات والنشطاء ممَّن تعرّض ويتعرّض لحملة تسقيط وتهديد وابتزاز.
هـ- التضامن مع حقوق المتقاعدين العراقيين.
و- توجيه تحايا إلى الأطراف الداعمة للمؤتمر.

المكتب الإعلامي للمنتدى.

مؤتمر المنتدى رسائل تضامنية

رسالة تضامن مع الشعب الفلسطيني

يعرب المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان عن عميق تضامنه مع الشعب الفلسطيني الذي تعرض منذ أكثر من سبعة عقود لأشكال الاستباحة الوجودية لتتابع آلة العنف والتطهير العرقي جرائمها بذرائع لا تستقيم ومنطق العقل والوقائع الجارية.. إن التعكز على مطاردة منظمة إرهابية لا يبيح بأي شكل سياسة الأرض المحروقة وتجريف البنى التحتية والمؤسسية لغزة ولا لتلك الجرائم التي دخلت في معجم الجنائية الدولية وقضائها بوصفها جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب بجانب جرائم ضد الإنسانية.. واليوم تنقل تلك الأطراف صراعاتها باتجاهات توسعية لأبعد من غزة المنكوبة حيث جرائم تتشارك بها قوات الاحتلال وأخرى ترتكبها [بخاصة في الضفة الغربية] عصابات المستوطنين المسلحين والمحميين من قوات حكومية على وفق التقارير الواردة وشهادة دول العالم.

إن البديل لكل ذلك هو ما توصلت إليه الأمم المتحدة منذ عقود من حلول الشرعية الدولية وقراراتها التي مازالت إسرائيل تماطل بقصد عدم التنفيذ من دون رادع وما لم يحظ الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة الحرة فإن دوامة اختلاق الذرائع وإشعال الحروب ستستمر الأمر الذي يُبقي شعب بأكمله مأسورا ليس بالاحتلال بل بكل ما يمارس عليه من وسائل تحاول النيل منه ومن حقوقه وحتى التوهم بإفنائه..

إننا نجد أن المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي باتا مسؤولين اليوم مسؤولية مباشرة عن قضية كانت ومازالت بعهدتهما وتتطلب حزما وحسما لإنهاء الصراع واستعادة الحقوق..

لكم أهلنا بعموم فلسطين أعمق التضامن ولتحيوا بسلام وحرية في دولة وطنية ديموقراطية باسم فلسطين المستقلة العضو الكامل في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي..

المؤتمر الاستثنائي للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

مؤتمر المنتدى رسائل تضامنية

رسالة تضامن مع شعب السودان في أزمته

يعرب المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان عن بالغ قلقه من تداعيات الحرب الدائرة في السودان على حساب الشعب بكل مكوناته وفئاته ولمصلحة أمراء الحرب ومن أدارها ومازال يديرها ويجني مطامعه منها..

لقد تعرض الشعب السوداني لأبشع الجرائم منذ أيام الجنجويد وها هي تتابع المهام بالتقتيل والترهيب وجرائم الاختطاف والاغتصاب والترحيل والدفع بالملايين للنزوح وافتقاد كل مقومات الحياة وتأمينها..

إننا نجد أن جميع المحاولات التي جرت حتى يومنا لم ترتق بعد إلى مستوى الكارثة التي يعاني منها السوداني والأنكى معاناة السودانية من الكنداكات اللواتي قدمن أروع التضحيات من أجل الثورة والتغيير وإنهاء حكم إسلاموي ظلامي جثم على صدور أهل السودان.

لذا نطالب بتفعيل منصات جدة وجنيف بصورة فاعلة مؤثرة وبما يحسم الموقف ولا يسمح باستمرار الحرب وبما يوفر كل السبل لإيصال المساعدات الغذائية والطبية والإنسانية بعامة لجميع أبناء السودان بخاصة في الظرف الراهن الذي تتضاعف فيه الأزمة مع تلك الفيضانات ونتائجها الكارثية ونشدد هنا على أن تنتقل السودان بظروف سلمية نحو خيارات أهله في دولة علمانية ديموقراطية جديدة ستكون حتما الطريق لأخذ السودان أنفاسه بل مكانه ومكانته كونه السلة الغذائية وكونه المنتج زراعيا بمستوى إقليمي وعالمي فضلا عن استعادة ثرواته المنهوبة والمهدورة واستثمارها بنيويا..

كل التضامن مع شعب السودان وحقوقه وحرياته ولتنتصر إرادة السلام وقيم بناء الدولة ومنع استمرار عبث القوى المسلحة خارج الدولة..

المؤتمر الاستثنائي للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

مؤتمر المنتدى رسائل تضامنية

بيان مخصوص بما دار من صراع بشأن تعديلات قانون الأحوال الشخصية

يعرب المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان عن بالغ قلقه من تداعيات إصرار قوى المحاصصة على متابعة نهج أسلمة الدولة وإشادة بنى الدولة الثيوقراطية الدينية ولعل من أخطر تلك المحاولات هو ما جاء بشأن مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية ذي الرقم 188 لعام 1959 وهو الأمر الذي لم يراع احترام السلطة الدستورية ومدنية الدولة وإذا ما أُقرّ كما عادة لعبة التوافقات فإنه سيفرض سلطة رجال الدين على سلطة القاضي والقضاء منتهكا أقدس سلطة دستورية للنظام والدولة ومن جهة أخرى فهو سيبيح بذريعة وجود مقترح (مدونة وهي نصوص تتعارض بجميع الأحوال مع منطق القانون وأسس عمله في الدولة الحديثة) نقول إنه سيبيح فرض منهج الدولة الدينية على حساب الانتماء للمجتمع الدولي المعاصر وحداثة منطقه في القانون والفكر السياسي المعاصر التنويري بطابعه..

إن دعاة ما يسمونه تعديلا وهو تشويه للقانون ومصادره يتذرعون بحجج لا تستند لأرضية دستورية أو قانونية ويرون مسبقا أن رؤية أحزاب تعني رؤية الناس وعقائدهم وتلك القوى الماضوية المتطرفة، إنما تستلب بهذا حق المواطن في خياراته ومنها اعتقاده وطقوسه وممارستها من عدمها دع عنكم أنهم بهذا ينتهكون حقوق المرأة وجوديا قيميا بخاصة عندما يستديرون تاريخيا نحو تزويج القاصرات على الرغم من مآسي ذلك مما نشهده اليوم كما ينتهكون إرادة المجتمع الذي يعارض ذلك بحملات تسقيط وتشويه وتشهير أخلاقي ديني ما يفضي لتهديد بجرائم التصفية والقتل بدم بارد ولعل بعض المشاهد التي ظهرت بمجابهة تيار التخلف الظلامي هو ما شهدناه باعتداءاته على النسوة وطبعا بحملات مغرضة تبيت مزيد انقسام للأسرة العراقية وللمجتمع العراقي بظل منطق التشظيات المرضية التي يفرضها النهج الثيوقراطي القائم على التدرج والتمسكن حتى التمكن..

إننا نشدد على التضامن التام والمطلق مع المرأة العراقية ومع خيار التمسك بقانون الأحوال الشخصية بالصيغ الأنجع له كما هي الآن؛ ونشدد على رفض كل التخرصات وجرائم التشهير والتسقيط والاعتداء على الناشطات والنشطاء وضد رافضي محاولة تشويه القانون.. بكل ما يتضمنه ذلك من تفكيك للدولة والمجتمع وللسلطات الأربعة والتمهيد الفعلي لفرض تلك الأوهام الماضوية المرضية..

المؤتمر الاستثنائي للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

مؤتمر المنتدى رسائل تضامنية

التضامن مع حقوق المتقاعدين العراقيين

في استمرارية لكفاح فئة مجتمعية مهمة هي فئة المتقاعدين الذين بذلوا الغالي والنفيس لبناء مسيرة الوطن وتلبية احتياجات الناس ومع أجواء انعقاد المؤتمر الاستثنائي للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان حيث جمعية المتقاعدين عضوة أساس فيه؛ التأمت تظاهرة جديدة للمتقاعدات والمتقاعدين حيث بدأ التجمع على وفق الرخص الرسمية المسبقة في الصالحية ببغداد ومنها انطلقت مسيرة التظاهر حتى وصلت الساحة وهناك انضمت تظاهرة ضخمة من حملة الأعلام العراقية تعود لخريجي المهن الصحية والطبية والتي جابهت عنفا مفرطا من قوات أمنية كان يُفترض أنها تحميهم لكنها أوقعت أشد الإصابات الحرجة والمعقدة بين المتظاهرات والمتظاهرين، وبمستوى يندى له الجبين بخاصة عند الاعتداء على الفتيات وتمزيق ملابس بعضهن بصورة فجة مخالفة للقيم والأعراف بجانب انتهاكها القانون.

إن المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان إذ يتضامن مع جميع من تظاهر وتعرض لكل تلك الهجمة التي تنتهك القانون ولوائح الحقوق والحريات وتصادر حق التظاهر المجاز رسميا والمحصن بالمبادئ الدستورية وبالقوانين واللوائح الحقوقية؛ ويرى المنتدى أن ما جرى يكرر مشاهد القمع وممارسة العنف المفرط والانفلات من قيود القوانين والأعراف في التعامل مع الحركة الاحتجاجية المطلبية..

وبوقت يحتاج العراق لكفاءاته بوصفها رأسماله الأهم والأبرز ممثلا في الإنسان والشبيبة أولا وبوقت ينبغي للبلاد أن تجل المتقاعد وتقدم له كل رعاية وشكر وتقدير فإن ما جرى ميدانيا يكشف أن النهج الذي بات متبعا صار اليوم يدفع نحو منزلقات خطيرة تجتر نماذج علاقة مع المواطن تعود للنظم الدكتاتورية ونُظم الطغيان وفاشيتها..

إننا إذ نشدد على واجب تهيئة القوات الأمنية المختصة وتدريبها المهني وتعريفها بطريقة مناسبة على القوانين واللوائح الحقوقية وفرض الالتزام التام بها فإن النهج الراهن يتطلب محاسبة مشددة ومقاضاة الخروقات وحسم الموقف منها ومحاصرتها حد إنهائها ومعالجتها كليا وبخلافه فإن أساليب التعامل الأخرى لن تكون إلا تغطية لتمرير النهج السلبي الخطير..

وبخلاف مبدأ الاستجابة للمطالب لشريحة المتقاعدين وأصحاب الحقوق فإن الحراك الحقوقي للجماهير بكل الفئات والمستويات سيأخذ منحى للرد والمحاسبة الشعبية لكل تلك الممارسات من طرف من وُضِع في سدة المسؤولية ولم ينهض بأدائها بأمانة وسلامة..

المؤتمر الاستثنائي للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

مؤتمر المنتدى رسائل تضامنية

تحايا إلى الأطراف الداعمة للمؤتمر

يتوجه مؤتمر منتدى منظمات حقوق الإنسان في العراق بكبير التحايا إلى كل الناشطات والنشطاء في الحركة الحقوقية العراقية وإلى المنظمات الحقوقية وإلى السيدات والسادة من القضاة والمحامين لأدوارهم المهمة والمؤثرة في دعم إنجاح المؤتمر ومسيرة العمل الحقوق وسلامة خطابه وتمسكه بالقوانين واللوائح المعمول بها محليا وأمميا.

كما يستذكر المؤتمر باهتمام عالٍ، ضحايا الابادة الجماعية ممن تعرض لها بوجه مباشر ومحدد من الإيزيديين والمسيحيين والمندائيين ويتوجه بالتحية والتمسك بالعهد تجاههم وتجاه عوائل الضحايا جميعا

ويتقدم من عموم فئات المجتمع العراقي التي تعاني الويلات ويخص بينهم اتباع الديانات والمذاهب والانتماءات القومية المتنوعة في العراق بكبير التحية وعظيم العهد بمواصلة الحراك الحقوقي دفاعا عن كل ما أوردته اللوائح والعهود الدولية من قوانين حقوقية سامية..

إن المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان بصيغ عمله الجديدة بعد مؤتمره الاستثنائي، يجدد توكيد عهوده في أن يكون صوت الحقيقة وحنجرة الدفاع عن الوطن والناس وعن السيادتين الخارجية والداخلية والهوية الوطنية العراقية الحرة المستقلة التي تحيا في دولة مدنية تنتمي لعصر وحداثته ومسيرة التنوير فيه بما يحترم كامل الحقوق والحريات للإنسان ويلبي حق تقرير المصير ويتضامن مع شعوب المنطقة والعالم كما دأبه عبر مسيرته الحضارية المتمدنة..

ولعل من أبرز مهام المنتدى الجديدة النهوض بالتصدي لكل تلك الأصوات التخريبية التي تريد اجترار أنظمة ماضوية تتعارض ومنطق العصر ومتغيراته وتتناقض وحقوق العراقية والعراقي وتطعن مبادئ المساواة والعدل فيما يدافع المنتدى بثبات عن حقوق المرأة العراقية ومساواتها وإنصافها وعن الأسرة التي تتعرض لهجمة تطيح بقيمها التي عايشت العراق السومري القديم والعراق زمن ولادة دولته المعاصرة وهي قيم التمدن واحترام الإنسان في إنسانيته من دون تمييز أو انتهاك.

إننا نثمن كل أشكال الدعم والتضامن ونشكر من بعث رسائل التحية والمؤازرة للمؤتمر ونلتقي بميادين العمل الحقوقي المتمسك بخطاب حددته المواثيق والعهود الحقوقية الوطنية والأممية المعروفة.

المؤتمر الاستثنائي للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

رسالة تحية في ضوء انتهاء أعمال المؤتمر الاستثنائي

الزميلات الفاضلات والزملاء الأفاضل أعضاء للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
تحية طيبة

يتوجه المرصد السومري لحقوق الإنسان في هولندا بعميق التحايا والتهاني لمؤتمركم وما تمخض عنه من قرارات وإجراءات ميدانية حيث تم التوجه للمشاركة الفعلية بالحركة الاحتجاجية من طرف ممثلي وأعضاء منظمات المنتدى وبصورة مناسبة للأحداث..
إننا في المرصد السومري ندرك ما يجابه الحركة الحقوقية العراقية بعامة والمنتدى بالخصوص من عقبات وربما تنوع الرؤى وتعددها ما يتطلب جهدا مضنيا مضاعفا من الجميع لمزيد إغناء بالحوار والمناقشة للقضايا الاعتراضية سواء بشأن استكمال إجراءات التسجيل أم بصيغ العمل وآلياته وهو الأمر الذي تمثل برائع الاتفاق بشأن النظام الأساس (الداخلي) وملحقاته بما يخص لجانه ومكاتبه..
ونحن إذ نواصل العمل بوصفنا أعضاء في الهيأة العامة نؤكد على إدانة التنسيق مع جميع أطراف المنتدى وأعضائه وندعو لفتح الحوار مع المنظمات الرديفة التي تستجيب لنداء الانضمام للعضوية لحسمه مبكرا في اجتماعات موسعة بجانب ما ستتكلف به اللجنة التحضيرية للمؤتمر التالي.
إن إشكالات تنظيمية عديدة تنتظر المنتدى ينبغي تفكيكها واحدة تلو الأخرى وهو ما نثق بأن برنامجا متدرجا سيتابع هذا بدقة وموضوعية وهدوء..
وإذ نجدد التحية والتقدير لكل الحوارات الثرة الغنية وللتواضع الجم للأعضاء تجاه تضحياتهم وما قدموه من أداء مهم نثني بالتحية والتقدير والشكر والتقدير لجميع الأعضاء على التفهم والتفاهم بودية وبروح حقوقي بنّاء...
لقد جاءت مؤشرات المؤتمر لتؤكد سلامة التوجهات وتطلعات المشتركة في تجديد وسائل العمل وآلياته وفي خياراته وبدائله بخاصة بعد رحيل اثنين من أعمدته وهما الدكتور كاظم حبيب والأستاذ عبدالخالق زنكنة وناشطات ونشطاء في إدارة المنظمات الأعضاء..
والمرصد سيبقى داعما مؤازرا متابعا لمهامه الحقوقية مثلما كان دوما بعطاء نتطلع وإياكم أن يتقدم ويحقق للحركة الحقوقية ما ينتصر للإنسان العراقي بخاصة في ظروفه الراهنة التي يشهد فيها هجوما من قوى ظلامية استهدفت وتستهدف الحركة وناشطتها ونشطائها بخلفية آخر ما تسببت به تلك القوى من محاولات شتويه القوانين وفرض عناصر فوق سلطته واختراق بنية الدولة وتشويه طابعها وهويتها المدنية..
فلنكن معا وسويا من أجل وحدة الحركة الحقوقية التي تتبنى برنامجا مثبّتا بورقة عمل حقوقية تستقرئ الواقع الراهن وتتابع الأداء وتلبية الواجبات بورك بجهود الجميع بورك برائع التفاعلات ولقد أثبت الجميع بحق عمق العلاقة الكفاحية حقوقية الهوية أولا وآخرا وإنسانية الطابع والمقاصد

الدكتور تيسير عبد الجبار الآلوسي
رئيس المرصد السومري لحقوق الإنسان

فعاليات وأنشطة \ أخبار من هنا وهناك

- ندوة في دنهاخ لاهاي هولندا عن الأنا والآخر بين المعالجة السايكوسوسيولوجية والسياسة
- نداء متجدد في اليوم العراقي للسلم الأهلي من أجل مواصلة مشوار مكافحة نهج العنف وتمكين نهج التعايش
- رسالة تهنئة بذكرى تأسيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني
- بيان المجلس السياسي الفيلي حول إستحواذ حقوق المكون الفيلي

الأنا والآخر والعلاقات الإنسانية التي تقف بوجه أشكال التمييز السلبية مدخل سايكوسوسيولوجي في الإشكالية وامتداداتها — عن ألواح سومرية معاصرة

انعقدت يوم 22 حزيران يونيو 22024 ندوة بدعوة من جمعية النساء العراقيات في دنهاخ حيث تناولت بتركيزمبدئي المسار التربوي لقضية احترام الآخر ومكافحة (التمييز وذروته المتحولة إلى العنصرية) وأدوار كل من العائلة والمدرسة في تلكم المهمة مع موجز بومضات مكثفة جرى الحديث عن فهم المصطلح بميدان الإشكالية وأبعادها المتنوعة المختلفة.

وبشكل أساس قدم المحاضر د. تيسير عبجالجبار الآلوسي مادة رئيسة في افشكاليية أعقبه حوار معمق ومشاركات عديدة مهمة.. ومن حيث المبدأ نضع محاور موجزة هنا للندوة وما تضمنته

من هو الأنا ومن هو الآخر؟

الأنا وجود إنساني تتشكل شخصيته وهويته السايكوسوسيولوجية امتدادا للوجود الموضوعي والبيئة المحيطة التي يولد وينمو فيها ومن ثم فالأنا هو إدراك الشخص لذاته أو هويته الإيجو (EGO) ومن ثمَّ فللأنا وجهان هما: كونه الخزان اللاواعي للبواعث والرغبات والاحتياجات الأساس التي تحفز السلوك والأفعال وردود الأفعال..

على أن هذا الأنا له ضابط أو وجود يتجسد بوجهه الآخر نُطلق عليه الأنا العليا: بالإشارة إلى الجانب المثالي الأخلاقي الذي يتضمن القيم أو المعايير والأفكار الواعية المتأتية من بيئة ولادة الشخصية أو الأنا وسط مفاهيم الرعايتين العائلية المباشرة والمجتمعية بتنوعات تمظهراتها

ليكتنز أو يتسم ويحمل الأنا بهذا المعنى سمات الإيجاب والسلب في بيئته وما أن تنضج شخصية الأنا وتستقل حتى تبدأ ملامح الذاتي تتميز وتظهر أما لتتخذ من الإيجاب طريقا أو لتستسلم للسلب

وبجميع الأحوال فالأنا وجود إنساني لكل منا مستقلا يمارس دوره سواء في تلبية ما سأختزله بمصطلح (حاجاته) أم بالتفاعل مع الآخر الأمر الذي يفرض ضوابط ومحددات قيمية ستختارها الشخصية..

لابد لي هنا من الإشارة سريعا وبالضرورة إلى ظهور

الأنا والآخر وعبر هوية الاتفاق والاختلاف بين الموضوعي والمرضي من ذاك الاختلاف والتنوع

وهنا سنسأل عن الآخر: ما أو **من الآخر؟**

الآخر هو معادل موضوعي للأنا، لا وجود لأي منهما إلا بتكافلهما وتكاملهما الإنساني الوجودي اتفاقا واختلافا.. وبودي أن اشير بمعالجتي الموجزة هذه إلى ممارسات سلوكية لا تدخل في حالات احترام أحد أطراف هذه التعددية لمنطق التداول والحوار والاعتراف بالمقابل واحترام وجوده الإنساني.. حيث المنطق يفرض علينا أننا إن لم يكن لنا مع الآخر من حوار فعلى أقل تقدير ينبغي أن نتجنب الإساءة أو العبث القيمي معه

ولكن متى وكيف تنشأ حال انتهاك قيم الوجود الإنساني القائمة بالضرورة على التعايش؟

لعل أول الأمر يبدأ عندما يبدأ الأنا تمييز نفسه بهوية للتفوق ووضع الآخر في منطقة دونية ولنبحث الأمر أولا من منطق تمييز أنفسنا بوصفنا جاليات مهجرية حيث

سنجد

قيمة موضوعية تنتمي للهوية الثقافية القائمة على الأنسنة بمعنى الانفتاح على الآخر والتفاعل إيجابا معه

وقيمة مرضية سلبية للهوية قائمة على التمترس خلف عزل الهوية والانغلاق وعدّها الصائب الوجودي مقابل مقاطعة الآخر

ستحتاج الحالتان إلى **أدوات لممارسة التمييز** سواء إيجابا بتعميد الهوية بمنطق التنوع وتفاعلاته أم بغلق ممرات التفاعل واختلاق الغيتوات الحمائية المنطلقة من شعور النقص في تفاعلاته النفسية والتغطية على الخصال والممارسات بادعاء التفوق تجاه دونية الآخر

أقول ستحتاج ممارسة التمييز إلى

الدين والمذهب والتقاليد والعادات البالية وتشكيل الموقف من الأنا والآخر

.....

إشاعة خطاب الكراهية للآخر وقيمه وأساليب عيشه وإثارة الأحقاد ضد وجوده كليا بذرائع متوالدة متكاثرة على وفق تداعيات بلا منطق أو قوانين ضابطة

الشخصية المنغلقة بالضرورة مضطربة متوترة مشحونة بالتوتر والاحتقان وهي متفجرة تندفع باتجاه ممارسة العنف بأشكاله البدني والنفسي بحيث ترى ظواهر التنمر والعدوانية واضطراب العلاقة مع الآخر وفي الفكر السياسي الأنا بهذا النمط الهوياتي أدخل في انتهاج الحرب وإشعال حرائقها

الاستغلال الاجتماعي

إن استفادة عنصر من آخر بصورة غير عادلة هو ما نشير به إلى الاستغلال ولإدراك بعده الاجتماعي فإن الاستغلال الاجتماعي سيعني: استخدام طرف للقوة من أجل السيطرة على طرف آخر أو أطراف أخرى، سواء بإساءة المعاملة أو الإكراه أو بأي شكل للضغط النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. وربما جاء الضغط ملموسا متحولا إلى العنف بشكل اعتداء جسدي أو تهديد وابتزاز ويمكن أن يكون مستترا بإثارة الترهيب والتخويف.

لنسجل هنا أشكالا من هذا العنف المنعكس قيميا بمعاييره في بنية الشخصية الوليدة

العنف الأسري على المرأة أو الطفل بالأساس وربما تجاه الرجل أحيانا

بين الوالدين

بين الآباء والأمهات من جهة والأبناء و البنات

فكرة امتلاك الأبناء وتحديد توجهاتهم الحياتية

ومن الاستغلال الاجتماعي بمعناه العام
التمييز في الحصول على مقعد دراسي أو وظيفة أو سكن
التمييز في مناطق السكن نفسها وبيئتها ونوع الخدمات.
التمييز في الانتماء وتسلم المسؤوليات في الأحزاب والمنظمات
التمييز بتسلم المناصب الحكومية
التمييز بعضوية النوادي أو المسارح والسينمات وأنشطتها
التمييز في إصدار الأحكام القضائية والإدارية
التمييز القروض المالية وأشكال التأمين الصحية
التمييز بالحط من مكانة أو استهزاء وسخرية تجاه قيمة طرف

أبرز اشكال التمييز في المجتمع البشري
جنس لون قومية دين مذهب
التمييز العنصري والتمييز القومي والتمييز العشائري والتمييز الديني والطائفي والتمييز ضد المرأة والتمييز ضد الطفل، والتمييز الاقتصادي والثقافي والبيئي..). [التراتبية الاجتماعية القديمة والحديثة.]
نهج العداء للأجانب ومشاركة طرف في الاستهداف
النهج الشوفيني الاستعلائي وإثارة استدعاءات التمييز والعنصرية
تمظهرات التمييز وذروته العنصرية في الموقف تجاه الآخر في حيواتنا
في ميدان القوانين والنظم الإدارية واشتغال الدولة ومؤسساتها
في ميدان المجتمع وفئاته ومكوناته وفي المنظمات والأحزاب السياسية
في ميدان العلاقات الدولية والأمم المتحد نموذج عمل مجلس الأمن.

وسائل مكافحة العنصرية وطنيا أمميا
وضع القوانين الداعمة لقيم الاحترام المتبادل والتسامح مع اتخاذ الإجراءات العقابية تجاه التمييز والعنصرية
تفعيل أدوار منظمات المجتمع المدني الديمقراطية في مواجهة العنصرية وأشكال التمييز الاجتماعي والسياسي والثقافي
دور الفنون في تعميد التفاهم والاحترام والاعتراف المتبادل والتسامح.
النهوض بمهام التثقيف والتوعية في المراحل التعليمية وفي مجمل مؤسسات الحياة العامة بشؤون احترام الآخر من بوابة التعرف إلى حقوق الإنسان وحقوق القوميات وحقوق المرأة وحقوق الطفل.
المستوى العائلي
المستوى المدرسي التعليمي
نموذج في ميدان المدرسة والفصل الدراسي
وإشارات للأمور التربوية العائلية وما تجابهه العائلة من مشكلات تربوية
في ما يلي أمثلة لمساعدة الطلاب وبناء شخصياتهم الإيجابية:
فلنتابع برصد دقيق الآتي في طلبتنا

1. اتباع قواعد الفصل.
2. ضبط الموعد والالتزام به.
3. مستوى الاستعداد للصف.
4. حجم أن أكون متفهمًا ومحترمًا.
5. مستوى محافظتي على الممتلكات العامة وما للآخرين وسلامة البيئة
6. مدى التزامي بمواعيد إنجاز المهام وجدولة الأعمال.
7. هوية التزاماتي القيمية السلوكية وتفاعلات ضميري تجاه الآخر

إنني لأشكر المختلف معي قبل المتفق في حواره الحر الصريح الذي نكتشف عبره الأكثر صوابا والأنجع والأنضج..
وأشكر من يؤمن بحق الاختلاف كونه انعكاسا للتعددية والتنوع واستقلالية مشرقة لبصمات الناس جميعا

نداء متجدد في اليوم العراقي للسلم الأهلي من أجل مواصلة مشوار مكافحة نهج العنف وتمكين نهج التعايش ـــعن ألواح سومرية معاصرة

منذ سنوات بعيدة كأداء عانى العراق من عنف الصدمات والمتغيرات الراديكالية التي مزقت نسيجه واختلقت متاريس الاحتراب والاصطراع حد ارتفاع منسوب أنهار من دماء أبنائه وبناته.. وتواصل نهج العنف وخطاب الكراهية والحقد مقابل تمسك أطياف الشعب بالهوية الوطنية جامعا لهم بروح إنساني من قيم التسامح والإخاء والبحث عما يتصدى لنهج العنف من جهة ويمكّن نهج التعايش السلمي من جهة أخرى واختارت مبادرة اليوم العراقي للسلم الأهلي أن يعلو صوت الإخاء وطنيا إنسانيا وأن يتصدى بشجاعة وجرأة ومازالت تواصل مهام تنمية ثقافة بديلة لتقول في وقت قريب يسود فيه تبادل الثقة والاحترام وفتح جسور العلاقات بوصفها بيئة للبناء والتنمية هي بيئة وحيدة لخيار الحياة مقابل خيار الموت والقتل وعنف خطابهما.. اليوم الثلاثين من حزيران يونيو يوم عراقي للسلم الأهلي وسيتواصل الطريق حتى تعميده بشموخ بناء البيت الوطن العراقي مجددا يعلو ويزهو بالسلام نموذجا لشعوب الكوكب.. تحية للمبادرة وإلى مسيرة جديدة في دروب التنمية وبناء الإنسان العراقي الجديد.. إليكم بضعة أسطر بالمناسبة هي نداء هذا العام لنهج السلام والتعايش بين أطياف الوطن

يومٌ للسلم الأهلي، ليس كثيراً على تطلعات العراقيات والعراقيين

تطلعات لتعزيز احتفالية اليوم العراقي للسلم الأهلي حيث فضاء الاستقرار والأمن والأمان وتعايش الجميع بسلام ليس أدعى للخطر وتهديد السلم الأهلي أكثر من استمرار الأزمات واشتداد حال العصبية.. مرة لتمييز بخلفية طائفية وبأخرى لتمييز عشائري قبلي وثالثة لأسباب لن تكون استثناء في طبيعتها المختلقة وضعف حجتها وهزال منطقها واستناده لخطاب عنصري التوجه أناني القيم..

لقد أفضت ظروف الأزمات المتعاقبة المتلاحقة إلى إثارة مشكلات وعراقيل غير هينة؛ كما جاءت حال خطابات الطائفية وقواها لتنزلق نحو تكريس مشاعر تتناقض والروح الوطني ومثلها جاء التوجه لتبني المنظومة القبلية بنيوياً، ليشكل تمترسا آخر خلف نهج كرَّس ويكرس خنادق الخلافات المستعرة وصراعاتها.. وبين المناطقي والطائفي والقبلي العشائري وبين عنف ضغوط السقطات المعقدة التي يجابهها عراق ما بعد 2003، وجد الإنسان العراقي نفسه ملقى بأتون حرائق وحروب تتوالى وتتعاقب بلا منتهى!

مقابل هذا الواقع فإنّ الأساس لأي حراك تنموي يتطلب الاستقرار والأمن والأمان ووضعا مشهودا للتعايش السلمي بين مكونات تعايشت عصورا طويلة في موئلها موطنها الأصل، لكنها اليوم باتت مدفوعة كرها وقسرا نحو الاصطراعات المرضية بخلاف ما يُنتظر من تطبيع الأوضاع لاستعادة الاستقرار والسلم الأهلي سريعا عاجلا..

هنا بات تحقيق السلم الأهلي ليس حاجة تنموية عادية بل ضرورة استثنائية عميقة الأثر والدور لتجاوز ما انحدر إليه الجميع ما يوصف بكوارث المحن والظروف الكأداء التي بوجه الوطن. ولهذا بالضبط وبدقة، توجهت نخبة من منتجي الثقافة وخطابها للتوعية بأهمية خيار التعايش السلمي وآليات الوصول إليه بظروف مانعة تمارس عرقلة المسارات الإيجابية، فاحتاجت تلك النخب الثقافية الواعية إلى منصة أو مناسبة تشرع في ضوئها بمهام التنوير بحركة السلام وأدوارها المؤملة..

ومن هنا وفي ضوئه تمَّ اختيار (يوم السلم الأهلي في العراق) الذي يأتي حاليا ومبدئيا في الثلاثين من حزيران يونيو من كل عام بوصفه مناسبة أكثر من مهمة في تعميد اشتغال العراقيات والعراقيين بتطبيع الأوضاع وتمتين جسور العلاقات بين المكونات على أسس المواطنة والأنسنة وسلامة أسس العيش المشترك كما شعوب الأرض المتقدمة وعيا وإدراكا لعلاقاتها البينية ولعلاقاتها ببيئتها أو بيتها الوطن..

ومعروف أن تلك العلاقة تنبع من التمسك بتوفير أجواء البناء وإطلاق مسيرة التقدم والتنمية بوصف ذلك أداة الجميع للعيش بكامل الحقوق والحريات وبتمام الروح الإنساني الأنجع للعيش بحرية وكرامة..

لقد اختارت الشعوب طريق السلام مثلما اختارت التعايش السلمي ونبذ أشكال التمييز والعنصرية ورفض تفوق هوية على أخرى وهذا بالضبط هو خيار العراقيات والعراقيين جميعا باختلاف الانتماءات القومية والدينية والمذهبية والعقائدية الفكرية السياسية والثقافية فخيار السلم الأهلي هو خيار عراق يمكنه أن يبني ويتقدم ويسمو بمهام التنمية إنه خيار كل أطياف المجتمع لممارسة وجودية أولا لهوية وطنية تليق بحماية مصالح المواطنات والمواطنين وترتقي بها لما يطمح الجميع معا وسويا بتعاضد جهودهن وجهودهم بلا استثناء أو تمييز..

وإذا كان خيار العراقيات والعراقيين بكل هوياتهن وهوياتهم الفرعية هو خيار السلم الأهلي معا وسويا فإن وسائل التعبير عنه، التي مازالت منزوية بعيدا عن

كرنفالات الميادين بأسباب مختلفة، لا يمكنها إلا أن تظهر على تفاصيل الأداء اليومي للعراقية والعراقي في التصدي لأسباب العنف الطاغي في مسارات العيش ما يتطلب موقفا شجاعا جريئا بالضد من استسهال انفلات المشاعر نحو التعصب ومنظومته الانفعالية المندفعة والمتفجرة بصيغ مختلفة للعنف النفسي الاجتماعي والسياسي ومن ثم للعنف المسلح بصيغه الفردية والجمعية المغامرة بكل شيء لا توفر فيه فرصة لسلامة أو سلام يمكنهما من خلق بيئة تفهّم الأمور وتمكين التفاهم بين أطراف الوجود الوطني الذي يتداعى هدما بخلفية استمرار نهج العنف وأشكاله البسيطة العابرة منها والمعقدة الخطيرة..

السلم الأهلي قيمة عليا تستحق أن تكون خيار لتفاصيل أيامنا العادية جميعا وأن تؤسس لاستراتيجية وجودية هي الوحيدة الكفيلة بأن توجد بيئة لحمايتنا ومنع انتهاك الكرامة الإنسانية لأي منا.. وما نريده لأنفسنا لن يتوافر من دون أن يكون للآخر أيضا، أي أن الانتهاكات لن تتوقف مادام أي طرف في الوطن يحيا مهضوما مكسور الجناح!..
إن النداء الجوهري لليوم العراقي للسلم الأهلي يكمن في إعلاء رايات السلام والتعايش بين الجميع ومن دونه كل الأصوات التي تتحدث عن الانتصار على الإرهاب ستكون مجرد زعيق يصم الأذان مؤقتا لكنه لن يمنع ضجيج التفجرات وأصوات الكراهية وتفاقم مشاعر الحقد وعنفها المندلع بحرائق الصراع الدموي الكارثي.. لهذا ومرة أخرى يؤكد خيار العراقيات والعراقيين ليوم للسلم الأهلي أنهم اختاروا طريقا رافضا لما أوقعهم به أعداؤهم من مطبات مختلقة وفرقوا شملهم بتبريرات وذرائع وادعاءات لا أساس لها فالحقيقة تقول أن لا سلام ولا ديموقراطية يمكن تحقيقهما بالقوة المسلحة وبعنف ما تشتغل به من أساليب ومناهج ولكن بالسلم وبجسور العلاقات بهوية وطنية تقر بالتنوع والتعددية وترتقي بقيم الأنسنة يبدأ طريق النباء والتقدم والتنميةمنذ سنوات كانت مبادرة اليوم العراقي للسلم الأهلي قد انطلقت وأرادت أن تكون ككرة الثلج في نموها وتوسع أداء نهجها إلا أننا اليوم مازلنا ببواكير الطريق ومازال أمامنا مهام تعميد المناسبة وتعزيز برامجها ومحاور أدائها سواء بالشروع بكرنفالات ممنهجة أم بما يحيط بالمهمة من توظيف بنّاء لوسائل الإعلام والميديا ولصفحاتنا الخاصة والعامة نكافح معا كل أشكال استيلاد الخلافات والتناحرات والفتن ومسببات الكراهية والحقد لنأتي بالبديل في تمكين الوداد والإخاء والتسامح وكل ما يكرس نهج التعايش السلمي..

ومن سيتبنى الرؤية لا نطالبه بالتغافل عن العنف ونهجه بل نطالبه بشف ما وقف وراءه وتسبب به بمعنى حاجتنا في اليوم العراقي للسلم الأهلي للتصدي لخطاب العنف وكل تبعاته ومحاور أفعاله التخريبية وبممارسة أروع قيم التسامح والمبادرة بها كونها المنطلق نحو تمكين خطاب الطمأنينة وتبادل الثقة والاحترام مع الآخر وفتح جسور الحوار بالإصغاء وبالتعبيير عن الذات بطريقة بناءة موضوعية سليمة..
ليعلو صوت ندائنا من أجل اليوم العراقي للسلم الأهلي بكل ما يعنيه من غايات سامية وما يتفتح به من نهج جديد بديل لما تسيد طوال العقود المنصرمة..

وليكن الشعب العراقي بأطيافه جميعا صاحب كلمة إنسانية سامية في خيار السلم الأهلي ونهجه نموذجا يُشار إليه بزمن عالمنا بحاجة لكبح جماح أصوات الحرب والعنف في العلاقات ومثلما انتصرت جنوب أفريقيا لنهجها البديل بالتسامح وإعلاء الحقوق والحريات وقيم التعايش فإن العراق بلد الحضارة والمدنية وقيم الأنسنة والسلام ومن ثم قيم البناء والتنمية هو الأجدر بحمل توصيفه بخيار السلم الأهلي وكل تفاصيل ما يعنيه من ابتعاد عن نهج التسلح برصاص الموت وجهنمه باختيار التسلح بقيم التعايش السلمي ومبادئه ومناهجه السامية
هذا النداء إلى كل عراقية وعراقي كي يكون البدء بمناهج العيش بتفاصيل اليوم العادي وإلى كل قوى التقدم والتنوير بتفاصيل ما تختار لاستراتيجيتها الجوهر والمنطلق وجوديا وإلى الأطياف والمكونات وهي تلوذ بقيم العيش الأنجع على أساس من قيم التسامح ووسائل تحقيق العيش الحر الكريم
كل عام وأنتم الأقرب للعيش بكرامة وبتمام الحقوق والحريات في ظلال السلم الأهلي وليس بخنادق الاستعداد للاقتتال والاحتراب ومزيد نكبات!!

https://www.ehamalat.com/Ar/sign_petitions.aspx?pid=837
يرجى الضغط هنا على هذا الرابط للذهاب إلى موقع الحوار المتمدن وتوقيع الحملة هناك مع التقدير لمساهمتكم المهمة
https://secure.avaaz.org/community_petitions/ar/mwjh_llqw_lwTny_ldymwqrTy_mn_mnZmt_wHrkt_wjmyt_wshkhSyt_wjmhwrh_twqy_lHml_wtHwylh_l_wjwd_mlmws_ytbn_khTb_lslm_lhly_wqymh/?wooWqab
من أجل السلم الأهلي AVAAZ يرجى التفضل بالضغط على الرابط للمشاركة في الحملة مع التقدير هذه حملتنا بموقع
فلنحيا معا وسويا بظلال السلم الأهلي

رسالة تهنئة بذكرى تأسيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني

ألواح سومرية معاصرة

بعث الأمين العام المكلف بالتجمع العربي لنصرة القضية الكوردية برسالة تهنئة ومباركة بمناسبة تأسيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني بوصفه الانطلاقة الأولى المنظمة لحركة التحرر القومي الكوردية منتصف أربعينات القرن المنصرم. كما توجه بالتهنئة لفخامة الرئيس البارزاني بمناسبة ميلاده الميمون بوصفه الرمز البارز بقيادة الحزب والحركة.. وتأتي هذه التهنئة لتؤكد التضامن العربي الكوردي بعامة والتحالف الاستراتيجي بين شعوب القوميتين وسعي قوى التنوير والتقدم فيهما لنشر خطاب التعايش ومبادئ المساواة والسلام وحق تقرير المصير والعمل المثابر على التصدي لأية عقبات قد تجابه مسيرة الإخاء والتعايش السلمي والنضال المشترك من أجل الدولة الديموقراطية الفيديرالية على أسس العلمنة والتقدم والعقل العلمي وفي أدناه نص الرسالة

التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية

الأمانة العامة

Arab Assembly for Supporting Kurdish Issue /AASKI

Arbil-Den Haag/ aaski@somerian-slates.com

Mob. Tel: 009617880910

السيد رئيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني الموقر فخامة الزعيم الأستاذ مسعود بارزاني المحترم

بمناسبة ذكرى تأسيس حزبكم، الحزب الديموقراطي الكوردستاني، والشروع التأسيسي المنظم بقيادة حركة التحرر القومي الكوردية، نتقدم منكم في التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية بخالص التهاني وكبير الأماني لمواصلة مسيرة الحزب التي تعمَّدت بالتضحيات الجسام تلك التي رسمت طريق النضال المجيد في النضال من أجل قضايا الانعتاق والتحرر والتوجه نحو تعزيز قيم الديموقراطية وتفعيل وسائل الارتقاء بقيمٍ تتمسك بالهوية الفيديرالية للبلاد على أسس تحترم مبدأ التعددية والتنوع والحق في تقرير المصير.

لقد التزم التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية بقيم الحراك التنويري الذي انتهجتموه وكنتم باستمرار داعمي ولادة هذا التجمع منذ احتضنتم مؤتمره التأسيسي الأول في كوردستان الحرية والتقدم؛ ونحن نتطلع اليوم إلى أدواركم الاستثنائية المميزة في الميدانين الكوردستاني المخصوص والعراقي الفيدرالي حيث تشهد الأوضاع العامة مجابهة محتدمة وربما تستغلق في بعض مسارات العملية السياسية التي تتطلب ثقلا مميزا لقوى التنوير والديموقراطية بوصفها البديل لقيادة تلك العملية نحو بر أمان..

ومن هنا فإن دوركم الكبير هذا، سيبقى الأهم لمواجهة المسؤولية في إدارة ملفات الاستغلاق التي تتراكم يوما بعد آخر ليس على مستوى العراق الفيديرالي حسب بل وبمجمل دول المنطقة وما تجابهه من تعقيدات جمة في الظرف الدولي القائم.. وتبقون هنا في الريادة حيث تتطلب المهام الكبيرة وجودكم وأثر فعلككم المؤمل بتعزيز الاستقرار والسلام والتنمية

إن تأثير دوركم القيادي الفاعل الذي نؤشره والخطى التي تُنتظر من جميع قوى التنوير والتغيير ستكون أقوى بفضل وجودكم واتحادها معكم وكل ذك مما يتأتى من تفعيل جبهة تلك القوى إذا ما توصلت لتشكيل مظلة لكل قوى التقدم والديموقراطية الأمر الذي يكفل مكافحة الثغرات البنيوية التي عانت منها البلاد منذ 2003 حتى يومنا..

نشد على أياديكم في مسيرة تنويرية بهية مشرقة للحزب الديموقراطي الكوردستاني من أجل إيجاد مخارج الحلول الأكثر نجاعة واحتفالا بالمواطن والمواطنة وبدولة ديموقراطية فيديرالية بحق تتجاوز منطق المركزية والشوفينية التي تتعالى بين الفينة والأخرى؛ ولنمض معاً حتى يتم الاستجابة لتطلعات تستشرف البديل بعيدا عما انتهك أحيانا تلكم التطلعات من عناصر إدارة في بغداد لطالما وقعت بفخاخ اجترار نهج كان ينبغي أن يغادره العراق الجديد بإنهاء كليّ شامل لعهود الشوفينية أو الذرائعية التي حاولت وتحاول فرض (المركزية) وارتكاب ما يتعارض ومصالح شعب كوردستان وعموم الشعب العراقي..

إننا في التجمع العربي نجدد التهاني والمباركة لكم في ذكرى التأسيس المجيدة ونثق بتمسك ثابت بمبادئ تقرير المصير ودمقرطة الحياة وأنسنتها بالاستناد إلى تعاظم نضال حركة التحرر القومي الكوردية وسعيكم لوحدة تلك الحركة من جهة وإلى تبني أفضل أسس التقدم بمسار الدولة الاتحادية (الفيديرالية) العراقية، وها نحن أيضا نرصد حجم التقدم بمكانكم ومكانتكم التي تتسع في الشرق الأوسط بما يرتقي بحق لمستوى المؤمل من التحالف العربي الكوردي وتمكين حركة التضامن بينهما باتجاه أسمى علاقات التعايش بين مكونات دول المنطقة على أساس ضمان خيارات شعوب المنطقة في استعادة قيم التمدن والحضارة وإعلائها..

إليكم فخامة الرئيس البارزاني بمناسبة ميلادكم الميمون رمزا لحركة التحرر القومي الكوردية.. وأيضا عبركم بمناسبة تأسيس الحزب، نتوجه إلى كل مناضلات ومناضلي الحزب الديموقراطي الكوردستاني بكبير الاعتزاز والتحية وأطيب الأماني بهذه المناسبة البهية

د. تيسير عبد الجبار الآلوسي

أمين عام التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية

16آب أغسطس 2024

بيان المجلس السياسي الفيلي حول إستحواذ حقوق المكون الفيلي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أجتمع المجلس السياسي الفيلي في جلسة إستثنائية طارئة بتأريخ 2024/9/1 بجميع مكوناته المتحالفة بأطرافها السياسية والثقافية والإجتماعية والعشائرية في ضوء التصريح الإعلامي الجريء للقاضي الشجاع النزيه الشريف (الأستاذ منير حداد الفيلي) الذي أدلى به على قناة الشرقية في إحدى نشراتها الإخبارية الرئيسة حول إستحواذ جهات سياسية معينة على حقوق المكون الفيلي وسلب إستحقاقاته الدستورية المشروعة في التوازن الوطني والوظيفي والتلاعب بها على حساب الشهداء الأبرار والدماء الطاهرة والتضحيات الجسيمة وذهاب المناصب العليا والخاصة والدرجات الوظيفية * (ومنها منصب سفير مخصص إلى المكون الفيلي) إلى أشخاص لا ينتمون إلى المكون الفيلي ودخلاء عليه بالإدعاء الكاذب أو دفع الرشوة أو السرقة أو المساومات القذرة أو التهديد والترغيب وتحت أنظار الكتل السياسية وعلمها ودرايتها التامة ... ونقول الساكت عن الحق شيطان أخرس وهذا ما تتحمله القوى الطارئة التي تدعي تمثيل المكون الفيلي زيفاً التي تشكل مافيات أخطبوطية لا هم سوى منافعها الشخصية ومصالحها الرذيلة ومتاجراتها الرخيصة بأساليب غير مشروعة وطرق ملتوية بالمقامرة والرهان والكسب غير الأخلاقي ... وهنا لا بد للسلطة القضائية والمحكمة الإتحادية العليا وجهاز الإدعاء العام والأجهزة الرقابية والإعلام المستقل والمجتمع المدني بمواقفها المشرفة أن تقول كلمتها الفاصل إزاء هذه التصرفات المشينة ومحاسبة مرتكبيها وتحريك الدعاوى الجنائية لحماية حقوق المكون الفيلي التي كفلها الدستور والقانون مثلما كان موقف (القاضي منير حداد) ودوره التأريخي الجليل في تثبيت قضية إبادة المكون الفيلي في سير المحاكمات الخاصة بالمحكمة الجنائية العراقية العليا وإعتبارها جريمة إبادة جماعية وإعدام رئيس النظام البائد في إطار تحقيق العدالة الإنتقالية ... وعليه تثميناً وتقديراً لجهود " القاضي منير حداد " وأعماله ومساعيه التي تستحق كل الشكر والإمتنان لكونه من رجالات المكون الفيلي الأشداء الذي تحمل السجن والإضطهاد والتعذيب والظلم والملاحقة الأمنية ... وبناءً على ما تقدم ... قرر المجلس السياسي الفيلي بـ (الإجماع) تولي " القاضي منير حداد " رئاسة المجلس ليكون خير مدافع أمين وأصيل على حقوق المكون الفيلي والإلتفاف حوله بصفته شخصية وطنية وعامة معروفة ودعم قيادته ومساندة خطواته الجسورة بفضل تأريخه وضميره وكرمه ونضاله وتضحياته ونبل أخلاقه الرفيعة مثلما حقق العدالة المرجوة في القضاء يحقق الإنجاز في إعادة الحقوق السياسية المسلوبة إلى المكون الفيلي ... والله الموفق .

المجلس السياسي الفيلي (م.س.ف.) The Faylee Political Council (F.P.C.)

الحقوق والقوانين

- مفهوم ومكانة نظام هيئة المحلفين في النظام القضائي العالمي
- حرية العقيدة يتقاطع مع التطرف
- البطاقة التموينية ما لها وما عليها.
- الاختفاء القسري في العراق واحدة من جرائم ضد الإنسانية التي لم يتم تجريمها عراقيا قانونيا

مفهوم ومكانة نظام هيئة المحلفين في النظام القضائي العالمي

إن أشكالية نظام هيئة المحلفين من الموضوعات التي لم تلقى للاسف الاهتمام المطلوب في الادبيات والدراسات القانونيه في العراق تحديدآ وكذلك في دراسات تاريخ الدوله والقانون بالعالم العربي ايضآ..!! لقد كان اول ظهور لهذا التنظيم القضائي في انكلترا في اواسط القرون الوسطى ولا زال قائمآ هناك.كما ان تأثيراته تسيدت غالبآ في البلدان الانكلو-سكسونيه ودول الكومنولف البريطاني. وأخذت هذه التركيبه القضائيه تنتشر بسرعه في(امريكا وبلجيكا

– البروفيسور الدكتور جلال الزبيدي حقوقي واستاذ جامعي

وفرنسا وكندا واستراليا واليونان ونيوزلندا) وغيرها. ولكن مع ذلك وبسبب الخصوصيات الوطنيه والدينيه تخلت العديد من الدول عن هذا الانموذج القضائي مثل ماليزيا وسنغافورا وباكستان والهند وغيرها.

وعموماً ان النظام القضائي لهيئة المحلفين موجود في جرائم القانون العام(الجرائم الجنائيه) وكذلك في منازعات القانون الخاص (الخصومات المدنيه).

كما ان المحاكمات التي تجري امام هيئة المحلفين تختلف جوهرياً وجذرياً عن المحاكمات التي تقوم امام الهيئات القضائيه الرسميه والتي يقودها قاضي او عدة قضاة. وهنا يمكننا الاشاره ان نظام هيئة المحلفين هو نظام مؤقت يتحدد عادة بيوم او باسابيع او حتى بأكثر من سنه حسب الطبيعة القانونيه للدعوى القضائيه المطروحه وحسب توقيتات القاضي للمنازعه وحجمها واهميتها هل هي من القضايا الصغرى او من القضايا الكبرى. والملاحظ هنا ان مناصري هذا التوجه القضائي الراسمالي يشيرون على انه تعبير عن فلسفة ديمقراطية وشعبية اجراءت التقاضي بحيث يكون اعضاء المجتمع هم جزء من الصيروره القضائيه.خاصة ان نظام هيئة المحلفين يحق (للمتهم) فيه ان يوافق او يرفض الاحتكام لهيئة المحلفين بسبب ما قد يسوده الكثير من المطبات والتغرات والانحياز وانعدام الحياديه بين اعضاءه لاسباب عنصريه او سياسيه او دينيه او ماليه..؟؟ كما بالنسبه لمحاكمات الملونين في امريكا..؟

وجدير بالاشاره ان نظام هيئة المحلفين لا يعتبر بديلاً عن القضاء الجنائي او المدني بل هو ذراع للاجهزه القضائيه هذه وليس من اختصاصاته القانونيه التدخل لادانة او تبرءة المتهم او اصدار حكم عليه. بل وظيفته القضائيه تتحدد فقط بمجرد الاذن للقاضي بتوجيه الاتهام للمتهم او عدم توجيه الاتهام اليه. ولكن مع ذلك استثناءآ ان القاضي يمكن ان لايقتنع بقرار هيئة المحلفين بتوجيه الاتهام للمتهم من عدمه وفي هذه الحاله يقوم القاضي بحل هيئة المحلفين هذه وانتخاب هيئه جديده..

وجدير بالقول ان قرارات الاستشاره لهيئة المحلفين هذه ان تكون بالقضايا الجنائيه تأخذ عادة صيغة الاجماع وان فشلوا للوصول لهذه الصيغه المطلقه يقرر القاضي في هذه الحاله حلها ايضآ والدعوه لانتخاب هيئه قضائيه جديده. هذا ومن الشروط القانونيه كي يكون الشخص مرشحآ لهيئة المحلفين في هذه البلدان التي تاخذ بهذا النمط من التقاضي هو ان لايقل عمره المرشح عن18 سنه وان تكون اقامته في المدينه او الولايه مضت عليها فترة زمنيه لاتقل عن سنه وان يجيد اللغه الانجليزيه كتابة وتحدثآ وحسن السلوك والسيره وليس له سجل جنائي اي ليس من اصحاب السوابق القضائيه وان لايميل لاي جهة سياسيه ويتسم سلوكه بالحياديه الاجتماعيه. وعادة هيئة المحلفين خلال فترة انتدابهم في مشورة قضائيه فيتم عزلهم عن العائله وعن المجتمع في بيت او فندق لفترة زمنيه لحين اتخاذ القرار بصيغته المطلقه حتى يبتعدون عن جميع انواع الضغوطات من اطراف الخصومه.كما انهم يتقاضون مرتبات طيلة فترة انتدابهم في هيئة المحلفين والتي يحددها قاضي المحكمه.. كما ان قرارات هيئة المحلفين في القضايا المدنيه يمكن ان يجري فيها اتخاذ القرارات بالاغلبيه.

وهنا قد يتساءل البعض عن كيفية اختيار هيئة المحلفين؟ عادة يحق لكل من تنطبق عليه الشروط المذكوره سلفآ ان يتقدم للترشيح لهذه الهيئه ولكن انتقاء المرشحين يكون من قبل محامي المدعي العام ومحامي المدعي ومحامي المدعى عليه.. والغريب ان قوانين هيئة المحلفين في بعض الدول الاوروبيه ترفض ان يكون رجال القانون ضمن هيئات المحلفين في هذه الدول..؟

والملاحظ هنا انه من واجبات قاضي المحكمه (قاضي الموضوع) ان يجتمع باعضاء هيئة المحلفين ويشرح لهم اوليات وخلفيات القضيه المطروحه امامهم وكذلك عليهم الاستماع لتوضيحات المدعي العام وإلى مايقوله شهود الدفاع وشهود النفي في هذه المنازعه القضائيه. كما ان اعضاء هيئة المحلفين يجب عليهم في اول اجتماع لهم ان يختاروا رئيساً من بين اعضائهم..كما يجب ان لاننسى ان هيئة المحلفين ملزمه بتادية القسم القانوني قبل مباشرة اعمالها القضائيه. كما ان وظيفتهم الاساسيه هي فقط توجيه الاتهام للمتهم من عدمه.. وليس من واجبهم اصدار حكم بادانة او تبرءة المتهم فالحكم على المتهم او تبرئته هي من اختصاصات الولايه القانونيه للقاضي وليس لهيئة المحلفين. كما ان القاضي غير ملزم احياناً بقرار هيئة المحلفين.وعموماً توجد بالكثير من الدول كما الحال في امريكا نوعان من هيئات المحلفين هما :

اولا:هيئة المحلفين الصغرى ..

وهي التي يكون اختصاصها النظر في القضايا الجنائيه والمدنيه.. وفيها يحق للمتهم والمدعي والمدعي عليه والشهود دعوتهم للمثول امام هيئة المحلفين للاستماع لاقوالهم. كما ان مداولاتها علنيه َليست سريه. واجالها الزمنيه قصيره او متوسطه

ثانياً:هيئة المحلفين الكبرى.. وهذه الهيئة تنظر في القضايا والمنازعات الكبرى والحساسه والتي يحركها المدعي العام بالمدينه او الولايه ومداولاتها سريه. واجالها الزمنيه قد تصل احياناً لسنه او اكثر...

حرية العقيدة يتقاطع مع التطرف

– القاضي الأستاذ زهير كاظم عبود ناشط مدني حقوقي

منذ بدء الخليقة وبداية الوعي البشري لجا البشر الى إيجاد صيغ لحمايتهم من الطبيعة ومن الحيوانات والقوى الشريرة , وتبلورت صيغة من هذه الصيغ لغرض الحماية بمظهر العبادة عند الانسان , واتخذت تلك العبادة الاعتقاد بالقدرة الخارقة التي يتوسمها الانسان عند الاله , سواء كان هذا الاله ملكا او شخصا او شكلا او ظاهرة او عنصرا آخر , وفي جميع الأحوال فان العقيدة التي يؤمن بها البشر كانت تنبع من صميم العقل وبغريزة بشرية بقصد السلام والامان والاستقرار ونزوع الناس نحو تشكيل الجماعة والاستقرار , والعبادة تلك مهما كان طقس التعبير عنها تشكل تصديقا واطمئنانا للإنسان تجاه الاله وقدراته الخارقة , وتعبيرا روحيا عن الخضوع لقدرة الاله , ولجا الانسان الى تقديم الاضاحي والنذور تقربا الى الالهة , ولان البشر تواق للاعتقاد واليقين بقدرة الخارق على تحقيق الغايات المثالية وزرع الخير والسعادة في النفس البشرية , والتخلص من نوازع الشر , خصوصا بعد تحول البشر من مرحلة الرعي الى مرحلة الزراعة والاستقرار .

وتطور مفهوم الايمان عند البشر لتشكيل الديانات ومعها تطور مفهوم الالهة , وتطورت العقائد ومعها مفهوم الدين والعبادة والطقوس التي تصاحب تلك العقائد , وغالبا ما كان البشر يميلون الى الخوف من الظواهر الطبيعية التي لم يجدوا حينها لها تفسيرا مقبولا , ونشات في تلك الفترة الاساطير والقصص التي تدعم تلك المظاهر , وتطورت تلك الخشية والخوف الى التعبد والخضوع والتأمل واعتبارها بصفتها ما يستوجب عبادتها والايمان والاعتقاد بقدرتها الخارقة على حياة البشر , وحاجة الانسان للالتزام بها طبيعيا , ومنذ بدء الحضارة نشا الدين فلا حضارة بلا دين , والدين عقيدة والتزام لا يلزم الانسان به , وهو اما ان يلتزم تبعا لبيئته وأهله او لقناعة شخصية صادقة , او ان يكتم التزامه وعدم قناعته تحاشيا من الالتزام الجمعي , ولايمكن ان يكون الدين والالتزام بالعقائد فطريا انما كان العقل هو الفيصل في ذلك التمسك والالتزام , ومع هذا التطور الإنساني تجاه العقيدة نشا التنوع بالاعتقاد , وانقسم المجتمع البشري انقساما يدلل على نسبة الوعي واعمال العقل والتنوع الشكلي , وبالوقت الذي ظهرت ديانات متناسبة مع زمانها ومكانها وانتشرت انتشارا كبيرا وعلى مساحات كبيرة في الشرق , نمت عقيدة الوثنية أيضا , وشهدت منطقة الجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين ومناطق سوريا وما حولها نمطا من الديانات المتعددة والمختلفة , وشكلت تلك الديانات والعقائد تنوعا يدلل على نوع من الانسجام المجتمعي والاحترام المتبادل في العقائد , ويدلل التعايش الذي عاشته تلك الشعوب المختلفة دينيا على مستوى الانسجام والتجانس بين القبائل , بل على مستوى العقل والقدرة على تقبل واحترام عقيدة الاخر .

ومن يعيد قراءة تاريخ الأديان المنتشرة في مناطق العراق القديم ومنطقة الجزيرة العربية يخلص الى ان جميع تلك الديانات وان اختلفت في طقوسها وطرق عبادتها واشكال مقدساتها الا انها تتفق جميعها على انها حركات إصلاحية لهداية وتهذيب النفس البشرية وطريق للإصلاح والتقويم , وطرق للانسجام والسلام ودعوة لأعمال الخير ونشر معاني المحبة والتآخي بين الناس , ودعوة صارمة للابتعاد عن الشر وكل ما يشكل الكره والحقد , وجميع تلك العقائد تدعو لعبادة الاله منها ما يقوم بعبادته مباشرة ومنها ما يرسم له وسيطا للوصول اليه , ومن يستحضر صورة الاصنام والاوثان المتعددة والمختلفة في منطقة الجزيرة العربية , يدرك معنى التنوع والاختلاف في العقائد الدينية , حتى ان قسما من هذه العقائد برزت كاديان اتسمت بالتنظيم والترتيب والرصانة والحبكة , مع وجود العديد من الديانات التوحيدية والتي كانت قد انتشرت في مناطق لم تزل تلتزم بعبادة الاوثان والأصنام او عدم الالتزام باي عقيدة او دين , وما يلفت النظر ذلك التسامح والتفاهم والانسجام بين كل تلك الديانات , فلم يذكر لنا التاريخ تطاحن او تناحر او تزاحم بين ديانتين او عقيدتين قبل الإسلام , ولم يذكر لنا التاريخ ان تقوم جماعة من عقيدة معينة بالاعتداء او تحقير ديانة أخرى , ولم يذكر التاريخ أيضا ان تقوم مجموعة دينية بإجبار اهل عقيدة أخرى على ترك ديانتهم بالقوة , ولم يذكر التاريخ القديم لنا ان قتالا جرى بين اهل ديانة بقصد افناء الديانة الأخرى واستباحة أهلها .

ولما كانت العقائد مختلفة ومتنوعة في شبه الجزيرة العربية فلم يذكر التاريخ ان اهل ديانة من تلك الديانات حاول ان يتدخل في خصوصيات او طقوس عبادة أخرى , بالرغم من ان هناك من يعبد رب الارباب , وهناك من يعبد السماء , وهناك أيضا من يقدس تمثالا او رمزا , وهناك من لا يعبد شيء مطلقا , واذا كان الشعر العربي هو المصدر الأساس في توثيق التاريخ ومرجعا للأحداث التي جرت لم نجد في سجلات الشعراء ما يفند فكرة التسامح والانسجام والتنوع واحترام عقيدة الاخر , وبالرغم من ان هناك ديانات تؤمن بالإله الكبير (الله) او

رب الكون الموحد وهو القاسم ا المشترك للعديد من تلك الديانات , وهناك من لا يؤمن بذلك , فإلى جانب تلك العقائد كانت الوثنية موجودة , يعني ان الحرية الدينية التي كانت تسود تلك المجتمعات يغطيها العقل والمنطق والحرية ودرجة الوعي والقيم والأعراف التي تلزم المجتمع , ومن عبادة الحجر الى عبادة الاله , ومن الايمان بالأصنام الى عبادة خالق الكون الواحد الاحد , ومع تلك الاختلافات والتنوع بقي المركز الديني الموجود قبل الإسلام في مكة , ولم تتعرض قوافل الموحدين لهجمات الوثنيين , ومع تطور الزمن وظهور ديانات كالمندائية والايزيدية والزرادشتية واليهودية والمسيحية وبعدها الإسلام , انتشرت انتشارا كبيرا بحكم تطور المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا , وبظهور تلك الديانات العريقة والرصينة اندثرت او تراجعت ديانات أخرى كانت منتشرة في المنطقة , وانتهى زمن عبادة الاصنام والاوثان بشكله النهائي مع مجيء الإسلام وسيطرة القيادات الإسلامية على الحياة السياسية والدينية والاجتماعية .

ويبدو ان التنوع الديني اذا ما رافقه الانسجام وحرية العقيدة واحترام عقيدة الاخر يشكل نمطا من أساليب الحياة المجتمعية الرصينة والطبيعية المنسجمة مع جنوح النفس البشرية نحو السلام , ويشكل التنافس في اظهار أنماط السلوك الإنساني الإيجابي في الحياة , ويشكل أيضا مظهرا من مظاهر الحقيقة التي يؤمن بها كل دين وفي كل العقيدة , ووسيلة من وسائل التقارب الروحي بين البشر , وبعيدا عن الدعوات المريضة للقتل والدعوة لإنهاء عقيدة الآخر بالقسر وبالقوة والتي تتناقض كليا مع الجنوح الى العقل والسلام , ويتناقض مع المبادئ الأساسية والقواعد التي تقوم عليها جميع الديانات , ومع وجود المشتركات في العقائد والتي توجب التقارب وإيجاد وسائل وسبل التفاهم بينها بدلا من التنافر والتباعد , فجميع العقائد تؤمن بالله الواحد الاحد , وجميع العقائد تدعو للسلام والمحبة والخير , وان جميع العقائد تؤمن بان الدين علاقة روحية بين الانسان وبين الخالق .

وان جميع الديانات دون استثناء دعوات للتمسك بالقيم الروحية والأخلاق الحميدة , وان الحقيقة لا تنحصر بديانة معينة لان لكل ديانة تبريرها وطرق الوصول الى تلك الحقائق , وبعد كل هذا فان الانسان هو الكائن الذي كرمه الله وفضله على الكثير من المخلوقات , وان الانسان هو القيمة العليا في الحياة , وان كل انسان حر في الاعتقاد بديانة معينة مادامت لا تتصدى ولا تتعدى لديانة أخرى باي شكل من الاشكال , وان لا يمكن لبشر مهما كانت منزلته او تسميته ان يدعو لقتل الاخر بسبب عقيدته او دينه , لان الأديان جميعها تشكل الحاجة الماسة للروح البشرية ووسيلة للالتزام بقيم سامية وطريق يلزم البشر بالعدالة والحقوق .

لماذا يقدم الانسان على انهاء حياة اخر كرمه الله ومنحه تلك الحياة؟ ولماذا يتهور بعض البشر ويعتقد زعما ووهما انه ممثل الله بالأرض ويصدر الاحكام بإنهاء حياة الاخر او الاضرار به باسم الاله دون تخويل؟ ومع تطور الحياة وتعدد التقنيات التكنلوجية الحديثة وتعدد العقائد والقيم تتراجع الحريات واحترام الآخر يوما بعد يوم , وتنتهك الحريات ويكون الدم بديلا عن التفاهم والانسجام , ويكون القتل وسيلة متخلفة لإنهاء الآخر والدعوة لمسح وإزالة العقائد الأخرى. واذا كان السلام والوئام والعدالة هما القاسم المشترك لكل الديانات والعقائد , ليس بإمكان احد ان يفرض القتال والحرب لهذا السبب لان هذا الطلب يتناقض ويتعارض مع العقيدة , ويتزامن التعدد في العقائد مع التطور الحضاري والتنوع في القيم , ومع تطور المجتمعات وتطور مفاهيم حقوق الانسان والحريات الشخصية تبدو تلك الانتهاكات والقيم المتخلفة بالية وتدلل بما لا يقبل الشك على تدني الوعي والجهل والتخلف , لن يغير الدم من تلك العقائد , ولن يتمكن القتل والدم مسحها من الوجود , ويبدو ان حالة الوعي واحترام الحريات عند البشر قديما اكثر حرصا على ديمومة الحياة والانسجام بين المجتمع , وهي حالة غير منطقية ولا يقبلها العقل لان البشرية تتطور الى الامام ومعها يتطور العقل البشري , وتتقدم القيم والأفكار التي تدعم حرية العقيدة والحقوق .

انتشار الكراهية والاحقاد الدفينة وتربص الفرص للانقضاض على الاخر والسعي بكل الوسائل والسبل لإنهاء الاخر , وغياب العقل في الحوار والمواجهة , اقصاء المخالف وفرض الراي الواحد , وتطويع النصوص المقدسة لتبرير القتل والتنكيل والمواجهة , والاحتماء بالدين كغطاء لمواجهة الفعل المرفوض اجتماعيا وحتى دينيا , والتمسك بحالة التراجع والنكوص والتخلف التي تعم المنطقة ,

واعتماد الخرافات والقصص الخيالية في الثقافة الشعبية , ومواجهة التطور العلمي والفكري مواجهة سلبية , كل تلك العناصر موجودة وملموسة لم تكن مثلها وبدرجتها في التاريخ القديم , بالإضافة الى خلط الدين بالسياسة وتشويه صورته النقية وقيمه الروحية لغرض تحقيق المكاسب الشخصية , وهيمنة طبقة جاهلة تفرض جهلها وامكانياتها لمحاربة التطور والنهوض , واعتماد الإرهاب والترهيب والتخويف لفرض الأفكار والعقائد , واحياء أساليب الاستحواذ والسلب والسيطرة على ممتلكات الاخر .

كل الديانات دعوات بشرية فرضتها الحاجة الإنسانية , وكان للمكان والزمان وأسباب الظهور تأثير على كل منها , وان المجتمع والاسرة غالبا ما تفرض الدين على الانسان تقليدا ومسايرة منذ الولادة , وغالبا أيضا انه لا يمكن له ان يغير ديانته حتى بعد اكتمال العقل والقدرة على التفكر والاختيار , لأسباب جميعنا ندركها , وكل ديانة تعتمد على الايمان بعقيدتها وشريعتها , الا ان التناحر الديني

والمذهبي يشوه معالمها الإنسانية ويسيء اليها عمدا ويتناقض مع معانيها المعلنة والحقيقية .
هذا التراجع والتمسك بالتطرف والعنف الديني لا يمكن ان يتوقف مالم يتم اعتماد مبدا التسامح ونبذ الكراهية , ولن ينتهي مالم يتم اعتماد ثقافة إنسانية يؤطرها مبدا حقوق الانسان واحترام الحريات , وعلينا ان ننظر بعين التقدير والاحترام لتلك العقول التي عاشت في العصر الجاهلي لكنها كانت متمسكة بمبدأ قبول الاخر والتعايش مع المختلف , واحترام عقيدة الاخر .
خلال الفترة الحديثة من التاريخ ازدادت الكراهية الدينية بشكل لافت للنظر , وتفاقم العنف والتشدد والتطرف , وتشهد الحروب والهجمات الإرهابية والعنصرية والطائفية على ذلك , حيث يتم استهداف المجموعات المختلفة معها , ويتمدد الى حصد أرواح الأبرياء , وتنوعت أسماء التنظيمات والمجموعات التي تعتمد الإرهاب والعنف وتلجا لاستعمال السلاح وسيلة في انهاء الخصم جسديا وفكريا , وشهد العالم نمطا من الأفعال الاجرامية تحت غطاء ديني راح ضحيته الالاف من البشر الأبرياء , ولم يعد الأمان والسلام والتآخي الإنساني ما يلزم اتباع كل دين او طائفة , وبات الخوف والرعب يملأ النفس البشرية في كل الأوقات .

العنف الديني اليوم يوازي الحروب الدولية التي انهكت الجنس البشري وروعت الشعوب وازهقت الأرواح , وبات المعتقد والدين سببا لتهمة إزاء الجماعات المختلفة المتطرفة , وازدادت اعداد الضحايا في العديد من أماكن العالم والأمم , وبالرغم من تدهور الحال وتفاقم الجرائم الإرهابية , لم تتفق الأمم والشعوب على إيقاف واستفحال هذه الظواهر , ولا يبدو حتى في الزمن القريب ان هناك نهاية فعالة لمثل هذه الأفعال , وإزاء القلق الذي تعيشه مجموعات بشرية لم نلمس من المنظمة الدولية سوى حالة الاستنكار والشجب , او القيام بإحياء فعاليات رمزية لضحايا الإرهاب الذين خسرتهم البشرية , كما لم تثمر الندوات والمؤتمرات واللقاءات بين الزعامات الدينية في حوار الأديان والمذاهب طريقا لإنهاء حالات العنف والتكفير ونبذ الدعوة الى القتل , ولم يتم التوصل الى حقيقة أسس التطرف ومواجهته بأساليب علمية لتخليص البشرية من هذه الموجة الخطيرة , ويبدو ان جميع اشكال التطرف واللجوء الى العنف عند المتطرفين في جميع الديانات دون استثناء ينهلون من مصدر واحد , حيث ان المتطرف يلجا الى النصوص الدينية التي تناسبه فيلبسها غير ثوبها , او ما يعتقده انها تبيح له او تدفعه للفعل الإرهابي او للجريمة , بالإضافة الى ضعف واضح في دور وموقف رجال الدين .
التراجع الواضح في الالتزام بالقيم وحرية الأديان يصيب حكومات وأحزاب فتتصاعد وتيرة العنف والدعوة الى اقصاء الاخر , وخلق المبررات والتزوير التاريخي لنشر ثقافة الاقصاء التي تنتشر بشكل مرعب مثل الهشيم بالنار .
الى اين سنصل بهذا التطرف؟

البطاقة التموينية ما لها وما عليها.

بقلم أ. سعد كاظم \ ناشط مدني - سكرتير المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان ميشيغان الامريكية

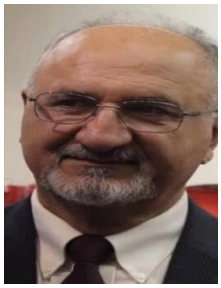

كثر الحديث عن البطاقة التموينية وفوائدها، ليصبح هذا البرنامج الذي يعني لحد ما، بقوت وغذاء المواطن مرهون بالدولة وسياستها الاقتصادية وكثيراً ما يتقاطع مع اجندات وبرامج الاحزاب وبالرغم من اقرار الجميع بفساد هذا البرنامج وعدم تلبيته لحاجة المواطن الغذائية، لكن لم نلاحظ اي مقترحات للخروج من هذا النظام الغذائي المعقد وقد طرحت الكثير من الحلول والمقترحات من جهات متعددة لإصلاحه كي يصل الى مستحقيه حقا وجميعها لم تأخذ طريقها للتنفيذ.

اعتقد من الضروري التفكير بالحد من الاعتماد على البطاقة التموينية وانني اشاطر الكثير من الاقتصاديين بأهمية التفكير بإلغاء البطاقة التموينية وايجاد الية جديدة لمساعدة المحتاجين مثلاً (كوبونات نقدية) .ان استمرار البطاقة التموينية بواقعها الحالي هو الانتحار بعينه وقتل روح المبادرة والعمل، واهمال التفكير بتحريك عجلة الانتاج و تشجيع المواطن على العمل لكسب قوته، ومن جانب اخر ان إصلاحها او الغائها سيسهم باستنهاض الاقتصاد العراقي من حالته المزرية ليكون اقصاد داعم للدخل القومي (طبعا يجب توفير مستلزمات النهوض) وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي، حتى وان جرى العمل بفكرة استبدالها بكربونات نقدية فإنها ستساهم بحركة عجلة الاقتصاد العراقي من خلال تدوير قيمة الكوبونات النقدية ضمن دورة الاقتصاد العراقي، وتساهم بانتشاله من الانهيار.

يبقى موضوع الغذاء والبطاقة التموينية من المواضيع الشائكة المعقدة، وبالأخص عندما يتقاطع برنامجها الغذائي بالأجندات السياسية والكسب السياسي حيث نتيجة لهذه المواقف المتعجلة تحمل المواطن والاقتصاد العراقي وزرها ولازال.

وقد لا حظنا دخول البطاقة التموينية ومفرداتها بكل البرامج السياسية والانتخابية و خاصة الاحزاب من دون النظر بما يترتب من استمرارها من تحميل الاقتصاد العراقي اموال طائلة تصل الى 8% من الدخل القومي (احيانا تتجاوز هذا الرقم) وما يرافق عملية الشراء والتوزيع من تخريب وفساد وسرقة لقوت الشعب باسم البطاقة التموينية.

اعتقد اننا لا نختلف بأهمية دور الدولة في توفير الغذاء الى المحتاجين له ونعلم ايضا ان فكرة البطاقة التموينية و مسؤولية الدولة عن الغذاء دخلت على الاقتصاد العراقي كحالة خاصة والمفروض مؤقتة هدفها الحد من متاجرة النظام الدكتاتوري بقوة الشعب ولدينا شواهد عديدة من الحملات التي استخدمها النظام السابق التي كانت ذات اهداف سياسية وليس هدفها رفع معاناة الشعب العراقي ابان الحصار الجائر الذي عانى الشعب العراقي من ويلاته الكثير والذي فرض ظلما على العراق. فمن اجل الحد من تباكي النظام الدكتاتوري على ضحايا الحصار، فرضت الامم المتحدة برنامج النفط مقابل الغذاء والذي يعتبر الاب الروحي لفكرة البطاقة التموينية .

واذا اتفقنا ان القانون الذي سن بوضع برنامج البطاقة التموينية هو نتيجة الحصار الذي عانى منه الشعب العراقي من الجوع والفقر نتيجة لسياسة النظام السابق وايضا نتيجة لسياسته الغير مسؤولة التي انتهجتها الدول الكبرى التي عاقبت الشعب وليس الجلاد وقد أدركت الامم المتحدة ومنظمة الغذاء العالمية بان هذه السياسة كانت خاطئة واضرت بالشعب العراقي والاقتصاد اكثر مما اضرت النظام و فساده المالي والاداري الى مستويات عالية التي دفع وزرها الشعب العراقي، والكل يتذكر الكوبونات النفطية، والنفط مقابل الغذاء و ما رافقها من فضائح كانت تتاجر وتثري على حساب قوت الشعب. البطاقة التموينية وجدت في ظرف معين وبوقت وحالة معينة وهذه الحالة لم تعد موجودة الان في العراق الى حدما و المفروض ان تجري الحكومة العراقية ووزارة التجارة بمراجعتها واصلاحها وليس من المعقول ان تستمر الحكومة العراقية تقديم الاكل الى الوزير والفقير وبنفس المستوى، وتستهلك اكثر من 8 مليار دولار امريكي في الوقت الذي موازنة وزارة التجارة بحدود 4 مليون دولار امريكي، بمعنى ان وزارة التجارة والحكومة العراقية تشجع على الكسل ولا يوجد لديها نية الى الغاء او صلاح هذا النظام الفاسد .

يجب ان يتعلم المواطن بان يعمل وينتج من اجل قوته (هذا مبدا اقتصادي معروف) لقد باتت البطاقة التموينية عبئاً كبيراً على الدخل القومي واصبحت موطن للسرقة والتخريب الاقتصادي، والاهم من ذلك عودة المواطن بان يتلقى طعامه من الحكومة من دون جهد.

الان بات من الضروري ان تخطوا الحكومة خطوة شجاعة للتخلص منها واستبدالها بنظام اخر يكون اكثر كفاءة لمصلحة المواطن المحتاج حقا وعلى الدولة و وزارة التجارة الاستفادة من تجارب الشعوب الاخرى حيث اقترحت منظمة الفاو ويونامي دراسة التجربة التايلندية والإندونيسية في مجال الرعاية الاجتماعية و واحد من المقرحات التي قدمت الى الحكومة العراقية ووزارة التجارة هي الاستفادة من نظام المساعدة الامريكية (الولفير) وقد قامت وزارة الزراعة الامريكية و بالتعاون مع الفاو ويونامي بإرسال 9 خبراء من وزارة التجارة لدراسة نظام المساعدة الامريكية للمحتاجين (الولفير) وايضا تم اطلاعهم على نظام التغذية المدرسية وبالرغم من اقتناعهم بالنظام الامريكي للمساعدة الا ان وزارة التجارة العراقية وضعته على الرف مع الكثير من البرامج التي قدمت لها من منظمات دولية اخرى بحجة عدم وجود قرار سياسي ولحد اتخاذ هذا القرار السياسي سيبقى العراق يعاني من الفساد واستنزاف ثروته وايضا يبقى المواطن فاغرا فمه ينتظر الحكومة العراقية لإطعامه.

ان اصلاح وحتى حجب البطاقة التموينية بوضعها الحالي خط اخضر وليس خطا احمر وستكون الصورة واضحة اذا ابعدناها عن التجاذبات السياسية الموجودة على الساحة العراقية

الاختفاء القسري في العراق واحدة من جرائم ضد الإنسانية التي لم يتم تجريمها عراقيا قانونيا

ألواح سومرية معاصرة

في اليوم الدولي لجرائم الاحتفاء القسري لابد من التذكير أن العراق يعد الأول بين الدول بتلك الجريمة النكراء المدانة بوصفها من جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وهي تُرتكب في العراق بمشاركة رسمية بسبب من عدم وضع التشريعات القانونية الكفيلة بمعالجتها ووقفها ولجم مرتكبيها كليا ونهائيا وبسبب من نشر خطاب الثأر والانتقام والتشظيات والانقسامات الطائفية واستغلال المعتقد الديني في إثارة بل اختلاق صراعات دموية وحشية وبسبب من شرعنة قوى تعد عالميا من القوى الخارجة على القانون ومما يفكك الدولة ويجعلها دولة فاشلة غير قادرة على حماية مواطنيها ومن هنا فإنني أدعو الحركتين الحقوقيتين العراقية والأممية للمسارعة في رسم الخطوات الكفيلة بتشريعات مناسبة وبإجراءات حاسمة حازمة تنهي الجريمة وتعاقب المجرم ولا تسمح بإفلاته من العقاب كما يجري اليوم.. أغلقوا السجون السرية، احظروا كليا المخبر السري، اقضوا على الوشايات والتقارير الكيدية وأوقفوا خطاب الكراهية والثأر ولننتقل معا وسويا إلى ضفة الأمن والأمان والانتهاء من وحشية الرعب وزمن الإرهاب ومنه إرهاب دولة الطوائف وميليشياتها المشرعنة وغير المشرعنة

الاختفاء القسري في العراق واحدة من جرائم ضد الإنسانية التي لم يتم تجريمها عراقيا قانونيا

العراق على وفق المنظمات الحقوقية الأممية كما أمنستي من أكبر بلدان جريمة الاختفاء القسري حيث وصل حجم المسجل ضده إلى مليون جريمة!! وفي العام المنصرم تم توثيق 618 جريمة اختفاء قسري!! وبجميع الأحوال كانت الأمور تمضي بإجراءات في ضوء المخبر السري والتقارير أو الوشايات الكيدية!!!

وتستمر الجريمة منذ 2003 حتى يومنا إذ تم اعتقال ما يقارب الربع مليون بتلك الوشاية الكيدية وبعضهم ممن أوجدته المصادفة من المدنيين الأبرياء في موقع الحدث.. وكل تلك الأرقام المهولة الكارثية بالمنظور الإنساني لقضية ولم يتم توثيق ذلك بصورة قانونية تجرّم الوقائع لتمنع مرتكبيها من الإفلات من العقاب ولكنها تتكرر مستمرة متصلة لأنها تحدث في ضوء تشوهات العمل في أجهزة الدولة وطابع الوعي الطائفي ضيق الأفق القائم على التمييز واستعداء الآخر ومنطق الحقد والثأر والاستهداف من دون سبب قانوني حقيقي أو عدالة موقف!!!

لقد طالبت المنظمات الحقوقية الأممية بالوقف الفوري للجريمة واتخاذ الإجراءات القانونية القضائية الكفيلة بالوقف الفعلي للجريمة وتداعياتها الاجتماعية والسياسية وما نجم وينجم عنها من تمزيق مجتمعي ومن انهيار وجود الدولة بوصفها مأسسة قانونية تقوم على العقد الاجتماعي الذي يحمي العدالة والمساواة وإنصاف الإنسان ومنع أي أذى عنه وهو المطلب الشعبي الرئيس للمجتمع العراقي وطبقاته المكتوية باستغلال هو الأسوأ وحشية وفظاظة وعدوانية مذ قيام الدولة العراقية..

إن مئات آلاف الأمهات وعشرات آلاف العوائل مازالت تحلم بيوم لقاء مع الأبناء المختفين ظلما والمتهمين زورا بالتقارير الكيدية والمختفين منذ سنوات بعيدة أو في العام الأخير كما تفضحه الإحصاءات الأولية وهي إحصاءات لا تستطيع الوصول إلى الأرقام الفعلية الحقيقية الكاملة

بسبب من سطوة ميليشياوية وجرائم ابتزاز وتهديد بشأن المختفين و\أو المعتقلين..
وهناك من الأطفال والنساء وممن مازال يعاني تحت أقسى أشكال الابتزاز والتعذيب أو الذين تم إخفاء كل أثر لهم!
وبجميع الأحوال مازالت القوى الشعبية الحية تطالب بالكشف عن الجريمة مهما كان الثمن باهضا لمن يدير دفة الأمور في البلاد لأن قيمة الإنسان ومستقبل الوطن والناس محكومة بفرض سلطة القانون لا باستمرار عبث الجريمة والمجرم..
إن قضية تجريم الاختفاء القسري والكشف عن ملابساته وظروفه بما قد يتصل مع وجود السجون السرية وجرائم إبادة واغتيال وتغييب بكل أهوال القضية الإنسانية تبقى ملزمة للسلطة بكل مفاصلها وتتحمل المسؤولية كاملة عما جرى بوجودها على رأس المسؤولية الحكومية سواء بمشاركة مباشرة أم غير مباشرة بإباحة وجود الميليشيات وعصابات الجريمة المشرعنة منها وغير المشرعنة الموصوفة زورا وبهتانا بالمقدسة أم الموصوفة بالوقحة فكل وجود خارج جسم الدولة وجيشها الوطني وأجهزتها الرسمية (غير المخترقة) افتراضا على الأقل، هي قوة إجرامية إرهابية كما أي توصيف لقوى الإرهاب؛ لأنها تمارس قانون الترهيب خارج القانون وفوق سلطته وسلطة القضاء وقوة إنفاذ القوانين المدربة مهنيا على وفق مبادئ رعاية الحقوق والحريات..

كامل الإدانة وشديدها لجرائم الاختفاء القسري الجارية في العراق والعالم وكل التضامن مع الضحايا وذويهم حتى ينكشف المخفي المخبأ من ظلم ومظالمه الوحشية ويجري تعقب المجرمين الفاعلين وإنهاء ما يرتكبون من جرم..
فإلى مهام الكشف عن الجريمة والمجرم وإلى مهمة تثبيتها في القوانين بوصفها من جرائم ضد الإنسانية وإلى إنفاذ القانون بحق كل طرف ساهم بارتكابها من مخبر ومن وشايته ومن وقف وراءها ومن نشر خطابا شجَّع عليها وليتم حظر القوى والمنظمات بطابعها المافيوي الميليشياوي المسلح. ولتكن الأطراف الأممية المختصة طرفا في الإشراف على إنفاذ البديل والحل العادل قبل مزيد من آلاف مؤلفة أخرى تسقط ضحية الجريمة والمجرم الذي يتابع إفلاته من العقاب ويواصل الجريمة بطمأنينة تخفي وحشيته وفظاعاته..
عاشت الحريكة الحقوقية العراقية موحدة قوية وصوتا حرا نبيلا يدافع عن مطالب العراقيات والعراقيين جميعا في نشر قيم السلم الأهلي وتطمين مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية وفرض الأمن والأمان بعيدا عن الخوف والترهيب والتمييز والظلم بكل أشكاله.
كُتبت باسم المرصد السومري لحقوق الإنسان
آب أغسطس 2024 30

١

لتعلو أصوات الحركة الحقوقية العراقية بمطلب الكشف عن كل جرائم الاختفاء القسري بمئات آلاف الضحايا والإفصاح التام الكامل عن مصائرهم جميعا وإنفاذ القانون بحق مرتكبي الجرائم تلك بصورة مشددة وتعويض أسر الضحايا والإفراج عمن مازال على قيد الحياة وإغلاق السجون السرية وحظر المخبر السري ومعاقبة مجمل منظومة التقارير والوشايات الكيدية ولتكن مكاشفة الاعتراف الأخير لينتقل المجتمع إلى منطقة فتح سجلات جديدة بوجود سجلات توثيق الجرائم وتضمينها بالقانون العراقي بصورة واضحة ودقيقة وافية المعالجة وبخلافه فليذهب المجرم وجرائمه إلى الجحيم أمام غضب الشعب بعد أن طال الزمن وامتد بظلال سلطة حمت المجرم ومررت جرائمه وهي مسؤولة عما تم ارتكابه بظل قبضتها فلتنته مرةً و إلى الأبد تلك الجرائم بوصفها وصمة عار بجبين من صمت عليها

Ibn Rushd Legal Bulletin

A Legal Journal Published Quarterly

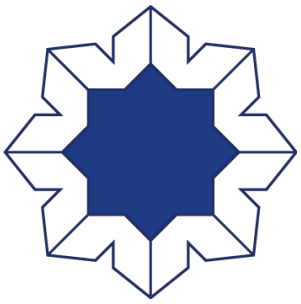

Website www.somerian-slates.com
E-mail info@somerian-slates.com

KvK 68197217
BTW-nummer NL857340840B01
Rechtsvorm Stichting(74)
Gemeente 's-Gravenhage
Provincie Zuid-Holland

Correspondence address
Brahmalaan 18, 3772PZ, Barneveld, The Netherlands
Registration number in Holland (47692.01/MMK)
Tax record NL857340840B01

Correspondence methods
Website www.somerian-slates.com
E-mail info@somerian-slates.com
ibnrushdmag@averroesuniversity.org
Telefax 0031342846411

© All Printing and publication rights reserved to Averroes University in Holland Journal Issue No.3 September2024

Ibn Rushd Legal Bulletin

A Legal Journal Published Quarterly